الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

و العلوم التجارية



Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université M'Hamed BOUGARA Boumerdès
Faculté Des Sciences Economiques des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales

التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين
دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين
خلال الفترة 2005-2007

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،فرع :مالية المؤسسة

إعداد الطالب:
مختاري زهرة

تحت إشراف:
د/ بن عنتر عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

د/لسلوس مبارك	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البليدة	رئيسا
د/ بن عنتر عبد الرحمان	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة بومرداس	مشرفا
د/ أونيس عبد المجيد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة التكوين المتواصل	ممتحنا
د/ بعداش عبد الكريم	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية
2011-2010

كلمة شكر وتقدير

أحمدك ربي وأشكرك على عظيم نعمك وجلال قدرتك وحسن توفيقك.

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أعانني وساعدني بعفوه وسلطانه وهداني وأمدني بالعزم والإرادة والصبر وسخر لي الأسباب ووفقني لإتمام هذا العمل.

ولو أنني أتيت كـــل بلاغـــــة وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصرا ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر

أتقدم بالشكر والامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور: بن عنتر عبد الرحمان على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل نصائحه القيمة.

كما أتوجه بالشكر الخاص إلى كل إطارات وعمال المديرية العامة لشركة La CAAR الكائنة بديدوش مراد، الجزائر، وأخص بالذكر مديرية مراقبة التسيير وعلى رأسهم المدير السيد: بابا سليمان محمد عدنان والسيد: لافري على مساعدتهما لي ونصائحهما القيمة التي رافقتني طول إنجاز الجانب التطبيقي من هدا العمل.

دون أن أنسى من كان له الفضل الكبير في وصولي إلى إنجاز هذا العمل السيد: حمادو فريد

وأخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة بومرداس وخاصة الأستاذ ساحل على نصائحه القيمة ومساعداته لي.





الإهداء

إلى من غذتني من ينبوع حنانها وغمرتني بدفء عطفها وحمتني بأدعيتها وسلحتني بنصائحها إليك أمي الغالية حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى الذي يستحق كل التقدير والاحترام والعرفان إلى من ذلل لي كل غالي وسخر لي كل ما أبغي إليك أبي العزيز رعاك الله وأطال في عمرك، وأسأل الله العظيم أن ينير دربهما كما أنارا لي مستقبلي.

إلى من تألمتا لألمي وفرحتا لفرحي إلى من أكن لهما مشاعر الود والاحترام أختاي ياقوت و رزيقة.

إلى من يحلو الكلام بذكرهما وتفرح العين برؤيتهما أخواي العزيزين علي وبشير.

إلى إخوتي سليم، كريم،ومحمد وعياش، دون أن أنسى مدلل العائلة الغالي عبد الله.

إلى إخوتي في الحياة: لطيفة، سعاد، نعيمة، ابتسام، هدى ونصيرة.

إلى كل الزميلات والزملاء تخصص مالية المؤسسة.

إلى كل من أراد لي الخير دوما.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

الملخـــــص

تقوم شركات التأمين بدور هام وحيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فبغض النظر عن كونها تعمل على حماية الفرد من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاته من خلال تغطية الخسائر أو التقليل منها، فهو يعتبر أيضا حامي الاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين لبعض الأخطار، إلا أن التأمين في شكله المعاصر لم يعد يهدف فقط إلى حماية الأفراد من خلال رد الخسائر ودفع التعويض، ولكن أصبح للعمل التأميني هدف قومي من خلال صناعة التأمين، والتي تعمل على جمع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها الاستثمار الأمثل بما يتوافق وسياسة البلاد اقتصاديا واجتماعيا. ومن هنا فإن التقارير المالية والمحاسبية في شركات التأمين غالبا ما ترتكز على الأحداث المستقبلية، وعليه لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسائرها بدقة كافية في ختام السنة المالية وذلك راجع لكون بعض العقود تتخطى مدتها السنة المالية التي عقدت فيها.

ولأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لا بد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري لها وذلك عن طريق التشخيص المالي للشركة بغية استخراج نقاط القوة وتطويرها وتفادي نقاط الضعف، إذ أن تقييم الأداء في شركات التأمين ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق وعدم الإضرار بسوق التأمين والاقتصاد ككل فبغض النظر عن التقييم الفني واستخراج المؤشرات الفنية أيضا هناك تقييم الأداء المالي للشركة وهذا بالاعتماد على التقنيات المالية . فيعد التشخيص المالي لوضعية الشركة والذي يرتكز على مجموعة من الأدوات من خلال استخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية و الاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط الشركة.

Le résumé

Les sociétés d’assurances occupent une place primordiale et vitale à tous les niveaux, étant donnée qu’elles sont le nerf de différents secteurs économique notamment l’indemnisation des individus des risques rencontrés durant les différents échanges et transactions établis. D’un autre contexte, l’assurance sous une forme moderne, ne vise pas seulement à protéger les individus des dégâts et pertes, en payant les indemnisations.

Ainsi, les assurances visent actuellement la fabrication de l’assurance, par la requête des épargnes et rentes nationales, en les développent dans l’investissement adéquat à la politique nationale et ce dans les secteurs économique et social de ce fait, la majorité des rapports financier et comptable se basent sur les prédictions, ce qui fait qu’aucune société d’assurance ne peut délimiter le taux de ses bénéfices ou ses pertes en fin d’année, vu l’expiration des dates des contrats conclus.

Ainsi, et vu l’importance de l’assurance dans la vie économique par le diagnostic financier de l’entreprise dans le but d’extraire les points faibles, étant donnée que l’évaluation de la performance de l’entreprise occupe une place importante perce qu’elle fournit des informations relatives à la fidélité de la société dans le respect de ses engagements, et la protection des documents sans toucher le marché de l’assurance et l’économie en général, malgré l’existence de l’évaluation et le tri des indicateurs technique basé sur un ensemble d’outils composé de point forts et faibles de la société de côté financier et ceux liés à l’environnement de l’entreprise.

The abstract

The firms of insurance take a great place, and a great importance too, in different fields, economical and social in both principally, these firms assume the indemnisation of persons from risks and other dangers.

Nowadays the insurance makes insurance, through investments and other benefits, these factors are developing in order to adopt them ineconomical and social sectors. Well, the majority of reports are based on predictions. These reports are written periodicly in order to summarize the different points that concerns thes firms.

In fact, the evolution of rentes concerns the firms fidelity and also protects their documents without touching the market of economy in general and the insurance field, these contains different points and weak in both from these points, the weak points will disappear.


الفهرس

فهرس المحتويات

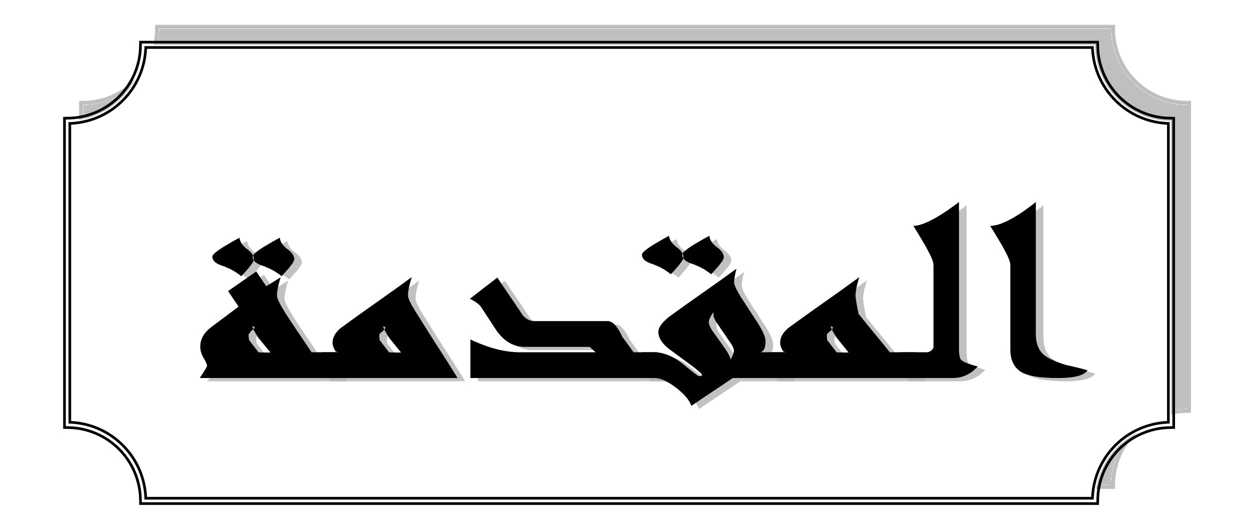
الفصل الرابع : دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال 2006 /2007 **118**

قائمة الأشكال و الجداول

قائمـــــة الأشكـــــال والجـــداول

1 ـقائمة الأشكال:

2 -قائمة الجداول:


المقدمة

مقدمة عامة :

تقوم المؤسسات المالية بدور هام و حيوي في توطيد أواصر الاستقرار و التقدم الاقتصادي في المجتمعات الحديثة دون استثناء، كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية، ولعل أهم هذه القطاعات قطاع التأمين، فبغض النظر عن كونه يعمل على حماية الفرد من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاته، و التي تسبب له خسائرا مادية أو معنوية أي قد تصيب الشخص في نفسه أو في ممتلكاته، ويتمثل دور التأمين هنا في تغطيـة الخسائر أو جزء منه عند حدوث الخطر فهو يعتبر أيضا حاميا الاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين إلا أن ال تأم ين في شكله المعاصر لم يعد يهدف فقط إلى حماية الأفراد من خلال رد الخسائر ودفع التعويض، ولكن أصبح للعمل التأميني هدف قومي من خلال صناعة التأمين.

و تتولى القيام بأنشطة التأمين هيئات خاصة أو عامة تعرف بشركات التأمين و التي لها دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع عن طريق عوامل الأمان و الاطمئنان، و الذي هو محصلة للاستقرار الاقتصادي الناتج عن تعويض المستأمن عما لقيه من خسائر أو جزء منها عند وقوع الضرر عليه.

فشركة التأمين هي من الشركات التي تقدم منتوجا في شكل خدمة وليس سلعة ملموسة، وهذه الخدمة هي خدمة آجلة وليست عاجلة، كما أن أسعار المنتوج التأميني لا تخضع لقانون العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية؛ و عليه لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسائرها بدقة كافية في ختام السنة المالية وذلك راجع لكون بعض العقود تتخطى مدتها السنة المالية التي عقدت فيها.

و نظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لا بد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري له وذلك عن طريق التشخيص المالي للشركة بغية استخراج نقاط القوة والضعف .

فتقييم الأداء أسلوب تستعمله جل الشركات ، إذ أن تقييم الأداء في شركات التأمين ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق وعدم الإضرار بسوق التأمين والاقتصاد ككل.

فبغض النظر عن التقييم الفني واستخراج المؤشرات الفنية أيضا هناك تقييم الأداء المالي للشركة وهذا بالاعتماد على التقنيات المالية.

فيعد التشخيص المالي لوضعية الشركة والذي يرتكز على مجموعة من الأدوات من خلال استخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية و الاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط الشركة.

فالمقيم يستند في تقييمه على مجموعة من المؤشرات المساعدة في عملية التشخيص المالي من أنظمة معلومات محاسبية ومالية وهذا من خلال ما توفره من بيانات خام يستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة.

وهذا ما سنتطرق له في بحثنا هذا " التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين" للوصول إلى أهمية تقييم الأداء داخل الشركة والتشخيص المالي كأداة تتبع لتقييم مدى توازن الشركة والكشف عن نقاط القوة والضعف فيها ومصادرها والبحث عن حلول.

حيث سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي شركة التأمين؟

وهذا من خلال البحث عن أجوبة للتساؤلات الفرعية التالية:

-ما هي أهم الجوانب المتعلقة بالتأمين ومن يتولى القيام بالعملية التأمينية ؟

-ما المقصود بالتشخيص المالي وما هي الأدوات المستخدمة فيه؟

-ما هي أهمية التقييم بالشركة وما علاقته بمفهوم الرقابة؟

-كيف يتم تقييم الأداء في شركة التأمين، وما هي أبرز المؤشرات المستعملة لذلك؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1 - يعتبر تقييم الأداء عملية جزئية في نطاق نشاط إداري أوسع وأشمل هو الرقابة.

2 - نظام تقييم الأداء مثل باقي الأنظمة يحتاج إلى مدخلات في شكل معلومات توفرها الأنظمة المالية وتقادير التشخيصي المالي .

3 - إن تقييم الأداء في شركات التأمين له خصوصياته.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية موضوع " تقييم الأداء"، حيث يعد موضوعا شاسعا ومهما إذ يساهم في الوصول إلى أداة تقنية تساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها، إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الاقتصار على تقييم أداء شركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات، كون المنتوج التأميني غير ملموس وكذا لا يمكن للشركة التحقيق منه.

حدود الدراسة

تنحصر دراستنا حول التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء وهذا في شركات التأمين حيث حددت بدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين La CAAR وقد حاولنا تقييم أدائها خلال الفترة الممتدة من 2005-2007 .

منهج البحث :

لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والذي نراه مناسبا وموافقا لموضوع بحثنا، حيث اعتمدنا في تقديمنا للإطار العام للتأمين و كذا فيما يتعلق بوصف مختلف جوانب التسيير وخاصة جانب التشخيص المالي كوننا تمكنا من خلاله من إبراز أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء وكذا تحليلها للمعطيات المالية

المتعلقة بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، مع عدم خلوه من المنهج التاريخي حيث قمنا بعرض تطور قطاع التأمين في الجزائر حسب التسلسل الزمني .

أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بانتهاج أسلوب دراسة حالة وهذا من خلال جمع البيانات وتحليلها.

أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في :

-اهتماماتنا بمواضيع التأمين لذا كان موضوع بحثنا يقتصر على شركات التأمين .

-الأهمية الكبيرة التي تكتسيها شركات التأمين باعتبارها حاميا للاقتصاد وكل فروعه، وهذا ما يستلزم الاهتمام بأدائها والذي يزيد ثقة المؤمنين لها.

-كون التشخيص المالي هو الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة والتي يتم من خلاله استخراج أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء.

أهداف البحث :

ترتكز أهداف بحثنا في النقاط التالية :

-إبراز أهم الأسس التي يقوم عليها نظام التأمين .

-التعرف على واقع قطاع التأمين في الجزائر .

-تحديد مفهوم تقييم الأداء وأهميته في الشركة.

-إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركة التأمين.

-استخلاص الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لإبراز نقاط القوة والضعف في الشركة.

هيكل البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بانتهاج الخطة التالية :

حيث قمنا بتقسيم البحث إلى أربع فصول .

الفصل الأول : يعتبر كمدخل لموضوع بحثنا حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام للتأمين والذي يعد أساسا لإنشاء شركة التأمين حيث استعرضنا من خلاله مفاهيم عامة حول الخطر وكذا ماهية التأمين وأهم أنواع شركة التأمين الموجودة انتهاء باستعراض مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر وكذا تحليل إنتاج قطاع التأمين خلال الفترة من 2005 – 2007 .

الفصل الثاني : سنتناول في هذا الفصل التشخيص المالي في الشركة باعتباره الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم التشخيص بصفة عامة في الشركة وأهم أنواعه وأهميته وبعدها أبرز أدواته من تحليل للهيكل المالي و تقييم النشاط و النتائج و كذا تقييم المردودية و أخيرا تحليل التدفقات المالية للشركة.

الفصل الثالث: ركزنا على تقييم الأداء في شركات التأمين من خلال التطرق أولا إلى مفاهيم حول تقييم الأداء ونظام تقييم الأداء المالي في شركات التأمين خاصة ما يتعلق بالنظام المحاسبي والمالي وأهم مؤشرات تقييم الأداء من نسب مالية ونسب التوازن المالي وموازنات تخطيطية .

الفصل الرابع: يشتمل هذا الفصل على دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR حيث نقوم من خلال هذا الفصل بتقديم الشركة من خلال التطرق إلى نشأتها وأهم المنتجات التي تقدمها والقيام بتحليل نشاطها ثم نحاول إسقاط دراستنا النظرية على الشركة من خلال تشخيص الوضعية المالية للشركة خلال الفترة 2005 – 2007 وتقييم الأداء المالي لها.

الفصل الاول

الإطار العام للتأمين

تمهيد الفصل:

تعد مواجهة الخطر من أكبر المواقف التي تستدعي اتخاذ قرارات معينة سواء من طرف الفرد أو المؤسسة، وهذا خاصة فيما يتعلق بعدم الأمان المالي وبالنسبة لمعظم هؤلاء كان التأمين هو الأسلوب الأكثر أهمية لمجابهة هذا الخطر.

حيث تتكلف مؤسسات خاصة تعرف بشركات التأمين في جميع أنحاء العالم بمهمة تقديم الخدمة التأمينية حيث تعمل على تعويض المتضررين في حالة حدوث الخطر.

وسنحاول من خلال هذا الفصل النظر إلى دراسة التأمين ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث نتطرق أولا إلى الخطر من خلال استعراض المفاهيم الأساسية حول الخطر باعتباره يعد في حد ذاته السبب في اللجوء إلى التأمين ثم نتطرق إلى ماهية التأمين باستعراضه نشأته وأهم أنواع الهيئات التي تقوم به ومفهومه وبعدها نتطرق إلى قطاع التأمين في الجزائر بذكر أهم المراحل التي مر بها والتنظيم الرقابي والقانوني له وتحليل الإنتاج التأميني للجزائر خلال السنوات 2005 – 2006 – 2007 .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخطر

بيّنت التجارب التي خاضها الإنسان أنّ حياته محفوفة بالمخاطر سواء كانت مادية أو معنوية، نظرا لتعدد قراراته بالنسبة لنفسه أو لعمله أو لغيره من الأشخاص.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالخطر، ذلك لأن الخطر يعد مشكلة أساسية يتعامل معها التأمين، إذ أن ظهور الخطر و محاولة تفاديه أو التقليل من الخسائر التي يسببها أدى إلى اللجوء إلى التأمين.

المطلب الأول: تعريف الخطر والعوامل المساعدة على وقوعه

يشتمل هذا المطلب على مفاهيم للخطر لعدد من الكتاب، نحاول من خلالها إبراز أهم العوامل التي تساهم في حدوث الخطر.

✓ **أولا: تعريف الخطر**

لقد تعددت التعاريف المحددة للخطر ورغم كونها مختلفة في طرحها إلا أنها تشترك في جوهرها نظرا لأنها جميعها تعتبر الخطر هو حالة عدم التأكد.

ومن أهم التعاريف التي تطرقت لمفهوم الخطر نجد:

- **التعريف الأول:** يعرف الخطر على أنه « حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها» [1] ، حيث من خلال هذا العريف ينظر لوضع عدم التأكد عن الفرد أساسا لتحديد الخطر إلا أنه يشرط ضرورة قياس هذه الحالة.
- **التعريف الثاني:** يعتبر أنه « عدم التأكد من وقوع خسارة معينة» [(2)]،حيث أن هذا التعريف اعتمد على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته ذلك أنه قام على عدم التأكد الذي لا يخضع بالقياس بطريقة موضوعية بل ليتوقف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة على موقف معين.

---

[1] - مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادىء الخطر والتأمين**، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، 2001 ص 10.

[(2)]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته المبادئ النظرية والتطبيقات العملية** ، مكتبة الإشعاع بالطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998 ص 14.

- **التعريف الثالث:** الخطر عبارة عن « إمكانية وقوع خسارة» [1]، وهذا يعني جعل الخسارة محتملة دور جعلها احتمال وقوع الخسارة.
- **التعريف الرابع:** الخطر هو عبارة عن: « الخسارة المادية المحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة وقوع حادث معين»[2].

وعليه من خلال التعاريف السابقة يمكننا الوصول إلى أن تعريف الخطر يتحدد بالشروط التالية التي يجب أن تتوافر فيه:

1 -أن تكون الخسارة المتوقعة مادية وليس معنوية، وإذا كانت معنوية لابد أن تكون قابلة للقياس الكمي.

2 -أن يتضمن التعريف عنصري الخطر وهما: الاحتمال والخسارة المتوقعة، وعليه يمكن تعريف الخطر على أنه « الخسارة المادية أو المعنوية المحتملة نتيجة إحتمال وقوع حدث مستقبلي معين».

- ✓ **ثانيا: العوامل المساعدة على وقوع الخطر**

ونقصد بالعوامل المساعدة لوقوع الخطر العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة وقوع الخطر وما يترتب عن ذلك من خسارة احتمالية، حيث يمكن تصنيف العوامل المساعدة على وقوع الخطر إلى ما يلي[3]:

أ- العوامل المساعدة الموضوعية:

وتشمل العوامل الموضوعية على العوامل التي لها ارتباط مباشر بالشيء موضوع الخطر وتكمن فيه والتي تؤثر على احتمال وقوع الخطر بزيادة حجم الخسائر.

فعلى سبيل المثال :كون مبني مؤمن ضد الحريق متموقع أعلى محطة بنزيل أو بجانبها

يعتبر من العوامل الموضوعية التي تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع خطر الحريق.

ب- العوامل المساعدة الأخلاقية:

نقصد بالعوامل المساعدة الأخلاقية بالعوامل التي تساعد في زيادة احتمال وقوع الخطر أو في التحكم في حجم الخسائر المادية المتوقعة وهذا نتيجة لبعض الصفات الأخلاقية

---

(1) - Criselda Deelstra et Guillaume Plantin, **Théorie du risque et réassurance**, édition ECONOMICA, Paris, 2006, p68.

(2)- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين** ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003 ص 07.

(3)- مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 14.

المرتبطة بالشخص نفسه المعرض للخطر فمثلا: أن الشخص يتصف بالإهمال واللامبالاة فهي رغم كونها غير إرادية إلا أنها تساهم في احتمال وقوع خطر المسؤولية المدنية على الغير وارتفاع حجمه أو أن تكون إرادية كون الشخص متصف بالغش والخيانة وبالتالي يتعمد إحداث الخطر وعليه فمثل هذه العوامل مرتبطة بأخلاق الشخص وصفاته.

جـ - العوامل المساعدة الطبيعية:

وهي العوامل التي تساهم في زيادة احتمال وقوع الخطر ولكنها عوامل طبيعية لا دخل ليد الإنسان في حدوثها إلا أن كون مناطق معينة معرضة أكثر لحدوث مثل هذه الأخطار يكون عامل لزيادة احتمالية حدوث الخطر.

ومثال ذلك أن المبنى المتوقع في المناطق الزلزالية أو المصنفة ضمنها جغرافيا تكون أكثر عرضة لخطر التهدم من المباني الواقعة في مناطق أخرى غير زلزالية ومن بين العوامل الطبيعية الأخرى: الكوارث الطبيعية، مناطق الحروب....الخ.

المطلب الثاني: أنواع الخطر ومعايير تصنيفه

يعد الخطر مفهوم واسع النطاق وهذا نظرا لاتساع أنواعه و المعايير الداخلة في تصنيفه.

- ✓ **أولا: أنواع الخطر**

إن الأخطار متعددة ومختلفة وكثيرة طالما أن الخسارة هي احتمالية ومتوقعة ولهذا يصعب وضع تقسيمات محددة بالأخطار ولكن يمكن وضع تقسيمات عامة لها من وجهات نظرمعينة، فهناك تقسيم للأخطار من وجهة نظر نتائج تحقق الخطر ومن وجهة نظر مسببات وقوع الخطر وكذا من وجهة نظر الشيء الذي يقع عليه أثر تحقق الخطر.

1- **تقسيم الأخطار من حيث نتائج تحقق الخطر:**

حيث يشمل تحديد النتائج والآثار المترتبة عن تحقق الخطر، وتشمل الخسارة المحققة أخطار نفسية وأخطار مادية:

- **الأخطار النفسية :** وهي التي لا يؤدي وقوعها إلى إحداث خسائر مادية مباشرة في الممتلكات أو الأصول الرأسمالية للشخص إلا أنها تحدث أضرار نفسية سيئة على الشخص

محتمل الخطر، ومن مميزات هذا النوع من الأخطار هو تعذر القياس المادي لها لأن محددات حجم هذه الخسائر معنوية.

- **الأخطار المادية:** وهي الأخطار التي ينتج عن تحققها خسائر مادية تصيب الأشخاص والممتلكات وهذا بصورة مباشرة كالحريق، السرقة، المرض و الموت، وهي خسائر ملموسة يمكن قياسها.

2- **تقسيم الأخطار من حيث مسبب الخطر:**

حيث من خلال هذا التقسيم فإن العامل المهم هو السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عن ذلك وتشمل[1]:

- **الأخطار الأساسية (العامة) :** وتشمل الأخطار التي لا دخل للشخص في وقوعها وعدم إمكانية التنبؤ بحدوثها كما أن وقوعها يسبب خسائر كبيرة وتشمل فئات عديدة، حيث أن مسؤولية تغطيتها تقع على عاتق الدولة إلا أنه حتى وإن قبلت بعض شركات التأمين بتغطية بعض هذه الأخطار فإن دورها في تغطيتها يكون نسبي وهذا نظرا لكبر حجم التعويضات لأنه يكون شامل لفئة كبيرة من المجتمع وفي أحيان كثيرة تعجز عن التسديد مما يعرضها لخطر الإفلاس، ومن أمثلة هذا النوع من الأخطار: خطر الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات... وكذا الأخطار الناتجة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية كالأزمات المالية.

- **الأخطار الخاصة:** وهي الأخطار التي تكون لإرادة الشخص دور في وقوعها حيث يكون الفرد هو المتسبب في حدوثها فهي أخطار تصيب الفرد في ذاته أو ممتلكاته، وفي هذا النوع من الأخطار تقبل شركات التأمين التعامل معها وهذا لكون الخسارة المحققة محدودة وعليه بإمكان شركات التأمين التعويض عن الخسائر المحققة.

3- **تقسيم الأخطار من حيث الشيء الواقع عليه الخطر:**

يقصد بالشيء الواقع عليه الخطر الشيء المصاب بأضرار من جراء وقوع الخطر حيث أنه عند وقوع الخطر وتحقق الخسارة يمكن أن يصيب هذا الضرر الفرد في نفسه أو

---

(1) - Mark Asch et Alain, **le risque, EDP Science**, France, 2003, p41-50

ممتلكاته أو تصيب الثروة التي يمتلكها الفرد، ومن خلال هذا التقسيم نجد أنواع الأخطار التالية[1]:

- **الأخطار الشخصية:** حيث تشمل كل الأخطار التي يكون المتضرر من وقوعها الشخص نفسه وهذا بصورة مباشرة سواء في حياته أوفي صحته وتشمل: أخطار الوفاة، المرض والشيخوخة، حيث هذه الأخطار تسبب خسارة مادية تصيب دخل الفرد إما بانقطاعه لفترة أو زواله كليا.
- **أخطار الممتلكات:** ويقتصر هذا النوع من الأخطار على الأخطار التي تصيب الشخص وتسبب له خسائر في ممتلكاته سواء كانت منقولة أو ثابتة.
- **أخطار المسؤولية المدنية قبل الغير** : وتشمل الأخطار الناتجة عن وقوع أخطاء من شخص ما وينتج من جراءها حدوث خسائر مادية لأشخاص آخرين سواء في ذاتهم أو في ممتلكاتهم، وعليه فالشخص يكون مسؤولا أمام القانون في عملية التعويض عن هذه الخسائر ومنه فهذه الأخطار تصيب الشخص المتسبب في الخسائر في ممتلكاته جراء إلزامه بالتعويض.

مثلا: أن شخص يمتلك سيارة وعند قيادته لها أصاب احد المارة وعليه فإنه مسؤول أمام القانون بتعويض هذا الشخص لما لحقه من أضرار.

✓ **ثانيا: معايير تصنيف الخطر**

تختلف تصنيفات الخطر باختلاف طبيعة وأنواع التأمين ويمكن تصنيف الخطر حسب ما يلي:

- الأخطار القابلة للتأمين والأخطار غير القابلة للتأمين؛
- الأخطار الثابتة والأخطار المتغيرة؛
- الأخطار المتجانسة والأخطار المتفرقة؛
- الأخطار المعينة والأخطار المتفرقة.

الصنف الأول: الأخطار القابلة للتأمين والأخطار غير القابلة للتأمين

[1]- بديعة علابيني وعدنان ضناوي، **التأمين من الخطر**: دراسة مقارنة، دار المعارف العمومية، طرابلس،1992 ص 15.

نلاحظ بشكل عام أن المخاطر قد تكون قابلة للتأمين وقد تكون غير قابلة للتأمين، وفي الواقع فإن الشخص حر في التأمين أو عدم التأمين على المخاطر ماعدا ما هو إجباري بمقتضى القانون ويحق للشخص كذلك أن يؤمن على كل مصلحة له قصد المحافظة عليها من وقوع أي نوع من الأخطار، وقد أقر المشرع الجزائري هذا المبدأ بمقتضى أحكام القانون المدني وكذلك بموجب أحكام قانون التأمين، فنصت في هذا السياق المادة 621 من القانون المدني بأن " تكون محل التأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة للشخص من عدم تحقق الخطر". وتؤكد المادة 29 من قانون التأمين على أنه " لا يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو في عدم وقوع خطر أن يؤمنه " إلا أنه هناك مخاطر غير قابلة للتأمين سواء بحكم درجة جسامة ضررها أو التكلف بها من جهات أخرى غير شركات التأمين أو أن يكون محل هذه المخاطر غير مشروع ومن أمثلة ذلك مخاطر الحروب بمختلف أشكالها سواء كانت دولية أو داخلية وكذلك عدم قابلية التأمين لبعض المخاطر التي اتخذت بفعل الطبيعة، وتوجد كذلك مخاطر غير قابلة للتأمين لمخالفتها بالنظام العام.

الصنف الثاني: الأخطار الثابتة والأخطار المتغيرة

إن المخاطر ليست في درجة واحدة من حيث احتمال وقوعها فقد تكون درجة احتمال وقوعها ثابتة وقد تكون احتمالات الوقوع متغيرة، فتكون ثابتة إذا بقيت ظروف تحققها ثابتة لمدة معينة من الزمن وهذه المدة قد تتحدد حسب طبيعة العقد بسنة أو بخمسة سنوات فأكثر. وكذلك في الواقع يبقى أمر نسبي لأن الخطر قد يتعرض خلال هذه الفترة التي أخذت في الحسبان إلى تغيرات قد تكون مؤقتة فتتغير من حيث درجة تحقق هذه المخاطر من وقت لآخر، فمثلا: الحريق تتضاعف نسبة احتمال وقوعه في الصيف وكذلك حوادث السيارات قد تزداد فرصة تحقق هذه الحوادث في فصل الشتاء.

ويكون الخطر متغيرا عندما تختلف فرصة وقوعه من فترة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان، ففي تأمين الوفاة مثلا تتزايد درجة احتمال وقوع الخطر كلما مر الزمن وتقدم المؤمن له في العمر أما التأمين في حالة الحياة فتكون درجة احتمال وقوع الخطر مضاعفة كلما مر الزمن وقربت المدة المتفق عليها لاستحقاق المؤمن له لمبلغ التأمين.

الصنف الثالث: الأخطار المتجانسة والأخطار غير المتجانسة

إن الأخطار المتجانسة هي تلك التي تتشابه من حيث طبيعتها ومداها فمن حيث الطبيعة يتطلب الأمر في كثير من عمليات التأمين الجمع بين أنواع مختلفة من المخاطر وينبغي أن تكون هذه المخاطر متجانسة كمخاطر الحريق والسرقة ومخاطر حوادث المرور والمخاطر الناجمة عن المسؤولية المدنية، وينبغي كذلك النظر إلى مدى هذه المخاطر هل هي مخاطر تقع على الأشخاص أم على الأموال ويجب في هذا المجال التفرقة بين أنواع مختلفة من الأموال كالأموال المنقولة والعقارية وغيره وينبغي في هذا السياق معرفة طرق وتواريخ استعمال هذه الأموال وكذا قيمتها الحقيقية ولذا ينبغي أن تكون هذه المخاطر لا تمثل تفاوتا كبيرا في القيمة حتى ولو كان ذلك أمرا نسبيا تأخذ به شركات التأمين في تقديراتها بين القسط وتغطية المخاطر وإذ كانت هذه الأنواع متجانسة فيجوز ضمها في عملية تأمينية واحدة أما التفرقة أو تواتر الأخطار ونعني بذلك الجمع بين العدد من المخاطر التي لا يتحقق منها إلا القليل ولن يتحقق في وقت واحد وإنما في فترات متباعدة حيث تسمح لشركات التأمين بتقديراتها بحسب عدد الأخطار محتملة الوقوع من جهة وعدد الحوادث الضارة من جهة ثانية، ويفترض في ذلك أن الأخطار لا تصيب المستأمنين جميعا وأن لا تكون شاملة وإذا توقعنا ذلك يكون التأمين أمرا مستحيلا على الأقل من الناحية الاقتصادية.

إن فكرة عدم تجانس الأخطار تقتضي الاعتماد بالدرجة الأولى على مبدأ المبادلة لتحقق الموازنة بين الرصيد المشترك وتغطية المخاطر عند حدوث الكارثة، وعليه تتهرب شركة التأمين من عمليات التأمين عن مخاطر الكوارث الطبيعية لأنها ليست من المخاطر غير المتجانسة وكذلك مخاطر الحروب.

الصنف الرابع: الأخطار المعينة والأخطار غير المعينة

الخطر المعين هو ذلك الذي يقع الاحتمال فيه على محل معين وقت إبرام العقد، كالتأمين على حياة شخص معين أو التأمين على محل تجاري من الحريق فهنا محل التأمين معين.

أما الخطر غير المعين فينصب الاحتمال فيه على محل غير معين وقت التعاقد ويتعلق الأمر في هذه الحالة بأن يكون قابلا للتعيين وقت وقوع الخطر، وتتجلى هذه الصورة في

التأمين على المسؤولية المدنية وفي حوادث السيارات حيث أن المحل لم يكن محدد أو معين وقت إبرام العقد وإنما يكون معينا عند وقوع الحادث، ويتمثل المحل (محل الخطر) سواء في الغير (الضحية) أو السائق أو الراكب على متن السيارة أو أشخاص على متن سيارة أخرى يقع معها التصادم.

المطلب الثالث: طرق التقليل من حدة الخطر

إن تعرضنا للأخطار مستمر طالما أن حياتنا العملية مرتبطة بعدة متغيرات ذات الطابع المتقلب من حين لآخر، وبات من الصعب التحكم فيها أو التنبؤ باتجاهاتها لذلك كان حتما على الإنسان أن يسعى يقدر ما أوتي من إمكانيات وطرق من التقليل من حدتها ودرجة خطورتها، حيث قد يلجأ إلى الاحتياط بمبالغ معينة قد ادخرها أو أن يلجأ إلى التعاون مع الآخرين مشتركين في تعويض ما يمكن وقوعه من خسائر وتوزيع هذه الخسائر فيما بينهم. وسنحاول ذكر أهم الطرق المستخدمة والتي تشمل:

أ - وسيلة الوقاية:

من الطبيعي أن لا يكون موقف الإنسان سلبيا اتجاه الأخطار التي تواجهه إذ أنه قد حاول أن يتفاداها ويمنع وقوعها بالوسائل المختلفة كتلك التي تمنع انتشار الحريق أو بالأدوية التي ضد الأمراض، أو بالعناية بالطرق للتقليل من حوادث المرور وبالرغم من كل هذه التدابير وغيرها إلا أن الأخطار مازالت تواجه الإنسان.

ب -وسيلة الادخار:

ومن الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها الإنسان لمواجهة الأخطار هي وسيلة الادخار، عن طريق تكوين احتياطي خاص لهذا الغرض حيث يقوم بادخار جزء من دخله بحيث يتكون لديه مبلغ من المال يلجأ إليه في حالة تعطله أو بلوغه سن الشيخوخة أو عندما يتعرض لمخاطر السرقة أو الحريق، ويلاحظ أن هذه الوسيلة هي غير مجدية عمليا في غالب الأحيان خصوصا إذا ما داهم المرض الإنسان أو أصابه عطل في أحد أطرافه أو تعرضت ممتلكاته للتلف أو الحريق وبذلك قبل أن يصبح ما ادخره كافيا لتغطية الخسارة الواقعة هذا على الصعيد الفردي أما على الصعيد المؤسسي خاصة كالشركات فإنها إذا ما اتبعت هذه الوسيلة

فسوف يؤدي ذلك إلى تعطيل جزء من رأسمالها إذا أرادت مواجهة أخطارها بنفسها مما يؤثر كثيرا على نشاطها الأمر الذي يحد من مقدرتها على الاستثمار.

جـ - وسيلة التأمين:

إن الوسيلة الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها الإنسان لمواجهة الخطر هي وسيلة التأمين حيث تشكل هذه الوسيلة نظاما إداريا يساعد الفرد على مواجهة الخطر، حيث قد يتبع الشخص وسيلة التأمين التبادلي أو التأمين التجاري أو أن يخضع لنظام الضمان الاجتماعي الإلزامي[1].

المطلب الرابع: الشروط الواجب توافرها في الخطر ليكون قابلا للتأمين

حتى يمكن التعامل مع الخطر على أسس تأمينية سليمة يجب أن يتوفر هذا الخطر على شروط معينة وتشمل على الشروط التالية:

- أن يكون الخطر محتمل الحدوث:

ويقصد بهذا أن لا يكون الخطر مؤكد الحدوث حيث أنه إذا كان مؤكد الحدوث فإن المؤمن حتما سيرفض ذلك لأن الخسارة التي سيتحملها تكون مؤكدة الدفع ولا يجب أن يكون مستحيل الحدوث لأنه لو تم ذلك سيتحمل المؤمن له قسطا دون أن يتمتع بأي تغطية تأمينية وهذا أمر غير منطقي، وعليه لابد أن يكون محتمل الوقوع أي أنه يقع بين التأكد التام والاستحالة، بمعنى يكون احتمال حدوثه أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح حتى يمكن التعامل معه تأمينيا إلا أن شرط احتمالية حدوث الخطر قد لا ينصب على الخطر ذاته في بعض الأحيان ولكن قد ينصب على تاريخ حدوث الخطر في أحيان أخرى، فمثلا خطر الوفاة هو مؤكد الحدوث ولكن الاحتمال يشمل متى سيكون هذا الوفاة أي غير مؤكد.

- أن يكون تحقق الخطر أمرا مستقبليا:

إن عقد التأمين في الواقع لا ينصب إلا على خطر مستقبلي الحدوث بحيث لا يكون وقت تحقق الخطر معروفا ولا يكون قد وقع وقت إبرام العقد أو قبل إبرامه وعليه مثلا: لا يجوز للشخص أن يؤمن على مبنى ضد خطر الحريق في حين أن المبنى قد احترق من قبل أو أزيل قبل إبرام العقد ففي مثل هذه الحالة يكون العقد باطلا بطلانا مطلقا لعدم وجود المحل

(1)- سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية (النشر وطباعة والتوزيع ، القاهرة)، 1986، ص 49.

(المخاطر) أو لعدم استيفاء شرط الخطر حتى يكون قابلا للتأمين، حيث يقرر المشرع الجزائري في هذا المجال بالأخذ بنية المؤمن له حيث نصت المادة 43 من قانون التأمين على أنه: « إذا تلف الشيء المؤمن عليه أو أصبح غير معرض للأخطار عند اكتتاب العقد يعد هذا الاكتتاب عديم الأثر ويجب إعادة الأقساط المدفوعة للمؤمن له حسن النية ويحتفظ المؤمن بالأقساط المدفوعة في حالة سوء نية المؤمن له».

- ألا يقع الخطر بإرادة المستأمن:

حيث بمقتضى هذا الشرط لا يجب أن يكون تحقق الخطر المؤمن منه ناتج عن عمل إرادي بحث من جانب المؤمن له أو المستفيد من التأمين أي حتى يكون الخطر قابلا للتأمين يجب أن يكون وقوع الخطر هو حادث عرضي ولا صلة لإرادة المؤمن له أو المستفيد من التأمين أي أن التأمين لا يغطي الخسارة المتعمد في إلحاقها، وهذا ما يهدف الحصول على تعويض أكبر من قيمة الخسارة التي لحقت به.

- إمكانية قياس الخطر[1]:

أي أن يكون هذا الخطر قابلا للقياس الكمي وهذا القياس يكمن في إمكانية قياس احتمال تحقق الخطر مسبقا، حيث هناك أخطار يمكن قياس احتمال وقوعها وتحققها حسابيا بطريقة دقيقة وهناك أخطار يتم حساب احتمال تحققها بطريقة تقريبية حيث يتطلب لذلك توافر بيانات إحصائية دقيقة عن فترة طويلة نسبيا عن حالات تحق الخطر موضوع القياس.

- أن يكون محل الخطر مشروعا:

كي يكون الخطر قابلا للتأمين يجب أن يكون مشروعا بمعنى أن لا يكون مخالفا للنظام العام والقوانين، فمثلا لا يجوز أن ينصب التأمين على مخاطر يكون موضوعها التهريب أو الاتجار بالمخدرات وعليه يجب أن يكون الشيء موضوع التأمين مشروعا وغير مخالفا للقانون حتى يتم التأمين عليه من أي خطر.

[1]- بن عمروش فائزة، **واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين،** دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي CNMA مذكرة ماجستير، علوم تجارية فرع الإدارة التسويقية جامعة بومرداس، 2008, ص 40

المبحث الثاني: ماهية التأمين

يواجه الإنسان في حياته منذ بدء الخليقة العديد من الأخطار والتي يتعرض لها أثناء تعاملاته لتسبب له خسائر مادية كانت أو معنوية، وقديما كان يواجه هذه المخاطر بمفرده ثم اهتمت بعد ذلك الجماعات بالبحث عن وسائل مواجهة الأخطار، ومن هذا المنطلق ظهر ما يعرف بالتامين.

المطلب الأول: نشأة التأمين

إن للتعاون والتأمين نفس المعنى والذي يرتكز على توزيع عبء من الخطر عند تحققه على مجموعة من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر، ومن الثابت أن قدماء المصريين هم أول من عرفوا التأمين فقد أظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى والتي سميت بـ " تعاونيات دفن الموتى" وهذا لاعتقادهم في الحياة الأخرى وما يتطلبه ذلك من نفقات مرتفعة لمراسيم الدفن من بناء المقابر وتجهيزها وتحنيط الموتى وكذا استخدام التوابيت، وعليه تتولى هذه الجمعية أعباء الدفن نيابة عن أسرة العضو المتوفى في مقابل سداد اشتراك سنوي يدفعه الفرد أثناء حياته[1].

إلا أن البدايات الأولى للتأمين في صورته الحديثة كانت في أواخر القرن الثالث عشر[2]. والذي سمي بالقرض البحري والذي بمقتضاه يقوم مالك السفينة أو الشحنة باقتراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو الشحنة من بعض الأشخاص المغامرين يسمون "مقرضين بحريين"، ويتم الاتفاق فيما بينهما على أنه إذا وصلت السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة إضافية في صورة فائدة على القرض أما في حالة

(1)- عبد ربه إبراهيم، علي إبراهيم، **مبادئ الخطر**، مرجع سابق، ص 49.

(2)- مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مباد التأمين في النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع ص 57.

تعرض الشحنة لأي خطر يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده، واستمر هذا النظام بنفس الأسلوب حتى انتشر في سائر الدول الأوروبية، وتكمن أوجه الشبه بين القرض البحري والتأمين في صورته الحديثة في كون أن فكرة القرض البحري تقوم على تحويل الخطر صاحب السفينة أو الشحنة إلى المقرض وهي نفس الفكرة التي يقوم عليها التأمين المعاصر وكذا أن القرض البحري أيضا تتوافر فيه عناصر القابلية التأمينية كاحتمالية ومستقبلية الخطر وكون الخسارة المتوقعة مادية دون أن ننسى فرق القيمة بين سعر الفائدة العالية المفروضة على القرض البحري وسعر الفائدة السائد في السوق ويعتبر بمثابة قسط التأمين حاليا، إلا أنه في أوائل القرن الخامس عشر ظهر التأمين البحري في صورة مختلفة عن القرض البحري إلى أن وصل إلى صورته الحديثة(1).

وفي نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري ظهر ما يعرف بالتأمين على الحياة إذ أن عقود التأمين البحري قد تضمنت في طياتها التأمين على حياة القبطان والبحارة بنفس أسعار تأمين البضاعة والسفينة إلا أن العامل الأساسي لبروز هذا النوع من التأمين هو ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وهذا في شكل التأمين على الحياة الصناعية وكذا التأمين على الحياة الجماعية.

أما بالنسبة للتأمين على الحريق فقد كان لحريق بلندن سنة 1666 (2) والذي دمر 80% من المباني الأثر الكبير في انتشار هذا النوع من فروع التأمين لدرجة أنه أنشئت شركات تأمين المساهمة متخصصة للقيام بالتأمين على هذا الخطر تحديدا أي خطر الحريق.

إلا أنه بتقدم الصناعة وظهور وسائل النقل وتطورها تتابع ظهور فروع مختلفة للتأمين كالتأمين عن الحوادث الشخصية في انجلترا سنة 1849، ثم التأمين على السيارات والتأمين من أخطار الطيران.

ثم بعدها وبهدف حماية الطبقة العاملة من الأخطار كأخطار الشيخوخة، العجز، الوفاة، المرض، وإصابات العمل ظهر ما يعرف بالتأمين الاجتماعي حيث كانت البداية في ألمانيا الغربية بزعامة ماركس سنة 1878م الذي تزعم الحركات الداعمة بالمبادئ الاشتراكية والذي كان منطقا للاهتمام بشؤون العمال من قبل السلطات الحكومية حيث في

(1)- مختار الهانس وإبراهيم عبد ربه حمود، نفس المرجع السابق، ص 58.
(2)- عبد القادر جعفر، **نظام التأمين الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص 308.

عام 1891 أصدر بسمارك قوانين التأمين الاجتماعي الإجباري من المرض على عمال المناجم والمصانع، وبعدها في عام 1898 صدر القانون الخاص بتأمينات الشيخوخة والعجز الدائم، وهكذا ظهرت كل فروع التأمين الاجتماعي بألمانيا ومن هنا انتشرت في باقي الدول الأوربية وبعدها إلى باقي دول العالم مهما كان النظام السائد في الدولة سواء رأسمالية أو اشتراكية.

المطلب الثاني: تعريف التأمين والعناصر الرئيسية لعقد العملية التأمينية

سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على إعطاء مفهوم شامل للتامين وهذا باستعراض عدة مفاهيم من وجهات نظر مختلفة، إضافة إلى التأمين كعقد بين طرفين وأهم العناصر التي يشملها عقد التأمين.

✓ **أولا: تعريف التأمين**

لم يتم بعد التوصل إلى تعريف شامل ومحدد للتأمين نظرا لاختلاف أنواع التأمين من ناحية وكذا الفئات القائمة على التعريف من ناحية أخرى، فهناك القانونيين والاقتصاديين وكتاب التأمين الذي تطرقوا إلى تعريف التأمين وسنستعرض إلى تعريفاتهم:

- تعريف لقانونيين:

وهنا سنتعرض إلى تعريف المشرع الجزائري للتأمين حيث عرف التأمين في المادة 619 من القانون المدني على أن " التأمين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن" [1] .وعليه نلاحظ أن القانونيين يركزون في تعريفهم للتأمين على تعريف عقد التأمين كوسيلة قانونية للتعاقد ويبدي اهتمامه بأطراف عقد التأمين والتزامات كل طرف.

- تعريف الاقتصاديين:

ونأخذ التعريف التالي:" التأمين هو عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه

[1]- جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص10.

فالتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات كبيرة من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة. [1]

ومنه فالاقتصاديون يركزون على إظهار النواحي الاقتصادية التي يعتمد عليها نظام التأمين مثل قانون الأعداد الكبيرة[*] وأثره في تقليل درجة الخطر إلى أن يصبح من السهـــل التعامل مع الأخطار.

أما كتاب التأمين فقد اختلفت تعاريفهم للتأمين وهذا نظرا لاختلاف البيئة التي يخدمها التأمين عندهم وباختلاف العصر الذي عالجوا فيه ومن هذه التعاريف:

- **التعريف الأول:** التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لنفس الخطر وذلك بمقتضى اتفاق سابق [2] .

- **التعريف الثاني:** كما عرفت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية على أن " التأمين هو تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر أو لتوفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر"[3] .

- **التعريف الثالث:** كمايعرف العمل التأميني كما يلي: « هو عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغ بسيط من المال (سمي قسط التأمين) يدفعه المؤمن له إلى الهيئات المتخصصة (شركات التأمين)، والتي تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها وذلك بأن تدفع تعويضا عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين شركة التأمين والمؤمن له يسمى عقد أو بوليصة التأمين»[4] .

---

[1]-عز الدين فلاح،**التأمين مبادئه و انواعه**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص14.

[*]- يقتضي قانون الأعداد الكبيرة كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر اقتربت النتائج الفعلية إلى حد كبير من النتائج المحتملة والتي يتم توقعها من خلال عدد لا نهائي من الوحدات المعرضة للخطر.

[2]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه،**التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين**مرجع سابق ص26

[3]- جورج ريجدا، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 51.

[4]- زياد رمضان، **مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص13.

✓ **ثانيا: العناصر الرئيسية لعقد العملية التأمينية**

إن العملية التأمينية على اختلاف نوع التأمين المندرجة وفقه متفقة في وجود عناصر لعقد التأمين من حيث الشكل العام رغم اختلاف متفاوت في محتواها، وهي تشمل العناصر الأساسية التالية[1]:

1 -عقد التأمين:

هو عقد رضائي (ليس بعقد إذعان) أي لابد من وجود إيجاب وقبول حيث تتقابل إرادتي التعاقد فإن تقابلا تم العقد وأصبح ملزم الطرفين، حيث يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في العقد في مقابل أن يقوم الطرف الثاني المؤمن له والذي يريد أن يحول الخطر على عاتقه لدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة على أن تحق له قيمة التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه أو لصالح المستفيد حيث يمكن أن يكون المستفيد الشخص نفسه المؤمن له أو شخص آخر يشترط في عقد التأمين أن يكون لصالحه.

2 -وثيقة التأمين:

وتعرف أيضا ببوليصة التأمين حيث يتم إصدارها من طرف المؤمن حيث تعد وسيلة لإثبات العقد وتنظيم هذا الاتفاق حيث هي عبارة عن نموذج كتابي مكون من ثلاث أجزاء وهي:

- المقدمة؛
- الشروط العامة والخاص؛
- بيانات وصياغة الوثيقة.

حيث يختلف مضمون هذه الأجزاء من فرع تأمين لآخر.

وتتخذ هذه الوثيقة صورا مختلفة ومتعددة أهمها:

- **وثيقة التأمين الفردية:** وهي تشمل تغطية تأمينية لخطر تأميني مفرد ومحدد وهذا لصالح مستفيد محدد أيضا، فعلى سبيل المثال وثيقة تأمين فردية من خطر السرقة على متجر معين أو مثلا وثيقة تأمين فردية لتغطية خطر المسؤولية المدنية الإجبارية على سيارة معينة وهذا الشخص معين.

---

[1]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين** ، مرجع سابق، ص 28-32.

- **وثيقة التأمين المركبة:** وتحمل أيضا اسم وثيقة التأمين الشاملة أو وثيقة تأمين جميع الأخطار، حيث تصدر لتغطية عدة أخطار غير متشابهة عوضا عن خطر واحد هذا طبعا بالنسبة للشخص أو الشيء موضوع التأمين مفرد وأيضا لمستفيد محدد، فعلى سبيل المثال وثيقة تأمين مركبة على سيارة محددة لتغطية أخطار الحريق والسرقة والسطو والمسؤولية المدنية لصاحب السيارة اتجاه الغير وهذا لصالح شخص واحد هو صاحب السيارة.

- **وثيقة التأمين الجماعية:** في هذا النوع من الوثائق الشيء موضوع التأمين متعدد ولكن متشابه، وأيضا بالنسبة للمستفيد حيث تصدر وثيقة التأمين الجماعية لصالح مستفيدين متعددين أي تصدر لتغطية خطر واحد ومحدد لأشياء متشابهة ولصالح مستفيدين متعددين.

3 -أطراف التعاقد:

يشتمل أطراف التعاقد أو العقد على:

- **الطرف الأول:** وهو المؤمن أي الهيئة أو الجهة التي تتولى دفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه.

- **أما الطرف الثاني** : هو المؤمن له أو المستأمن وهو الشخص أو صاحب الشيء موضوع التأمين أو المنفعة فيه، وهذا الشخص يكون ملزما قانونيا وبموجب عقد التأمين وفق ما تؤكده وثيقة التأمين بدفع أقساط منتظمة أو قسط معين يكون في الغالب أقل نسبيا من قيمة التأمين المستحق على أن يكون من حق هذا الطرف المؤمن له مقدار التعويض عند تحقق الخطر(1).

4 -قسط التأمين:

ويسمى أيضا مقابل التأمين أي ما يقوم المؤمن له أو المستأمن بدفعه إلى المؤمن الذي يقوم بالتغطية التأمينية على خطر معين أي هو ما يدفع من طرف المؤمن له مقابل قيام المؤمن بدفع قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه.

إلا أن طرق أو أسس تحديد هذا القسط تختلف من فرع تأمين لآخر، ففي فرع التأمين على الممتلكات يعتمد في تحديد مبلغ القسط على الخبرة السابقة لشركة التأمين وخاصة

---

(1)-Messaud Boualem Tafiani, **le contrôle de gestion dans une entreprise Algérienne d'assurance**, office des publications universitaires, 1986. P

بالنسبة لاحتمال حدوث الخطر وكذا حدة حدوثه وعليه فقيمة الأقساط تختلف من سنة لأخرى.

أما بالنسبة لفرع التأمينات على الحياة فعادة ما يتميز بالثبات النسبي ومن أهم العوامل التي تؤثر في قيمة قسط هذا النوع من التأمين احتمالات الوفاة والمرض ومعدلات الفائدة المعينة.

5 -مدة التأمين:

إن من الأسس الرئيسية لعقد التأمين هو تحديد الفترة الزمنية في الوثيقة التأمينية وهذا بالاتفاق على تاريخ بداية سريان الوثيقة وتاريخ انتهاء سريانها أي يتم تحديد المدة التي يتمتع المؤمن له خلالها بالتغطية التأمينية من قبل المؤمن لأنه لا يحق للمؤمن له المطالبة بمبلغ التأمين أو أي تعويض إذا تم وقوع الخطر وتحققت الخسارة المالية في وقت عدم سريان التأمين.

6 -مبلغ التأمين:

أو قيمة التعويض وهو يمثل التزام المؤمن اتجاه المؤمن له أو المستفيد في حالة تحقق الخطر المؤمن منه ويشترط أن يكون محددا في وثيقة التأمين حيث يمكن أن ينص في الوثيقة صراحة مبلغ التأمين كما هو الحال في التأمينات النقدية حيث يتعذر فيها تحديد قيمة الخسارة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وعليه يتفق على دفع قيمة محددة أما في تأمينات الخسائر الفعلية عند تحقق الخطر وعليه فالتعويض يتوقف على قيمة الخسارة الفعلية مع أخذ درجة الغطاء التأميني في الاعتبار شرط ألا يزيد هذا التعويض عن مبلغ التأمين المحدد في الوثيقة أي أن[1]:

$$\text{قيمة التعويض} = \text{قيمة الخسارة الفعلية} \times \frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة الشيء موضوع التأمين}}$$

[1]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، مرجع سابق، ص 81.

المطلب الثالث: الأنواع المختلفة للتأمين

يوجد العديد من التقسيمات المتعلقة بالتأمين وهذا نظرا لاختلاف الغرض من التأمين ولدينا قسمين من التقسيمات الخاصة بالتأمين وهما:

- التقسيم من الناحية النظرية؛
- التقسيم من الناحية العملية.

ولكل تقسيم أنواع متعددة حسب العناصر التي تشملها العملية التأمينية.

✓ **أولا: التقسيم من الناحية النظرية**

وهذا النوع من التقسيم يرتكز على الناحيتين القانونية والفنية للتأمين وهذا باتخاذ عدة عناصر يتم وفقها التميز بين أنواع التأمين ووفقا لمعايير معينة ومن أهمها:

المعيار الأول: عنصر التعاقد

ونقصد بأساس التعاقد عنصري الإجبار والاختيار في التعاقد أي هل المؤمن له مجبر أو مخير في إجراء عقد التأمين وهنا نميز بين نوعين رئيسين:

1 -التأمين الاختياري:

حيث هنا يقوم التأمين على أساس الاختيار بين كل من المؤمن والمؤمن له ولا يوجد أي صورة من صور الإجبار على المؤمن لقبول الخطر، كما أن المؤمن له مطلق الحرية وبإرادة كاملة في الإقدام على العملية التأمينية، ويشمل هذا النوع كافة أنواع و فروع التأمينات التي يتوافر فيها الأساس السابق مثل: تأمينات الحوادث الشخصية، تأمينات ضد الحريق ويطلق على هذا النوع من التأمين: التأمينات الاختيارية أو التجارية أو الخاصة(1).

2 -التأمين الإجباري:

هي تأمينات ليس لإرادة الشخص دخل فيها وليس له حرية في قبولها أو رفضها وغالبا ما تقوم الدولة بفرضها وهي التي تحدد شروطها ويكون هدفها عادة اجتماعي وليس بغرض تحقيق الربح ويكون غالبا قسط التأمين موحد بالنسبة للجميع في إطار تغطية خطر معين ويكون طبقا لنص تشريعي محدد لذلك كما يمكن أن يتم تعديله في فترات لاحقة على حسب الظروف الاقتصادية ويشمل هذا النوع من التأمين فروع التأمينات الاجتماعية(العجز،

(1)- مختار محمود الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ الخطر والتأمين**، مرجع سابق، ص 65.

الوفاة، الشيخوخة، البطالة، المرض وإصابات العمل)،وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري على السيارات.

المعيار الثاني: الغرض من التأمين

ويقصد به كل الطرق المختلفة لإجراء التأمين ويشمل ثلاث أنواع مختلفة[1]:

1 - **التأمين الخاص أو التجاري**: ويكون الغرض في مثل هذا النوع من التأمين هو تحقيق الربح وعادة ما تقوم شركات التأمين الخاصة بمزاولة هذا النوع من التأمين ويتم حساب قسط التأمين حيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصاريف الإدارية أو الإضافية ونسبة الربح التي تهدف لتحقيقها.

2- التأمين الاجتماعي: يقوم هذا النوع من التأمين على أساس أهداف اجتماعية وهذا من خلال حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها بحيث لا قدرة لهم على تحملها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها وفي الغالب تقوم هيئات بتنفيذها.

المعيار الثالث: عنصر التعويض

يقصد بعنصر التعويض طريقة تحديد الخسارة المحتملة وما يتوجب على المؤمن كتعويض وطبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين:

1 -**التأمينات النقدية:**

ويطلق على كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الأخطار المؤمن منها وهذا نسب وجود الجانب المعنوي عند تحقق الخطر والذي يصعب قياسه (الخطر المعنوي).

وعليه بين مقدما الاتفاق على مبلغ التعويض وأبرز تجسيد لهذا النوع من التأمينات النقدية هي تأمينات الحياة حيث تقدر قيمة الخسارة مقومة بالنقد والتي يتوجب دفعها عند تحقق الخطر المؤمن منه.

2 -تأمينات الخسائر:

وتشمل هذه التأمينات جميع أنواع التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر وينطبق هذا النوع من التأمينات على تأمينات الممتلكات

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص87.

باختلاف أنواعها فالتعويض هنا يتناسب مع الخسائر الفعلية ويحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

المعيار الرابع: موضوع التأمين

يقصد بموضوع التأمين هو الشيء موضوع التأمين والخطر المؤمن منه ويمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع وفق هذا المعيار وهي:

1 -تأمينات الأشخاص:

وهي تشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المؤسسة وتصيبه مباشرة في حياته أو صحته وعليه فالشخص هو موضوع التأمين ومن أهمها: تأمين المرض، تأمين البطالة، تأمين الشيخوخة، تأمين الوفاة، تأمين الحوادث الشخصية.

2 -تأمينات الممتلكات:

وتنحصر في الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين ويندرج تحت هذا التقسيم التأمينات التالية: التأمين من الحريق، تأمين تلف أو فقد السيارة، التأمين البحري، تأمين الطيران، تأمين السرقة، تأمين الزلازل والبراكين.

3 -تأمينات المسؤولية المدنية:

وهي الأخطار التي تنتج عن التصرفات الخاطئة للغير، كما قد يسأل الفرد أو المؤسسة مسؤولية مدينة قبل الغير نتيجة لتصرف خاطئ أو إهمال ما قد يسبب وقوع خطر معين للغير ومن هنا نشأت فكرة التأمين من المسؤولية المدينة قبل الغير وأهم هذه التأمينات نجد:

- تأمين المسؤولية المدينة لأصحاب السفن والطائرات؛
- تأمين المسؤولية المدينة لأصحاب الجراحات والمخازن والعمارات؛
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة؛
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات؛
- تأمين المسؤولية المدنية من إصابات العمل وأمراض المهنة.

✓ **ثانيا: التقسيم من الناحية العملية**

إن هذا التقسيم هو من وجهة نظر إدارة العملية التأمينية نفسها وعموما يفيد هذا التقسيم في نواحي متعددة كمعرفة أنواع التأمين التي يتم التعاقد على أساسها بين المؤمن والمؤمن له

ويفيد أيضا في تقسيم هيئات التأمين إلى أقسام نوعية متناسقة وعليه هناك قسمين من التأمينات: التأمين على الحياة والتأمين العام.

1 -التأمين على الحياة:

وتضم كافة التأمينات التي يكون الخطر المؤمن منه فيها متعلقا بحياة أو وفاة الشخص أو الاثنين معا (وفاة وحياة الشخص) يكون مختلطا حيث يوجد وثائق تأمين توجب على:

- الدفع في حالة الحياة فقط (تغطي حالة الحياة فقط)؛
- الدفع في حالة الوفاة فقط (تغطي حالة الوفاة فقط)؛
- الدفع في حالتي الوفاة والحياة (يستحق للمؤمن في حالة البقاء على قيد الحياة أو إلى الورثة في حالة الوفاة).

2 -التأمين العام:

ووفق هذا التأمين تتم التغطية التأمينية للممتلكات والمسؤولية المدنية نحو الغير حيث تأمين الممتلكات تعطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المؤسسة في ممتلكاتهم (الأصول والمنقولات) وتشمل: تأمين الحريق، السرقة، السطو، وتأمينات النقل بأنواعه ويمكن أن يقسم التأمين العام وفق الأقسام الفرعية التالية:

- تأمين بحري؛
- تامين حريق؛
- تأمين الحوادث (حوادث شخصية، السرقة، خيانة الأمانة، أمراض العمل، المسؤولية المدنية للغير).

وهناك أشكال أخرى للتأمين:

- التأمين المشترك Coassurance: حيث التأمين المشترك يقوم بين عدة شركات أو بين شركتي تأمين حيث يتفقون على تغطية الخطر عن طريق عقد واحد حيث كل شركة منهما تتحمل الأعباء الخاصة بها وتستعمل خاصة في تأمينات الأخطار الصناعية والنقل[1]:

- إعادة التأمين Réassurance[1]: هو عبارة عن عقد يجمع بين طرفين الطرف الأول ويسمى شركة إعادة التأمين أو معيد التأمين والطرف الثاني هو شركة التأمين أو الشركة

---

[1]- بابا سليمان محمد عدنان، **العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية دراسة قياسية وتحليلية**، دراسة حالة CAAR، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص15.

المتنازلة أو المسندة حيث يتوجب على الطرف الأول تعويض الطرف الثاني عن الخسائر التي تنتج عن وثائق التأمين التي يصدرها الطرف الثاني للمؤمن لهم تعويض كليا أو جزئيا مقابل قسط أو مبلغ من المال يدفعه الطرف الثاني للطرف الأول أو هو : « عقد تأمين جديد منفصل ومستقل على وثيقة التأمين الأصلية على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين وبموجب هذا العقد الجديد يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسارتها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها وذلك في مقابل قسط من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين».

المطلب الرابع: المبادئ القانونية للتأمين

حيث تشتمل عقود التأمين على مبادئ معينة لابد أن تتوفر فيه حتى يصح وتشمل هذه العقود[2]:

1 ـمبدأ المصلحة التأمينية:

ويقصد بالمصلحة التأمينية توافر المنفعة المادية للمستفيد من التامين في بقاء الشيء موضوع التأمين وعدم تحقق الخطر له أي أن المؤمن له يتأمل عدم تحقق الخسارة المادية من جراء حدوث الخطر أي للمؤمن له منفعة في بقاء الشيء موضوع التأمين وفي فنائه ضرر يلحق به .

2 ـمبدأ حسن النية:

حيث توافر مبدأ حسن النية مطلب هام في كافة وثائق التأمين سواء أكانت وثائق تأمينات الأشخاص أو الممتلكات أو المسؤولية المدنية ومشروط أن يتوافر هذا المبدأ في طرفي العاقد اتجاه بعضهما فحسن نية المؤمن له اتجاه المؤمن تقتضي من الأول أن يدلي بكافة البيانات والحقائق المتعلقة بالتأمين المطلوب وتكمن أهمية هذا المبدأ بالنسبة للمؤمن في أنه بناء على إجابة المؤمن له على بيانات طلب التأمين يقرر المؤمن قبول التأمين أو رفضه

[1]- نبيل محمد مختار، **إعادة التأمين**، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص2.
[2]- عبد الإله نعمة جعفر، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 314-318.

حيث على وفقها أيضا يتحدد قيمة قسط التأمين المستحق فإذا كانت البيانات غير صحيحة يؤثر هذا على شروط التأمين ويعتبر غشا.

3 ـمبدأ المشاركة في التأمين:

وينص هذا المبدأ أنه في حالة وجود عدة عقود تأمين لدى أكثر من مؤمن واحد على الشيء نفسه ولمستفيد واحد فإنه ليس من حق المؤمن له في أن يحصل من جميع المؤمنين على أكثر من قيمة الخسارة الكاملة التي لحقت به.

بمعنى أنه لو أمن شخص على شيء موضوع التأمين معين عند عدة شركات تأمين وعلى نفس الخطر ولما تحقق الخطر فإن الالتزام بالتعويض يكون مشترك بين الشركات التي قبلت التأمين كل بنسبة مبلغ التأمين إلا أنه يطيق هذا المبدأ في حالة يكون مجموع المبالغ المؤمن عليها بمقتضى وثائق التأمين تزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه في هذه الوثائق.

4 ـمبدأ التعويض:

حيث يخص هذا المبدأ على أنه مهما اختلفت أنواع عقود التأمين فهي عقود تعويض أي من حق المؤمن له بتعويض قدر الخسارة التي لحقت به عن تحقق الخطر المؤمن منه حيث أن المؤمن له لا يحصل إلا على تعويض بقيمة الخسارة التي حدثت فعلا لا أكثر حتى لا يكون هدف المؤمن له من التامين هو الربح.

5 ـمبدأ الحلول في العقود:

حيث من خلال هذا المبدأ فإن الشخص المؤمن له ضد أخطار معينة يحق له الحصول عما لحقه من خسائر نتيجة وقوع الخطر المؤمن ضده على أن يحول إلى المؤمن وهو شركة التأمين جميع حقوقه التي ترتبت له على من تسبب في وقوع الخطر عن عمد أو إهمال وذلك بعد حصوله على التعويض أو قبل ذلك أي أن يحل المستفيد محل المؤمل له عند وقوع الخطر ويحق له الاستفادة من تعويض وهذا وفق وثيقة التأمين المبرمة.

المبحث الثالث: الأشكال الرئيسية للمؤمن

يعتبر المؤمن هو الهيئة المسؤولة عن دفع مبلغ التعويض عند حدوث الخطر إلا أنه يمكن أن يتخذ عدة أشكال حيث تتنوع صوره وتختلف باختلاف طرق إجراء التأمين أو باختلاف نوع التأمين وكذا الهدف من التأمين وعليه سنتعرض في هذا المبحث إلى الأشكال الرئيسية التي يمكن أن يتخذها المؤمن.

المطلب الأول: شركات التأمين المساهمة

تعد شركات التأمين المساهمة أكثر صور المؤمن انتشارا وأنسبها لعملية التأمين، فهي مؤسسة يمتلكها مساهمون (يتقاسمون أرباح وخسائر شركة التأمين)، حيث يتم انتخاب مجلس الإدارة من قبل المساهمين والذي يقوم بدوره بتعيين مدير تنفيذي لإدارة الشركة ويكون مجلس الإدارة مسؤولا عن النجاح المالي للشركة مما يساعدها على الاستمرارية والبقاء والمنافسة وهذا نظرا لتكوينها الرأسمالي.

وتتميز شركة التأمين المساهمة بكبر رأسمالها وهذا لضمها عدد كبير من المساهمين رغم محدودية رأسمالها عند إنشاءها إلا أن طبيعة نشاطها المتعدد والمناسب لكل أنواع التأمين سواء الطويلة أو قصيرة الأجل يساعدها على تكوين مخصصات لدفع التعويضات وتعزيز المركز المالي لها[1].

ويشترط في شركات التأمين المساهمة توافر بعض الشروط الإضافية بجانب الشروط العامة التي يجب توافرها لقيام شركات المساهمة عموما وهذا دعما لمركزها في السوق التأميني حيث تخضع لإشراف ورقابة هيئات التأمين، ومن أهم الشروط الإضافية وجود حد ادني لرأس المال لإنشائها إضافة إلى كون مسؤولية المؤمن له تنحصر في دفع الأقساط المطلوبة فقط.

ونظرا لأن الهدف الرئيسي عند قيام هذه الشركات التأمينية هو تحقيق الربح وتعزيز مركزها المالي فإننا نجد أن تكلفة التأمين التي تحددها شركات التأمين تكون بقسط ثابت بالإضافة إلى مزاولتها لجميع أنواع التأمين وشركات التأمين المساهمة تتميز بانفصال شخصية المؤمن عن المؤمن لهم وكذا بين الملكية والإدارة الأمر الذي يجعلها تتمتع

---

[1]- مختار الهاشمي وإبراهيم عبدالنبي حمودة، **مبادئ الخطر والتأمين**، مرجع سابق، ص75

بالاستمرار والقدرة على تكوين رؤوس أموال ضخمة ولذلك فهي هيئات ذات ثقة مالية عالية.

المطلب الثاني: الأفراد (هيئات التأمين بالاكتتاب)

تعود نشأة فكرة قيام الأفراد بعمليات التأمين إلى القرن السابع عشر، المكان هو مقهى مملوك باسم إدوارد لويدز بشارع تاور بلندن. إذ كانت البداية بالتأمين ضد أخطار البحر حيث يجتمع مجموعة من الأفراد المهتمين بالتجارة عبر البحار في هذا المقهى ومنهم من تولى بعض العمليات التأمينية على مسؤوليته الخاصة من أجل تحقيق الربح.

وقد استمر هذا الأسلوب التأميني وتطور حتى ظهر في شكله الحالي هيئات التأمين بالاكتتاب أو جماعات اللويدز ومقرها الأصلي لندن ثم انتشر في جميع أنحاء العالم، وتتواجد هذه الهيئات في كل من نيويورك، ألمانيا، اليابان وفرنسا،.....الخ.

وتقوم حاليا هذه الهيئات بكافة أنواع التأمين باستثناء التأمين على الحياة حيث تهدف هيئات التأمين بالاكتتاب إلى الربح.

إلا أنه تتوجب في عضو جماعة اللويدز توفر مجموعة من الشروط والمواصفات أهمها القدرة المالية وسعة الثراء إضافة إلى حسن السمعة والمعاملة وكذا يتوجب عليه إيداع مبلغ ليس بسيط في صندوق اللويدز كضمان العمليات المتعامل فيها وهذا لتغطية ما قد يقع من خسائر مالية ودفع التعويضات اللازمة.

وعليه نلاحظ أن الهيئة لا تقوم بذاتها بالعملية التأمينية ولكن يتم ذلك من خلال أعضاءها وهذا بطريقة غير مباشرة حيث ينضم فئة من الأعضاء (يتراوح عددهم ما بين 5 إلى 10 أفراد) إلى مجموعة أو نقابة ويكون لكل نقابة وكيل هو الذي يتعامل مع السماسرة عند قبول العملية التأمينية ويقوم سمسار اللويدز بتقديم كافة المعلومات عند العملية التأمينية للوكيل الذي بدوره يقوم بعرض هذه العملية على أعضاء اللويدز لمجموعته أو نقابته وكل له الحق في قبول أو رفض العملية مع تحديد النسبة في حالة القبول أما في حالة الرفض لا يشترك العضو الرافض في تغطية الخطر عند تحققه .

وتتواصل عملية العرض على جميع النقابات حتى يكون الغطاء كاملا 100% وبعدها يتم إصدار وثيقة التأمين من الخطر موضوع التأمين والتوقيع يتم عن طريق المجموعات التي اكتتبت في العملية التأمينية ونسبتها من المبلغ الكلي.

أما مسؤولية هيئة اللويدز فتنحصر فيما يلي[1]:

- الإشراف على اختيار الأعضاء والتحقق من المركز المالي بالعضو؛
- التدقيق في حسابات الأعضاء دوريا ومراقبة القدرة الفنية والمالية لهم؛
- معاينة الخسائر؛
- إصدار وتطوير وثائق التأمين وكذا نشر المطبوعات والبيانات والإحصاءات والنشرات التي تفيد التأمين؛
- تقديم المنشورات الفنية والقانونية والمالية للأعضاء.

المطلب الثالث: هيئات التأمين التبادلي والجمعيات التعاونية للتأمين

- هيئات التأمين التبادلي

إن هيئة التأمين التبادلي هي مؤسسة تتكون من مجموعة من الأعضاء معرضين للخطر أو عدة أخطار متشابهة تربطهم صلة معينة كالعمل أو المهنة ويلتزم على كل عضو في هيئة التأمين التبادلي أن يدفع مقدما مبلغا كقسط تأمين عن كل سنة على أساس أنه في حالة تحقق الخطر لأحد الأعضاء تدفع له قيمة الخسائر من الرصيد المجمع لدى الهيئة من الأقساط المشار إليها.

إلا أنه في حالة عدم كفاية الرصيد المجمع لتغطية قيمة الخسارة الفعلية يتوجب على كل عضو من الأعضاء أن يعطي قيمة الفرق أما في حالة وجود فائض في نهاية السنة ما بين قيمة الأقساط المحصلة مقدما وقيمة إجمالي الخسائر الفعلية المدفوعة فللعضو الحق في جزء من الأرباح بعد طرح الاحتياطي المتفق عليه بين الأعضاء.

وعليه يتضح لنا من هنا أن مسؤولية العضو غير محددة باعتبار أن القسط يتغير طبقا للنتائج الفعلية للخسائر الناتجة عن الخطر المؤمن منه إلا أنه من الإيجابي في هذا النوع من

[1]- إبراهيم علي إبراهيم، عبد ربه، **مبادئ التأمين**، مرجع سابق، ص73.

هيئات التأمين هو كون المؤمن له هو نفسه المؤمن مما يلغي فرص الغش والخداع بين الأعضاء.

ويقوم بإدارة هيئة التأمين التبادلي مجلس إدارة يكون منتخب وهذا المجلس بدوره يقوم بتعيين مديرين تنفيذيين لإدارة الشركة، وتمارس هذه الهيئات كل أنواع التأمين لكننا نجدها أكثر نجاحا في نوع التأمينات طويلة الأجل كالتأمين على الحياة وهذا لتمكنها في هذه الحالة من تكوين احتياطات كافية في السنوات الأولى يسمح لها من تحمل أعباء التعويضات الكبيرة المحققة فيما بعد.

ونرى مما سبق أن هدف هذا النوع من هيئات التأمين ليس ربحي وإنما لها هدف تعاوني.

ويمكن للعضو الانسحاب في أي وقت يشاء إلا أنه يشترط عليه أن يسدد جميع التزاماته السابقة قبل انسحابه.

- الجمعيات التعاونية للتأمين

تعمل الجمعيات التعاونية للتأمين كأي نوع آخر من الجمعيات التعاونية سواء استهلاكية، بناء المساكن، زراعة وتخضع مثلها لنفس النظام القانوني وتقوم بمزاولة جميع أنواع التأمين وكذا أنشطة أخرى بجانب التأمين.

ويتكون رأسمال الجمعيات التعاونية للتأمين من مجموعة أسهم غير محدودة العدد حيث يحق لكل شخص الاكتتاب في هذه الأسهم أو التنازل عنها وفقا لنظام الجمعية وبغض النظر عن عدد الأسهم التي يملكها العضو فإن له صوت واحد في الجمعية العامة وعليه فبمجرد شراء السهم فإن المشتري يصبح عضوا بالجمعية ونسبة الأسهم من الأرباح سنويا تكون محددة من قيمتها أما ما يبقى بعد توزيع الأرباح فيوزع على حملة وثائق التأمين كل بنسبة تعامله مع الجمعية.

إن التغطية التأمينية تشمل الأعضاء وغير الأعضاء أي يحق للأعضاء وغير الأعضاء التأمين عند الهيئة (الجمعية التعاونية للتأمين) كما أن مسؤولية المؤمن له محددة بقيمة القسط المحدد للتغطية التأمينية إذ لا يهدف هذا النوع من الهيئات إلى الربح وإنما هدفها تعاوني.

وبتولي إدارة الجمعية عدد من الأعضاء المساهمين مجلس إدارة تتولى اختيارهم الجمعية العمومية.

مما سبق يتضح لنا أن الجمعيات التعاونية للتأمين هي وسط بين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين التبادلي من حيث رأس المال، توزيع الأرباح وطريقة الإدارة.

المطلب الرابع: صناديق الإعانات وهيئات التأمين الحكومية

صناديق الإعانات (صناديق التأمين الخاصة)

تقوم صناديق الإعانات على أساس اتفاق مجموعة من الأفراد الذين تربطهم صلة واحدة كالمهنة أو العمل على تكوين صندوق خاص لتغطية خطر اجتماعي معين وطريقة عمل هذه الصناديق تقوم على أساس تجميع المدخرات من الأعضاء في صورة اشتراكات حيث يقوم العضو بدفع رسم العضوية وقيمة الاشتراك إما شهريا أو سنويا.

بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية للاشتراكات المتمثلة في التغطية التأمينية للخطر هناك وظيفة استثمار المدخرات من طرف الأعضاء لحسابهم الخاص.

وتشمل عمليات التأمين التي تقوم صناديق الإعانات بتغطيتها على تأمينات الأشخاص فقط كتأمين المرض والبطالة وتأمين نفقات الزواج أو الولادة.

وعدا هذا النوع من التأمينات يتوجب في بعض الدول وجود إذن خاص من السلطات المختصة.

يدار الصندوق من طرف مجلس إدارة منتخب من طرف أعضاء الصندوق مع إمكانية الاستعانة بمن يراه المجلس مناسبا من الخبراء والفنيين وهذا النوع من الصناديق لا يهدف إلى الربح.

- هيئات التأمين الحكومية

تقوم الدولة (الحكومة) بدور المؤمن عندما ترى أهمية نوع معين من التأمين والذي ترفضه شركات التأمين وذلك بسبب خطورته باعتبار وقوعه يسبب خسارة مالية كبيرة أو كونها تقوم بتغطيته ولكن بتكاليف مرتفعة.

ويمكن للحكومة أيضا التدخل في المجال التأميني لفرض بعض التأمينات الإجبارية والتي تشمل فئة معينة وهذا لصالح فئات أخرى تهدف الدولة إلى حمايتهم اجتماعيا كالتأمين الإجباري على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

وتقوم الدولة بالتأمين إما بإدارته بنفسها أو أن تكلف إحدى الهيئات العامة بمزاولة التأمين الحكومي أو قد تقوم بإسناد العمل التأميني لإحدى الشركات التجارية.

وتهدف الدولة من خلال قيامها بعملية التأمين إلى خدمة أفرد المجتمع وحمايتهم لا لتحقيق الربح وكذا لتحقيق خدمة التأمين لهم بأقل تكلفة ممكنة.

إلا أن الدولة هنا لا تخصص رأسمال محدد لمقابلة الخسائر إذا زادت التعويضات عن الأقساط المحصلة وعن استثماراتها وذلك اعتمادا على مواردها.

المبحث الرابع : واقع التأمين في الجزائر

لقد عرف التأمين في الجزائر عدة تغيرات كبيرة تبعا للظروف التي سادت البلاد و التشريعات المنظمة له، حيث يعود ظهور التأمين في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية إذ كانت له عدة مؤسسات تأمينية تعمل لمصلحة المعمرين آنذاك و كانت هذه المؤسسات تسير في نطاق التشريع الفرنسي أما بعد استرجاع السيادة الوطنية بدأت الجزائر تدريجيا في استرجاع القطاع حيث قامت بوضع قوانين و تنظيمات وخلق شركات وطنية للرقي بالقطاع.

المطلب الأول :المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر

اشتملت المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر على مرحلتين ، مرحلة الفترة الاستعمارية و مرحلة فترة ما بعد الاستقلال.

- ✓ **أولا :الفترة الاستعمارية**

يرتبط وجود التأمين بالجزائر بوجود الاستعمار الفرنسي و مؤسساته حيث تميزت هذه المرحلة بسيطرة الوكالات الأجنبية خاصة الفرنسية منها على نشاط التأمين، و أسست أول شركة تأمين سنة 1981 و هي شركة تعاونية للتأمين من الحريق وتبعتها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين، و من أهم ما يمكن ذكره في هذه الفترة عن التأمين أنه كان يقتصر على المعمرين حيث لم يستفد الجزائريون إلا بالقليل منه خاصة إذا ما علمنا أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة مقارنة بفرنسا و الدول الأخرى و الدليل على أن التأمين كان مهيمنا عليه من طرف الشركات الفرنسية هو أنه سنة 1892 من بين 218 شركة تأمين توجد 127 شركة فرنسية للتأمين أي ما يعادل 59%من المجموع الكلي(1) .

أما دور التأمين في هذه الفترة فقد اقتصر على تلبية حاجيات المعمرين من الخدمة التأمينية أما الدور الاقتصادي فلم يكن له دور كبير نظرا لقلة المؤسسات الصناعية المؤمنة في الجزائر حيث كانت أغلب هذه المؤسسات مؤمنة في باريس مما سبب القلة في أقساط التأمين المحصلة و عدم إعلامية الخدمة التأمينية في الجزائر خلال تلك الفترة.

(1) -www.acc4arab.com

✓ **ثانيا:فترة ما بعد الاستقلال.**

كان نشاط التأمين إثر خروج المستعمر مسيرا من طرف المؤسسات الأجنبية و اغتناما منها لهذه الفرصة و إدراكها لما يمكن حدوثه في المستقبل عملت هذه المؤسسات الأجنبية إلى تطوير الفروع التي يمكن لها أن تجني منها أموالا طائلة من إعادة التأمين التي حولت أكبر نسبة من أقساطها إلى فرنسا، و هذا ما أدى بالسلطات الجزائرية للتدخل سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الاقتصاد الوطني من خلال سن قانون يوجب لإنشاء عملية إعادة التأمين إجباريا لجميع عمليات التأمين المحققة في الجزائر'

وهذا من خلال تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين مؤسسة وطنية و قد تأسست في 08-06-1963بموجب الأمر رقم 167/63 (1).

ثم و في سنة 1966 قامت السلطات الجزائرية بوضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر لصالح الشركات الأجنبية من خلال صدور مرسوم رقم 127/66في 27-05-1966 يجسد تأميم قطاع التأمين من طرف الدولة الجزائرية المستقلة حديثا[2].

كما تميزت هذه المرحلة من 66إلى88 بظهور عدة شركات وطنية للتأمين نلخصها في الجدول التالي :

الجدول رقم(I-01): شركات التأمين الناشطة بعد تأميم القطاع

اسم شركة التأمين	تاريخ التأسيس	نوع الشركة	رأسمال الشركة	التأمين الذي تقوم به
الشركة الوطنية للتأمين SAA	66-05-27	شركة خاصة (جزائرية مصرية)	3.1مليار د.ح	التأمين على الأشخاص و السيارات
الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAT	85-04-30	شركة عمومية ذات أسهم		التأمين على عمليات النقل
الشركة المركزية لإعادة التأمينات CCR	73-10-1	شركة عمومية ذات أسهم	15.5 مليار دج	إعادة التأمين على المخاطر التي تتخلى عنها CAAR

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمين

(1) - Nouvari Moktar .reçueL Actuel N°37 ma 97 p.05i

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 43 ، الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27-05-66 .

و أهم التعاونيات التي تم تأسيسها ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (I-02):تعاونيات التأمين الناشطة بعد التأميم

اسم التعاونية	سنة التأسيس	قيمة الاشتراكات	التأمين الذي كانت تقوم به	التأمينات التي تقم بها حاليا
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	1966	2.27مليار د.ج	التأمين على الحرائق الفلاحية ,موت الحيوانات	التأمين على كل فروع السيارات و النقل البحري
التعاونية الجزائرية لتأمين عمال قطاع التربية و الثقافة	1964		التأمين على السيارات لعمال التربية	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمين

وطبقا للقانون 88-01المؤرخ في 12-01-1988عرف القطاع المالي و منه قطاع التأمين إصلاحا جذريا حيث تم إعادة هيكلة سوق التأمين بإلغاء مبدأ التخصص و بقاء احتكار الدولة لقطاع التأمين.

و بعد فتح سوق التأمين على المنافسة وإلغاء مبدأ التخصص فبدلا من أن تكون لهذه الإجراءات انعكاسات إيجابية على نشاط التأمين سجلت هذه الشركات انكماشا وتقلص. و هذا ما جعل الوزارة الوصية تقوم بإصدار الأمر رقم 95-07 بتاريخ 25-01-95 والذي ميزه إلغاء احتكار الدولة للقطاع و لعمليات التأمين فاتحة بذلك سوق التأمين في الجزائر على الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي لإنشاء شركات التأمين.[1]

و كذلك سمح هذا الأمر للشركات إمكانية ممارسة عمليات التأمين عن طريق الوكلاء المعتمدين و كذلك سمح بظهور ما يسمى بوسيط التأمين و الذي يظم كل من الوكيل العام وسمسار التأمين كما تم استحداث رقابة صارمة من طرف الدولة حيث تم إنشاء جهاز استشاري يقوم بهذه المهمة يدعى المجلس الوطني للتأمينات CNA

و الجدول التالي يبين أهم الشركات التي تم اعتمادها بعد صدور الأمر95-07

[1]-عراج جديدي – **مدخل قانون التأمين الجزائري** - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص 48

الجدول رقم (I-03):قائمة الشركات المعتمدة بعد صدور الأمر 95-07

إسم الشركة	تاريخ التأسيس	نوع الشركة	رأسمال الشركة	نشاط التأمين
الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX	96-01-10	شركة عمومية ذات أسهم	450 مليون	حماية المصدرين من أخطار التجارية السياسية و الكوارث الطبيعية
الشركة الجزائرية لضمان الصادرات AGCI	1999	شركة ذات رأسمال مشترك بين الدولة و البنوك العمومية	2مليار د.ج	عمليات التأمين المرتبطة باستثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة
شركة ضمان القرض العقاري SGCI	1998	شركة ذات رأسمال مشترك بين الدولة و البنوك العمومية	1مليار د.ح	ضمان القروض للمؤسسات المالية للحصول على سكن
ترست الجزائر Trust algerie	1997	شركة ذات أسهم برأسمال مختلط (جزائري ,مصري قطري)	1.8مليار د.ج	عمليات التأمين و إعادة التأمين
الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR	1998	شركة ذات أسهم برأسمال خاص وطني	450مليون د.ج	جميع فروع التأمين
الجزائرية للتأمينات 2A	1998	شركة ذات أسهم برأسمال خاص وطني	500مليون د.ج	
شركة تأمين المحروقات	99-07-18	شركة عمومية	1.8مليار د.ج	عمليات التأمين على المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى
العامة للتأمينات المتوسطية GAM	01-07-08	شركة ذات أسهم برأسمال خاص	500مليون د.ج	فروع التأمين و إعادة التأمين:الأخطار التجارية و الخاصة(السيارات ,الحريق)الأخطار الزراعية أخطار النقل تأمين القروض تأمين الأشخاص

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمين

المطلب الثاني: التنظيم القانوني و الرقابي لقطاع التأمين بالجزائر

يخضع قطاع التأمين في الجزائر إلى تنظيم قانوني تحكمه وزارة المالية وقانون رقابي تنظيمي تحكمه هيئات تنظيمية.

✓ **أولا :التنظيم القانوني**

1- شروط إنشاء و اعتماد شركات التأمين

إن شركات التأمين يمكن أن تأخذ شكلين هما شركة ذات أسهم و شركة ذات شكل تعاضدي و لتأسيس شركة تأمين يستلزم توفر شروط من كفاءة مهنية للمسير ين الرئيسيين و شروط متعلقة برأس المال الاجتماعي المطلوب للشركة حيث تم تحديد حد أدنى و ذلك حسب نوعية و عدد فروع التأمين كما يلي:

- 200 مليون دج فيما يخص الشركات بأسهم تمارس فقط عمليات تأمين الأشخاص و بدون التنازل عن إعادة التأمين للخارج؛

-300 مليون دج فيما يخص الشركات بأسهم التي تمارس جميع فروع التأمين دون التنازل عن إعادة التأمين للخارج؛

-450 مليون دج فيما يخص الشركات بأسهم تمارس جميع فروع التامين مع التنازل عن إعادة التامين للخارج؛

-50 مليون دج للشركات ذات الشكل التعاضدي الممارسة لعمليات التأمين على الأشخاص فقط؛

-100 مليون دج للشركات ذات الشكل التعاضدي الممارسة لجميع فروع التأمين.

بعد إكمال الملف يتم إيداعه لدى مديرية التأمينات في وزارة المالية أو لدى المجلس الوطني للتأمينات و في حالة ما إذا استوفى ملف التأسيس الشروط المطلوبة و تمت موافقة المجلس الوطني للتأمينات بعد الدراسة خاصة من ناحية المخطط التقديري ,الوسائل التقنية و المالية و المؤهلات المهنية يتم تسليم الاعتماد بموجب المادة 204-95 بقرار من وزير المالية حيث يحدد هذا الاعتماد عدد و أنواع التأمينات التي رخصت لشركة التأمين القيام بها. و يمكن تعديل الاعتماد بطلب من شركة التأمين أو بقرار من الوزير المكلف بالمالية و هدا بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات. و يتم سحب الاعتماد من الشركة كليا أجزئيا في حالة توفر الأسباب التالية:

- إدا كانت الشركة لا تسير طبقا للتشريع أو التنظيم المعمول به؛
- إدا اتضح أن الوضعية المالية للشركة غير كافية للوفاء بالتزاماتها؛

- إدا لم تمارس الشركة نشاطها لمدة سنة واحدة من تاريخ تبليغ الإعتماد أو توقف عن اكتتاب عقود التأمين لسنة واحدة؛
- إدا صرحت الشركة أنها توقفت عن ممارسة التأمين أو حلت أو إدا صدر في حقها حكم الإفلاس.

إلا أنه و في جويلية 2005 تناول مجلس الوزراء بالمدارسة و المناقشة و الموافقة على قانون مشروع تمهيدي يتمم الأمر 95-07 حيث يوفر الشروط المناسبة لتحفيز سوق التأمين و ضمان أمنها و مراقبة فعالية الأنشطة للتأمينات من خلال: (1)

بالنسبة للتحفيز:

- توسيع حقل التأمين الجماعي الذي لا يزال مقصورا على موظفي المستخدم المكتتب؛
- السماح في العقود الفردية المتصلة بالتأمين على الحياة بالاكتتاب على رأس الغير ؛
- الترخيص في عقد التأمين على الوفاة بتسجيل المستفيدين المعنيين من قبل المكتتب و توفير الإمكانية للمؤمن للتراجع عن تعاقده للتأمين على الحياة و إسترجاع العلاوات المدفوعة .

بالنسبة للأمان المالي للشركة:

- اشتراط تحرير رأس مال الشركة للتأمين بكامله قبل اعتماده؛
- منح سلطة الإشراف حق الإطلاع على مصدر الأموال المسخرة لإنشاء شركة التأمين؛
- إخضاع فتح فروع و مكاتب في الجزائر لصالح شركات التأمين و لإعادة التأمين الأجنبية للاعتماد من قبل الوزير المكلف بالمالية؛
- إخضاع أي إكتتاب لحصص من شركة التأمين تفوق أو تساوي 20% من رأسمال لموافقة سلطة الإشراف؛
- إخضاع تعيين المتصرفين و سير شركة التأمين للموافقة المسبقة لسلطة الإشراف.

2- وسطاء التأمين

قام قانون 25-01-95 الخاص بالتأمينات بإعطاء دفعة قوية لنشاط التأمين حيث سمح بدخول ما يسمى بوسطاء التأمين للقطاع الدين حددوا في المادة 252-95 بالوكيل و السمسار:

(1) - www.almouradia.dz

الوكيل العام:

تعرفه المادة253-95على أنه شخص طبيعي يمثل شركة تأمين أو عدة شركات تأمين بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهده الصفة و للحصول على الاعتماد يجب أن يكون الوكيل حسن الخلق ,جزائري الجنسية, العمر 25سنة فما فوق و أن تكون لديه الكفاءة المهنية، و صلاحيات الوكيل العام تذكر في عقد التعيين حيث هدا العقد يترك للوكيل العام حرية تسيير عمله و يوضح له الحقوق و الامتيازات التي يتمتع بها و تتمثل في :

- إمكانية تسعير الأخطار.
- من ناحية إيصال و تبليغ معايير التعريفة و التعويضات للمؤسسة الموكلة من أجل الحصول على الموافقة.

و في جميع الحالات الوكيل العام مسؤول عن تسيير الملفات غير أن للمؤسسة الموكلة حق مراقبة النشاط.

سمسار التأمين[1]:

عرف سمسار التأمين في المادة 285-95 على أنه شخص طبيعي أو معنوي يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين و شركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين. و يعتمد سمسار التأمين من طرف وزارة المالية و هو يعد وكيلا للمؤمن له و مسؤولا اتجاهه لذلك فهو يعتبر من الناحية القانونية تاجرا و يخضع لكل الالتزامات التي تنتج عن ذلك و عليه أن يبين في كل وقت وجود ضمانات مالية مخصصة لتسديد الأموال التي دفعت له قصد تقديمها لشركة التأمين كقسط أو المؤمن لهم كتعويض و بهذا يعتبر سمسار التأمين كمسؤول و مالك لمحفظة الزبائن.

- و كان عددها سنة 2000ب 388 وسيط.
- أما سنة2001 فقدر ب 402وسيط.

✓ **ثانيا:التنظيم الرقابي**

جاء في المادة 209-95تمارس إدارة الرقابة الدولة كمراقب لنشاط التأمين و تهدف إلى:

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 13 الصادرة في 8 مارس 1995 ص 34

- حماية مصالح المؤمنين لهم و المستفيدين من عقود التأمين بالسهر على شرعية العمليات و على سير شركات التأمين أيضا؛
- ترقية و تطهير سوق التأمين الوطنية قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي .

فإدارة الرقابة هي الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات و من صلاحيات إدارة الرقابة تقديم طلب إلى الجهة القضائية المختصة بالتأمينات إذا ثبت أن التسيير الخاص بالشركة فيه ما يعرض مصالح المؤمن لهم للخطر يطلب تعيين متصرف مؤقت يحل محل الهيئة المسيرة قصد الحفاظ على ذمة الشركة و تصحيح وضعيتها و يجوز للمتصرف التصريح بالتوقف عن الدفع و بالتالي إعلان إفلاس الشركة إذا لم يتم تصحيح الوضعية في الآجال المحددة.

1- الوزارة الوصية و تعريفة الأخطار

تتجسد الوزارة الوصية على قطاع التأمين في وزارة المالية التي يمثلها الوزير المكلف بالمالية, إلا أنه استحدثت صلاحيات لوزارة المالية من أهمها[(1)]:

منح الإعتمادات للوسطاء و لشركات التأمين الوطنية العمومية و الخاصة و الشركات الأجنبية، و هناك جهاز متخصص في مجال التعريفات على مستوى وزارة المالية و يهتم على الخصوص بإعداد مشاريع التعريفات و دراسة تعريفات التأمين السارية المفعول كما يقوم بإبداء رأيه حول النزاعات المتعلقة بمجال تعريفات التأمين حتى تتمكن إدارة الرقابة الفصل فيه و تحتوي الأخطار على العناصر التالية :

- نوعية الخطر؛
- احتمالية وقوع الخطر؛
- نفقات إكتتاب و تسيير الخطر؛
- أي عنصر تقني آخر يتعلق بالتعريفة الخاصة بكل عملية تأمين.

وفي مجال التأمينات الإجبارية فإن إدارة الرقابة هي التي تحدد التعريفة أو المقاييس الخاصة بها و هذا باقتراح من الجهاز المتخصص في ميدان التعريفة و بعد إبداء رأي المجلس الوطني للتأمينات.

---

(1) - www.finance-algeria.org

أما فيما يخص التأمينات اختيارية فيفرض على شركات التأمين أن تبلغ إدارة الرقابة بمشاريع تعريفات التأمين التي تعدها فبل الشروع في تطبيقها و يمكن لإدارة الرقابة و بناءا على رأي الجهاز المتخصص في مجال التعريفات أن تدخل التعديلات اللازمة عليها في أي وقت.

2-المجلس الوطني للتأمينات CNA

أشيء المجلس الوطني للتأمينات في 25-01-95بموجب الأمر 95-07 و هو تابع لوزارة المالية و يسعى إلى ترقية و تطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا[1], فهو يساهم في كونه يعتبر وسيلة هامة في توجيه السياسات العامة للدولة لنشاط التأمين، و هو يجمع كل الأطراف التي تتعلق بالتأمين بما فيهم ممثلين من وزارة المالية, شركات التأمين, وسطاء التأمين,و المؤمن لهم.

- أهداف المجلس الوطني للتأمينات:

نلخص أهم أهداف المجلس الوطني للتأمينات فيما يلي:

- العمل على التوازن ما بين الحقوق و إلتزامات طرفي العقد خصوصا و أن المؤمن له هو الطرف الضعيف في العقد (عقد إذعان)؛
- السهر على مرد ودية الأموال المجمعة من طرف شركات التأمين؛
- السير الحسن لمختلف شركات التأمين؛
- خلق إطار توافقي للحوار و الاقتراحات و المساهمة في توجيه و تطوير سوق التأمين في الجزائر؛
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية؛
- وضع تسعير التأمين.

3- الإتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين

أنشئ في 24-04-94بموجب القانون90-31المؤرخ في 04-12-94و له صفة الجمعية المهنية، و يختلف الإتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين حيث لا تشمل عضويته لشركات التأمين و إعادة التأمين أما

(1) - WWW.CNA.DZ

المجلس الوطني للتأمينات فهو يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة بما فيها المؤمنين,المؤمن لهم و محيط قطاع التأمين، و يشمل المتدخلين في الإتحاد كل من وزارة المالية ,الوزارات الأخرى و شركات التأمين، و يهدف الإتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين إلى :

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين و إعادة التأمين؛
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة؛
- المساهمة في تحسين مستوى التأهيل و التكوين لعمال قطاع التأمين من تطوير التقنيات الحديثة للمهنة؛
- المبادرة بكل عمل يرمي إلى ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة و الموسسات المعنية

المطلب الثالث: إنتاج قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2007

أ- **إنتاج قطاع التأمين حسب الشركات التأمينية**.

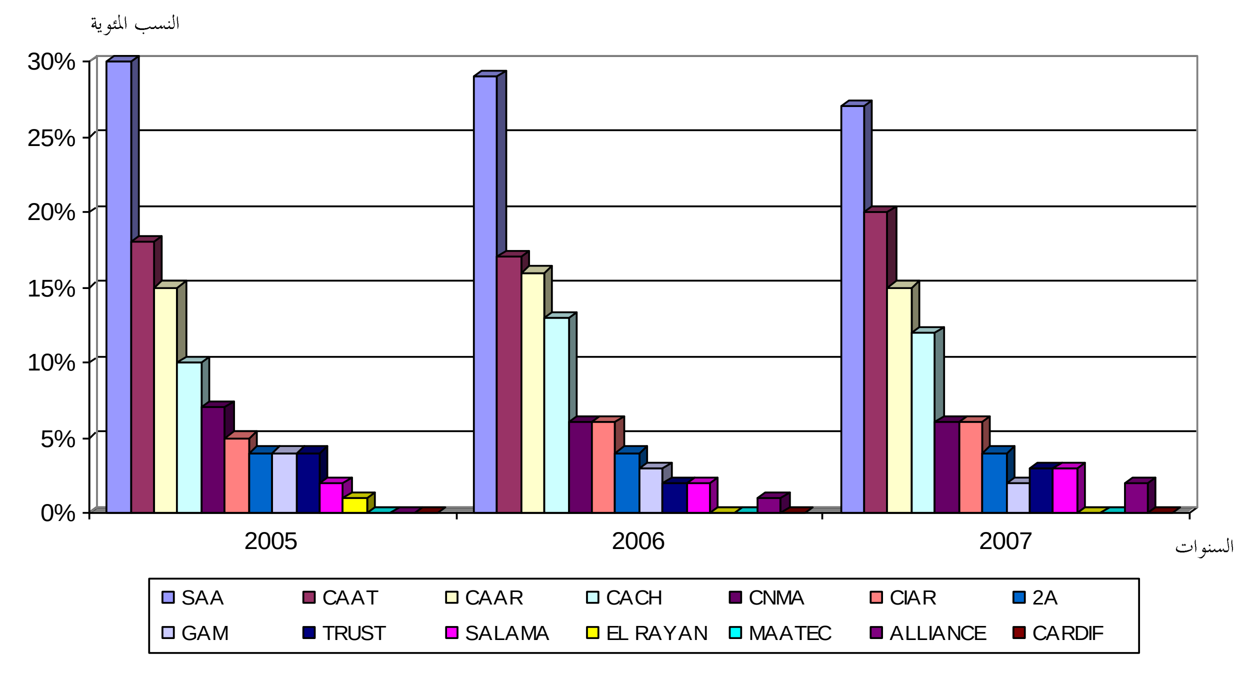
نلاحظ أن نشاط التأمين سجل في كل سنة زيادة عن السنة الماضية حيث خلال سنة 2006 سجل رقم أعمال قدره 46,474 مليار دج أي نسبة زيادة قدرها 12 % عن سنة 2005 حيث قدرها فيها 41,620 مليار دج. أما في سنة 2007 فسجل زيادة قدرها 16 % عن سنة 2006 حيث حقق رقم أعمال يبلغ 53,789 مليار دج (أنظر الجدول رقم: 4). ونجد أن الشركات التقليدية أي العمومية والمتمثلة في (SAA, CAAT, CAAR, CASH) هي التي سيطرت علة نشاط التأمين خلال الثلاث سنوات حيث بلغت 73% ، 76% ، 74% خلال السنوات 2005، 2006، 2007، (أنظر الجدول رقم: 5) بينما نجد أن هناك تفاوت فيما يتعلق بالشركات الخاصة والتعاونيات خلال السنوات السابقة الذكر.

الجدول (I-04): تطور انتاج التأمين حسب شركات (2005،2006،2007)

شركات التأمين	2005		2006		2007		الفرق بين 2006-2005 %	الفرق بين 2007-2006 %
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب		
الشركة الوطنية للتأمين	12532	%30	13422	%29	14719	%27	%7	%10
شركة تأمين النقل	7392	%18	8068	%17	10588	%20	%9	%31
الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين	6255	%15	7573	%16	8157	%15	%21	%8
شركة تأمين المحروقات	4300	%10	6174	%13	6563	%12	%44	%6
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	2991	%7	2823	%6	3141	%6	%6-	%11
الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين	2246	%5	2830	%6	3345	%6	%26	%18
الجزائرية للتأمينات	1851	%4	1852	%4	2118	%4	%0	%14
العامة للتأمينات المتوسطية	1511	%4	1337	%3	1322	%2	%12-	%1-
ترست الجزائر	1499	%4	1009	%2	1433	%3	%33-	%42
السلامة للتأمين	653	%2	1055	%2	1422	%3	%62	%35
شركة الريان للتامين	361	%1	-	%0	-	%0	%100-	-
التعاونية الجزائرية لتأمين عمال قطاع التربية و الثقافة	27	%0	29	%0	32	%0	%7	%10
شركة أليونس للتأمين	2	%0	302	%1	932	%2	%15000	%209
شركة كارديف الجزائر	-	%0	-	%0	17	%0	%0	%0
المجموع	**41620**	**%100**	**46474**	**%100**	**53789**	**%100**	**%12**	**%16**

المصدر: ministères des finance, direction des assurances, Rapport d'activité 2006-2007

الشكل (I-01): رسم بياني للهيكل النسبي لإنتاج قطاع التامين حسب الشركات خلال 2005-2006-2007



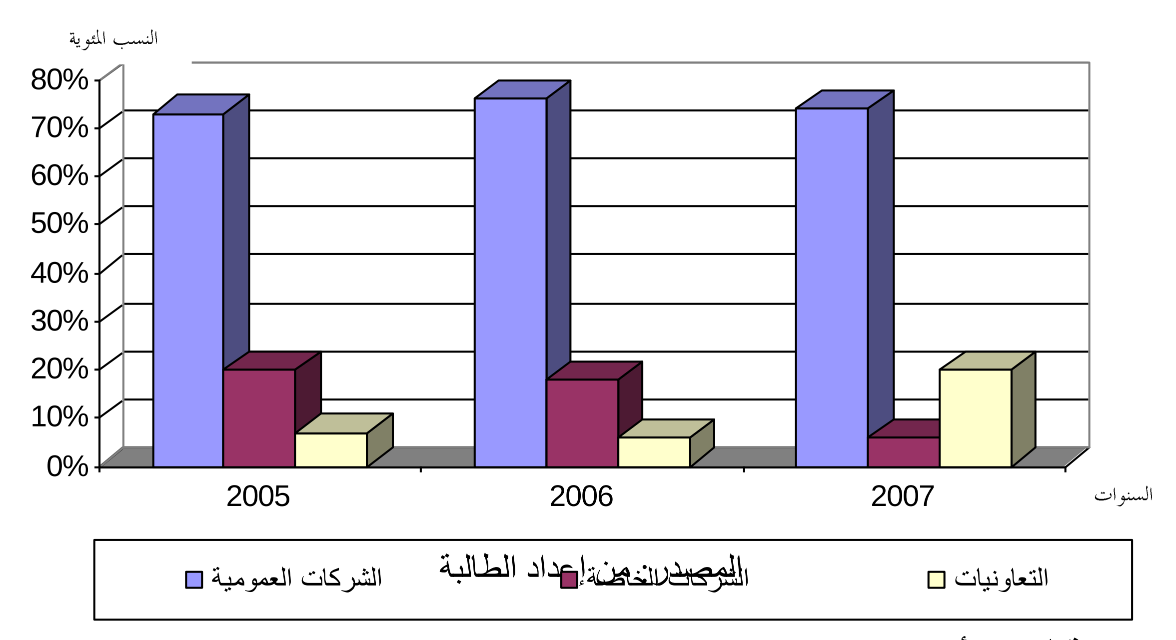
المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول (I-05): إنتاج التأمين حسب طبيعة الشركات للسنوات (2007،2006،2005)

	2005		2006		2007		التغير في 06/05		التغير في 07/06	
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
الشركات العمومية	30479	%73	35237	%76	40027	%74	4758	%16	4790	%14
الشركات الخاصة	8123	%20	8385	%18	3173	%6	262	%3	-5212	-%62
التعاونيات	3018	%7	2852	%6	10589	%20	-166	-%6	7737	%271
المجموع	**41620**	**%100**	**46474**	**%100**	**35789**	**%100**	**4854**	**%12**	**7315**	**%16**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (I-04)

الشكل (I-02): رسم بياني للهيكل النسبي لإنتاج قطاع التأمين حسب طبيعة الشركات خلال 2005-2006-2007



المصدر: من إعداد الطالبة

ب إنتاج قطاع التأمين حسب الفروع للسنوات 2005 – 2006 – 2007 .

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن فرع تأمين السيارات يحتل في كل مرة المرتبة الأولى إذ أنه يستحوذ على أكبر حصة حيث أنه في سنة 2003 و 2006 بلغت حصة تأمينات السيارات 45 % من مجموع حصة التأمين إذ سجل مبلغ 18,535 مليار دج سنة 2005 ومبلغ 21,064 مليار سنة 2006 أي بنسبة زيادة %14 وقد ارتفعت النسبة سنة 2007 حيث بلغت نسبة تأمينات السيارات %46 من مجموع حصة التأمين بزيادة %16

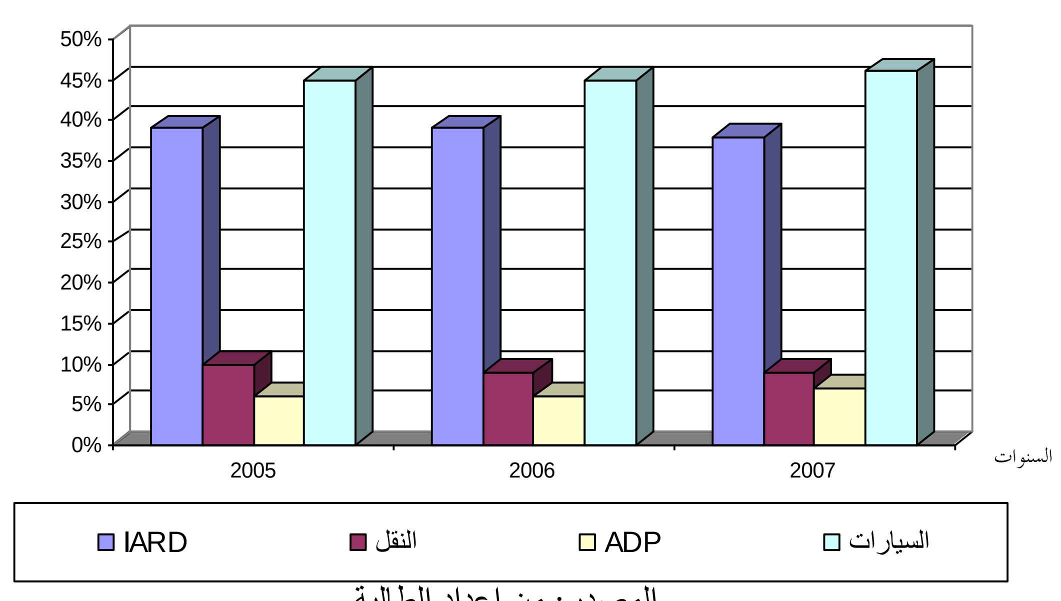
عن سنة 2006 حيث بلغ 24,525 مليار دج ويليها دائما فرع IARD والذي سجل سنة 2007 نسبة 38% من مجموع حصة التأمين وتليها تأمينات النقل بنسبة 9 % سنة 2007 أما تأمينات الأشخاص فتأتي دائما في المرتبة الأخيرة حيث سجلت سنة 2007 نسبة 7 % .

الجدول (I-06): إنتاج نشاط التأمين حسب الفروع خلال السنوات 2007/2006/2005

الفروع	2005		2006		2007		نسبة الفرق بين 06/05	نسبة الفرق بين 08/06
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب		
IARD *	16235	%39	18162	%39	20564	%38	%12	%11
النقل	4327	%10	4317	%9	5158	%9	%0	%19
ADP **	2523	%6	2931	%6	3542	%7	%16	%21
السيارات	18535	%45	21064	%45	24525	%46	%14	%16
المجموع	**41620**	**%100**	**46474**	**%100**	**53789**	**%100**	**%12**	**%16**

المصدر: ministères des finance, opcit

الشكل (I-03): رسم بياني يبين انتاج قطاع التأمين حسب الفروع خلال 2005-2006-2007



المصدر: من إعداد الطالبة

* -IARD : Incendie, Accidents, Risque, Divers

** - ADP : Assurance des Personnes

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمكنا من إبراز الإطار العام للتأمين وهذا بالتطرق إلى مفهوم الخطر وأهم ما يرتبط به بالتركيز على الأنواع المختلفة له وأهم معايير تصنيفه حيث يتعين أن يتضمن الخطر عنصرين هامين هما :

- أن تكون الخسارة المتوقعة مادية وليس معنوية وإذا كانت معنوية يجب أن تكون قابلة للقياس؛
- أن يتضمن الخطر الاحتمال والخسارة المتوقعة؛

ثم توجهنا إلى التأمين باعتباره الملجأ الوحيد لمواجهة الخطر حيث توصلنا إلى أن التأمين قد ظهر منذ القدم .

كما قمنا بتقديم عدة تعاريف حول التأمين وهذا حسب مختلف الجوانب (الاقتصادية القانونية، التأمينية) وكذا أهم العناصر الرئيسية لعقد التأمين كما حاولنا استعراض أهم أنواع التأمين المختلفة وهذا حسب الناحية النظرية والناحية العملية.

إلا أن هناك نوعين من التأمين الأخرى وهي التأمين المشترك وإعادة التأمين وحاولنا أيضا حصر أهم الأشكال الرئيسية للمؤمن والتي تشمل :

شركات التأمين المساهمة، الأفراد، هيئات التأمين التبادلي، الجمعيات التعاونية للتأمين وهيئات التأمين الحكومية وصناديق الإعانات .

أما في الأخير قمنا بدراسة قطاع التأمين في الجزائر منذ 1930 أين كان مسيطر عليه من طرف الشركات الفرنسية إلى غاية الأمر رقم 95 – 07 المتعلق بوقف احتكار القطاع وقمنا بالتطرق إلى التنظيم القانوني والرقابي لقطاع التأمين بالجزائر وإضافة لذلك قمنا بحصر جميع مؤسسات التأمين المزاولة للنشاط التأميني بالجزائر وحاولنا تحليل الإنتاج التقني لها خلال سنوات 2005،2006، 2007 .

الفصل الثاني

التشخيص المالي للشركة

تمهيد الفصل:

يعد التشخيص أداة فعالة لتقييم الوضعية الحقيقية بالشركة إذ يتم من خلاله إبراز نقاط القوة والضعف، وتعتبر عملية التشخيص عملية ذات أهمية كبيرة في العملية التسيرية إذ عادة ما يسبق مرحلة اتخاذ القرار فهو بمثابة مرجع له ونتيجة لما سينبثق عنه يتم اتخاذ القرار، وتمر عملية التشخيص بمرحلتين إذ هناك فحص خارجي وهو عملية تحليلية خارجية ويشمل تحليل مكونات محيط الشركة وهناك عملية فحص داخلي للوضعية المالية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى التشخيص المالي في الشركة حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتناول في البداية مفاهيم عامة حول التشخيص وأهم التعريفات التي أسندت له وأقسامه وأهميته، ثم نحاول التطرق إلى التشخيص المالي من مفهومه، خطواته وطرقه.

وبعدها نتطرق إلى أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي من تحليل الهيكل المالي، تقييم النشاط والنتائج، تقييم المردودية وتحليل التدفقات المالية .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص بالشركة.

يعتبر التشخيص أسلوب منظم يمكن من اكتشاف أسباب وعوامل الإختلالات الحاصلة بالشركة ويبرز لنا الوضعية الحقيقية لها، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب يتعدد ويتنوع بحسب الزاوية التي ينظر من خلالها الشخص لهذه الشركة حيث هناك جوانب مالية و إستراتيجية شاملة وكذا وظيفية.

المطلب الأول: تعريف التشخيص و أقسامه

التشخيص ونظرا لاتساع مفهومه في الشركة له عدة أقسام وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق ألى مفهوم التشخيص و أهم أقسامه.

✓ **أولا: تعريف التشخيص**

إن التشخيص كلمة إغريقية تبرز مدى التمييز بين الصحيح والخطأ وقد استخدمت لأول مرة في المجال الطبي حيث يقال تشخيص المرض أي إدراك المرض استنادا لأعراضه، أما التشخيص في المجالات الاقتصادية الخاصة بالشركة فنعني اكتشاف الصعوبات والعراقيل التي تواجه الشركة.

وأهم التعاريف التي أطلقت على التشخيص في الشركة لدينا:

- <u>التعريف الأول</u>: يعرف على أنه " القيام بمجموعة من التحاليل والفحوصات لشخص معين وهذا لمعرفة علته انطلاقا من أعراض يستدل بها المشخص"[1]

- <u>التعريف الثاني</u> : ينظر إليه على أنه " تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للشركة تمكن من التعريف بصفة واضحة على الوضعية الواجب تحسينها والتي يتعين المحافظة عليها والتي يجب تعيينها" [2]

- <u>التعرف الثالث</u> : يعرف التشخيص على أنه "القاعدة التي تحلل الشركة من منظور عام عبر وظائفها وتنظيمها وتنفتح على اقتراحات بالتطور وبناءا على هذه المعلومات يتم توجيه المسئولين بهدف تحسين قدرات الشركة"[3]

---

[1]- Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise**, Ed Esslam Cheraga ,P 11

[2] - Crist. Botun, **Diagnostique et changement d'organisation**, Paris 1991, P120.

[3]- T.P Thibaut, **le Diagnostic d'entreprise**, guide pratique, Ed Sidefor, Paris 1989, P 19.

وعليه فالتشخيص يعد أداة لكشف نقاط القوة ونقاط الضعف في كل جوانب نشاطها وهذا قصد القيام بتحليل علمي بهدف وضع إستراتيجية عمل مستقبلية تساعدها على مواجهة الأخطار وصياغة الحلول الملائمة، وأهمية التشخيص تكمن في أهمية الكشف والحصول على المعلومات فالقيام به بصفة دورية ومستمرة تسمح للشركة من مواجهة التقلبات التي تحدث في المحيط الذي تنشط به الشركة، حيث يتضح لنا مفهوم التشخيص والفرق بينه وبين القياس كمعيار للمراقبة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7-II): الفرق بين الإجراءات المتأصلة في علم التشخيص والقياس

نموذج التشخيص	نموذج القياس
إنشاء معيار في قلب القيادة	معيار مؤسس خارج القيادة
نشر أسباب وتأثيرات الأهداف	نشر أهداف خوارزمية
نموذج التشخيص كسلسلة سببية	نموذج مخصص للتدفقات الداخلية والخارجية
إشكالية الطريقة التي أنجز وفقها Pourquoi	إشكالية الكم (Combien)
معيار تعاقدي أو اندماجي احتمالية الاتفاق المباشر مع الممثلين	معيار مؤسس من طرف مركز السلطة
دور فعال، دعم التعلم	صورة صادقة، مقدمة
العقلانية الإجرائية	العقلانية الجوهرية
التخلي عن الوساطة العالمية	اللجوء إلى الوساطة العالمية
الجودة المطلوبة: الملائمة من أجل النشاط	الجودة المطلوبة، الدقة والوضوح
التكامل المعرفي / التعليم المتواصل في النشاط	تسلسل التعامل/المعرفة، التخطيط،، الرقابة

المصدر: Alan Marion, Le diagnostic d’entreprise méthode et processus, édition économica, Paris 1999, P 13.

وعليه فالتشخيص يعمل على تقييم وتشخيص الوضعية الحقيقية بالشركة.

✓ **ثانيا: الأقسام الأساسية للتشخيص**

يعمل التشخيص على كشف أسباب الاختلالات التي قد تسود الوضعية الحقيقية للشركة وهناك عدة تقسيمات للتشخيص وهذا على حسب نظرة المشخص بالشركة والهدف من عملية التشخيص، وهذه التقسيمات تشمل:

1 -التشخيص الاستراتيجي:

يعد التشخيص الاستراتيجي من المهام الضرورية في الإدارة فهو يعتبر المرجع الأساسي في صياغة الإستراتيجية العامة بالشركة حيث يتيح كشف المشاكل الإستراتيجية من خلال التعرف على ما بحوزة الشركة وما يجب أن تتوفر عليه من وسائل وموارد كما يعمل التشخيص الإستراتيجي على[1]:

- تحليل السوق من خلال متابعة نموه وتطوره؛
- إدراك قواعد العمل في كل الأقسام والفروع بالشركة؛
- تحديد مواطن القوة والضعف في جميع مجالات نشاط الشركة؛
- تحديد تخطيط استراتيجي متناسق ومتكامل لمختلف خيارات الشركة على المديين المتوسط والطويل.

2 -التشخيص الوظيفي :

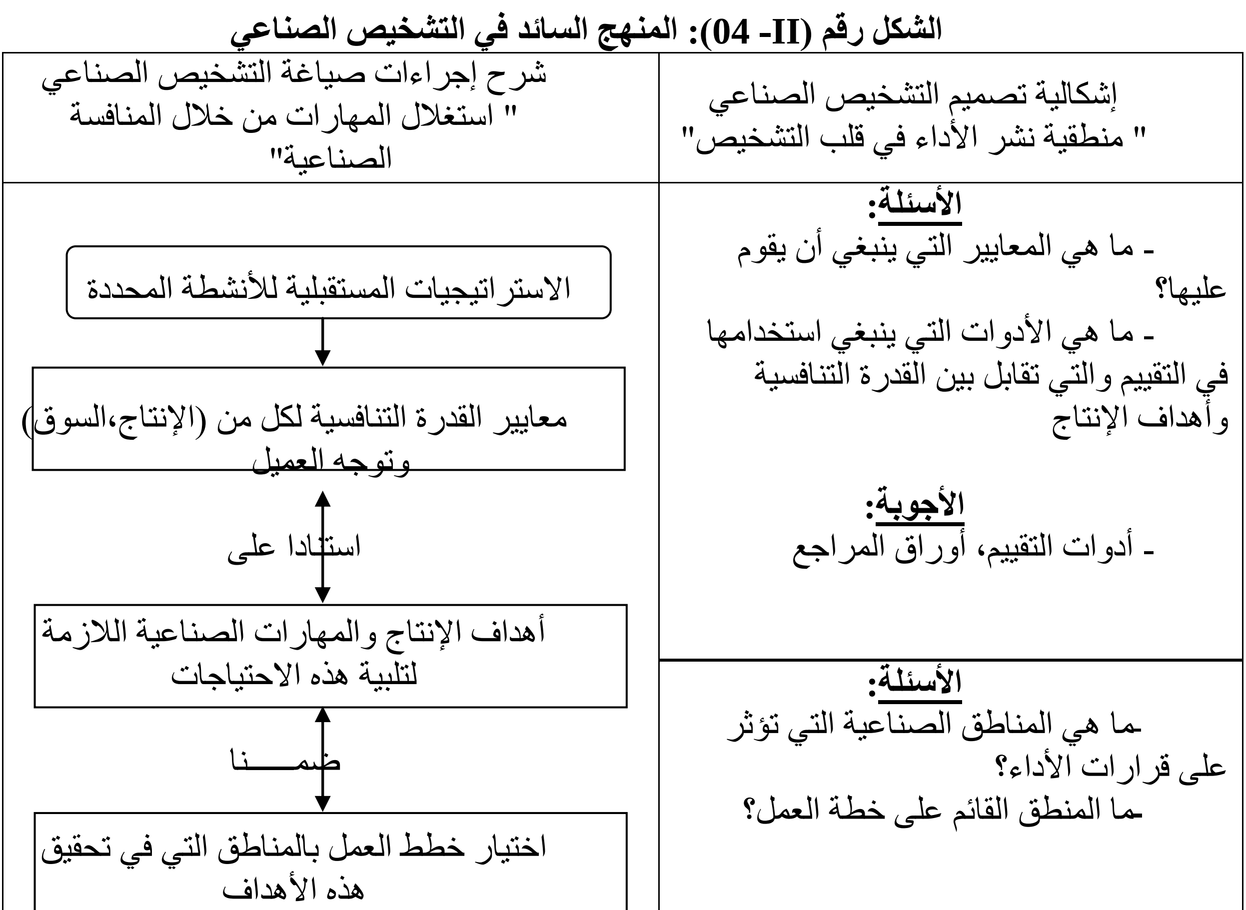
تتمثل وظيفة الشركة عموما في التجارة والصناعة وكذا الجانب الاجتماعي وعليه ففي مجال التشخيص الوظيفي نجد:

أ -**التشخيص الصناعي:** يعتبر التشخيص الصناعي كأداة لإبراز نقاط القوة والضعف في الشركة في المجال الصناعي حيث نقوم بتقييم وسائل الإنتاج ومدى استجابتها لمتطلبات العمل.

[1]- Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d’entreprise**, Opcit, P77.

وعليه يمكن توضيح منهجية التشخيص الصناعي وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (II- 04): المنهج السائد في التشخيص الصناعي



المصدر: Alain maion, diag de l'entropies méthode et processus, édition economica, paris, 1999, p45.

وتقييم وسائل الإنتاج يقوم على:

-تقييم حالة وسائل الإنتاج: من خلال التأكد من صحة التجهيزات ومقارنتها بتجهيزات المنافسين وهذا لتقدير المدة المحتملة للاستعمال؛

-تقييم التكلفة المخصصة بالبحث ونتائج التطوير.

ب -**التشخيص التجاري:**

يهدف التشخيص التجاري إلى تحديد موقع الشركة بالنسبة لمحيطها وهذا على المستوى الاستراتيجي والتسويقي(1):

- **على المستوى الاستراتيجي:** حيث يهدف إلى تحليل:

(1)- Christain Michon, **Le diagnostic commercial de l'entreprise**, Edition EDUDON, 1997,P 36

●**الوضعية الإستراتيجية للشركة:**

تعد دراسة الموقع الإستراتيجي عملية ضرورية حيث يؤثر على تقييم الشركة وكذا يبرز مكانة الشركة في السوق الذي ينشط فيه ومدى قدرتها على المنافسة.

●**الزبائن:**

يتوجب على الشركة المعرفة الجيدة لزبائنها وتحديدهم حيث أن استمرارها متوقف عليهم ويتم هذا بتحديد:

- أهمية و مردودية كل زبون؛
- عدد الزبائن والتوزيع الجغرافي لهم؛
- العلاقة بين الشركة والزبائن؛
- أهم الأخطار التي قد تواجههم في الشركة.

- **على المستوى التسويقي:** وفي الجانب التسويقي يتوجب الاهتمام بـــ :

● **المنتجات وسياسة الأسعار:**

حتى تتمكن الشركة من تحديد المنتجات التي ستقوم ببيعها وتقدير حصتها السوقية يتوجب على المشخص دراسة و تحليل:

- دورة المنتوج (حياة المنتوج)؛
- الأسعار المطبقة وعلاقة المنتوج بالسعر؛
- مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف خاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي؛
- مدى تنوع المنتجات وقابليتها بالتجديد.

● **التوزيع والإشهار:**

قد تواجه الشركة جملة من الصعوبات والمشاكل بسبب عدم ملائمة شبكة التوزيع لسياسة الشركة أو عدم تناسب دعايات الإشهار مع المنتوج أو الخدمة المقدمة من قبل الشركة وعليه يجدر على الخبير ما يلي:

- ترقية برنامج البيع الخاص بالشركة؛
- التأكد من مدى فعالية خدمات ما بعد البيع؛
- تحديد نوع شبكة التوزيع المتبعة ومدى ملائمتها؛

- إبراز مدى قيام السياسة الاشهارية بتحقيق أهداف الشركة.

ويمكن توضيح أهم تقسيمات التشخيص التجاري من خلال المخطط التالي:

الجدول رقم (II- 08): الجوانب الأساسية بالتشخيص التجاري

الهدف	الطبيعـــــة
- تحليل مدى ملائمة الأهداف التسويقية والبيع ومقارنة التوجهات الإستراتيجية في الشركة	1- التشخيص الاستراتيجي
- تحليل مدى مساهمة نظام الأعمال في الأداء التسويقي والبيع	2- التشخيص التنظيمي
- تحليل مدى كفاءة الإجراءات التسويقية والبيعية من جانب قيادة الشركة	3- التشخيص المنهجي
- تحليل فعالية النشاط التسويقي والبيعي من جانب النتائج المحصلة	4- التشخيص العملي (الوظيفي)
- تحليل مردودية وإنتاجية نشاط التسويق والبيع من نظرة مراقبة التسيير	5- التشخيص التسييري

المصدر: **Christian Michon, Opcit, P 37**

جـ - التشخيص الاجتماعي:

ونقصد بالتشخيص الاجتماعي تشخيص الموارد البشرية وهذا من خلال تقييم الطاقة البشرية بالشركة ويشمل على قياس أداء المسؤولين الإداريين حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة فيما يتعلق بمجال العلاقات الاجتماعية ويهدف التشخيص الاجتماعي إلى:

- تقديم نوعية تسيير الموارد البشرية؛
- إبراز أهمية الموظفين والعمال في كل قسم من أقسام الشركة؛
- تحليل هيكل التكاليف الاجتماعي.

2 -التشخيص المحاسبي والمالي[1]:

تعتبر الوظيفة المحاسبية والمالية بين الوظائف الأساسية في الشركة حيث يتم تشخيص هذه الوظائف باستخدام مجموعة من التقنيات المالية لتحقيق التوازن وتنظيم السيولة.

أ - التشخيص المحاسبي:

يبرز التشخيص المحاسبي مدى دقة حسابات الشركة والتي تشمل حسابات الذمم والنتائج ومدى ملائمة المعطيات التقديرية والتي تم على أساسها تقدير الأرباح، وتعتمد هذه الدراسة على المراقبة الداخلية وبعدها تقدير الحسابات الجماعية باستخدام تقنيات المراجعة ومحاولة مطابقة حسابات المراجعة بالقواعد والمبادئ المحاسبية.

ب - التشخيص المالي:

يسمح لنا التشخيص المالي للشركة بالحصول على صورة واضحة على جوانب القوة والضعف لديها وكذا الموقع الذي تحتله في ظل التغيرات البيئية المؤثرة عليها، حيث يهدف التشخيص المالي إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة وسنتطرق للتشخيص المالي بالتفصيل في المباحث التالية.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص والأطراف المعنية به

تكمن أهمية التشخيص في الشركة من خلال الأطراف التي تستعمله.

✓ **أولا: أهمية التشخيص**

يعمل الميسرون داخل الشركة على القيام بالتشخيص نظرا لأهميته فيما يلي[2]:

- الإحاطة بجميع النتائج القياسية للشركة؛

-الرفع من كفاءة الشركة وضمان إستراتيجيتها في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق وهذا باعتباره قاعدة تسييرية؛

-إعطاء نظرة شاملة حول وضعية الشركة لجميع المتعاملين معها سواء مدراء أو مساهمين أو من طرف الدولة خاصة عند اتخاذ قرارات تشمل (التطهير، إعادة الهيكلة أو الخوصصة).

---

[1]- Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise**, Opcit, P113.
[2]- Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise, Edition Rissala**, Alger, 1995, P22.

تكمن أهمية التشخيص بالنسبة للمؤسسات الكبيرة من خلال قيامها به بصفة دورية ومستمرة حيث عادة ما تقوم به كل سنة وهذا لما له من أهمية في مواجهة التقلبات سواء على المستوى الداخلي والخارجي للشركة أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتطلب في حالة مواجهة الشركة لأزمة أثرت بشكل أو بآخر على توازنها وهذا ما يقلل من كفاءته حيث في مثل هذه الحالة يكون متأخرا.

✓ **ثانيا: الأطراف المعينة بعملية التشخيص**

يختلف الأشخاص أو الأطراف المعينة بعملية التشخيص على حسب نوع التشخيص أي مجاله فهناك:

1 -التشخيص الداخلي:

يقوم به شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف مصالح الشركة والذين لديهم دراية كاملة بالشركة ومختلف أقسامها وهذا ما يساهم في الوصول إلى نتائج أسرع حيث يكون التشخيص أعمق وأدق في حالة المعرفة الشاملة بشتى خفايا الشركة.

2 -**التشخيص الخارجي:**

ويمكن أن يقوم به كل من[1]:

- **المسيرون:**

ويشمل على فرقة خارج الشركة متخصصة في هذا النوع من العمليات كمكاتب الدراسات الذي تقوم الشركة بتعيينهم نظرا لكفاءتهم وتجاربهم السابقة.

- **المساهمون:**

وهم حملة الأسهم إذ يعتبرون طرفا هاما في تمويل استثمارات الشركة حيث يعملون على تحديد مستوى المخاطر والربحية من استثماراتهم لذا يفضلون دائما الشركة القادرة على البقاء والاستمرار.

- **الممولون:**

حيث تعتبر البنوك مصدرا من مصادر تمويل الشركة حيث تقوم البنوك ومؤسسات الائتمان بالفصل في منح القروض من عدمه على أساس رأيهم في الصحة المالية للشركة وهذا لضمان قدرتها على لوفاء لديونها في تواريخ الاستحقاق.

---

[1]- Piere Ramage, **Analyse et diagnostic financier**, Edition d’organisation, 2001, P 9.10.11

المطلب الثالث: شروط التشخيص وأهم المراحل التي يمر بها

نظرا لأهمية التشخيص في الشركة يتوجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط وكذا يتوجب أن يمر بجميع المراحل وحسب أولياتها.

- ✓ **أولا: شروط التشخيص**

باعتبار التشخيص ذو أهمية كبيرة بالنسبة للشركة خاصة فيما يتعلق بنوعية إستراتيجية الشركة وحتى يكون التشخيص فعال يتوجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط وتتعلق بــ:

1 -<u>اختيار المشخص</u>:

يعد الاختيار السليم بالشخص الذي يقوم بمهمة التشخيص بالشركة ضمان رئيسي للوصول إلى تشخيص فعال، حيث قد تقوم الشركة بتعين شخص أو أشخاص في مختلف المصالح يقدمون تقريرا عن الوضعية السائدة في الشركة بحكم تجربتهم ومعرفتهم المسبقة إذ يمكنها أن تلجأ إلى أطراف خارج الشركة وهي أطراف متخصصة في مثل هذه العمليات حيث يعد اختيار الشخص ذو أثر بالغ الأهمية على موضوعية التشخيص حيث هنا الإشكالية تكمن في معرفة ما إذا كان التشخيص ينبغي أن ي قام به من طرف مسيري الشركة أو من طرف أطراف خارجية وبغية هذا تقوم الشركة بالاعتماد على الجمع بين عامل التكلفة وعامل المؤهلات، وعليه يتوجب على الشخص أن يتوفر على قدرات منها:

- الخبرة في مجال عمله؛
- التحكم في نوعية الاتصالات؛
- الدقة في تصنيف المعلومات؛
- القدرة على اكتساب ثقة المتعاملين؛
- كسب المعارف الفكرية والمنهجية.

2 -توفير المعلومات:

يمكن اعتبار المعلومة بمثابة أداة للتشخيص و في نقس الوقت نتيجة له، حيث لا يوجد تشخيص بدون معلومة فالدقة والصرامة في تحصيل المعلومات وتحليلها أمر أساسي في عملية التشخيص و نتحصل عليها من داخل وخارج الشركة.

أ-المعطيات الداخلية:

وتشمل على المعلومات الخاصة بسير وظائف الشركة من معلومات عن النتائج ووسائل التنظيم وطرق التسيير وكذا السياسات المطبقة ومشاكل التشغيل والعمل.

ب- المعطيات الخارجية:

وتنحصر في المعلومات بمحيط الشركة وتشمل معلومات عن تصرفات الزبائن، تطورات السوق، المتعاملين الاقتصاديين.

3 -مدة التشخيص:

ترغب الشركة في الحصول على تشخيص دقيق وشامل لكل جوانب النشاط في أجل قصير بينما المشخص يحاول الحصول على أكبر وقت ممكن وهذا حتى يتمكن من تقديم تقرير مقبول ودقيق وعليه نجد أن هناك تفاوت في تحديد المدة القصوى الواجب احترامها في تقديم النتائج وحتى نتمكن من تحديد مدة التشخيص يجب مراعاة ما يلي:

- **نظام المعلومات بالشركة:**

حيث كلما كانت تتمتع المعلومات المتوفرة بالمصداقية والدقة وفي الوقت المناسب كانت عملية التشخيص سهلة و قصيرة.

- **وضعية الشركة:**

تتأثر مدة التشخيص بوضعية الشركة خاصة عندما تكون في خطر وحرجة وكذا الدوافع التي أدت باللجوء إليه.

- **عدد الأشخاص المشرفين على التشخيص:**

يعد تقسيم العمل بين الأشخاص والتخصص فيه من العوامل المساعدة على تقليص مدة التشخيص.

4 -توفير الظروف الملائمة:

يتوجب شرح وإيضاح أهمية أغراض التشخيص لمسيري الشركة وعمالها حتى يسهل على المشخص تأدية مهمته.

✓ **ثانيا: المراحل التي تمر بها عملية التشخيص**

يسمح التشخيص بأخذ صورة عن الشركة و تموقعها في محيطها حيث تبين نقاط القوة والضعف في الشركة حيث يقوم بعرض مجموعة من الحلول والمتطلبات وتتمثل المراحل المختلفة بالتشخيص فيما يلي[1]:

[1] - Khalifat Nour, **Introduction l'organisation et au diagnostic de l'entreprise**, Berti Edition, rance, P43.

1- الاجتماع التحضيري:

حيث يعد أول اتصال بين المنظم والزبون (المسؤول عن الشركة) وهذا الأخير يعرض المشاكل التي يراها.

ويهدف هذا الاجتماع إلى:

- التعريف بالأهداف المسطرة حدودها وإطارها؛
- إكتساب ثقة الزبون؛
- الحصول على الإمكانيات المادية؛
- مناقشة بنود العقد (إن وجدت).

2- التحضير وبرنامج العمل:

المشخص عليه ضمان تحديد أهداف الدراسة وكذا ينبغى أن تكون معايير التقييم المختارة موضوعة بالتعاون مع الزبون، كما أن برنامج العمل يكون معدا من طرف المشخص ويحتوي على:

-اختيار منهجية التحقيق: وترتكز هذه المنهجية على اختيار معايير التقييم، محتوى الأسئلة، شكل التقرير إلا أن سيرورة التشخيص والعناصر المعروضة في التقرير ليست عملية في الطريقة المنهجية المختارة.

-اختيار قائمة المعايير المستخدمة في التقييم؛

-تحرير الأسئلة الخاصة بالتحقيق والتحليل؛

-مفهوم وإعادة إنتاج وثائق التحليل وتسجيل الأحداث؛

-إنشاء رزنامة الزيارات والمقابلات؛

-تحديد قائمة المسؤولين ومناطق الزيارة؛

-قائمة الوثائق الخاصة بالدراسة.

-التعريف بمصادر المعلومة (الداخلية والخارجية).

كما يتوجب على المشخص أن يحضر آجال النشاط والوسائل والإمكانيات الضرورية لتكون في متناول اليد.

3 - جمع المعلومات:

المشخص عليه أن يبحث على أكبر قدر من المعلومات ولهذا يستعمل مجموعة من التقنيات وهي:

أ- الملاحظة:

يسجل المشخص الأفعال التي تقع أمامه كما يقوم بتحليلها وتسمى هذه التقنية بـ "الملاحظات الفورية" وتسمح هذه التقنية بجمع المعلومات بدقة أكثر وبتكلفة أقل.

ب - الوثائق المختلفة:

يقوم المشخص بدراسة مختلف الوثائق الموجودة في الشركة من الميزانية، جدول حسابات النتائج ومختلف التقارير.

4- الأسئلة:

وهي عدد معين من الأسئلة موثقة تخص نشاط الشركة حيث يتم إعدادها بطريقة بسيطة ومختلفة.

5 - تسجيل الأحداث:

بعد المراحل السابقة الذكر يعمل المشخص على تسجيل الأحداث في سجل معين إذ تسهل هذه التسجيلات تحليل الأحداث وكذا محاولة تطوير الحلول.

6- التحليل الإنتقادي:

وتعد هذه المرحلة الأكثر أهمية في الدراسة حيث يسمح بكشف نقاط القوة والضعف لموضوع الدراسة ووفقها يتم وضع قواعد لتطوير الحلول.

7- التوصيات:

يقوم المشخص باقتراح مختلف الحلول التي تطرح إيجابياتها وسلبياتها على الزبون الذي يقوم باختيار إحداها ويعمل المشخص على تطويرها.

8- التنفيذ:

في هذه المرحلة يتم اختيار الحل الذي يتناسب مع الشركة ويتماشى مع أهدافها وبعدها يتم تنفيذ المخطط المقترح من قبل المشخص.

المبحث الثاني: التشخيص المالي

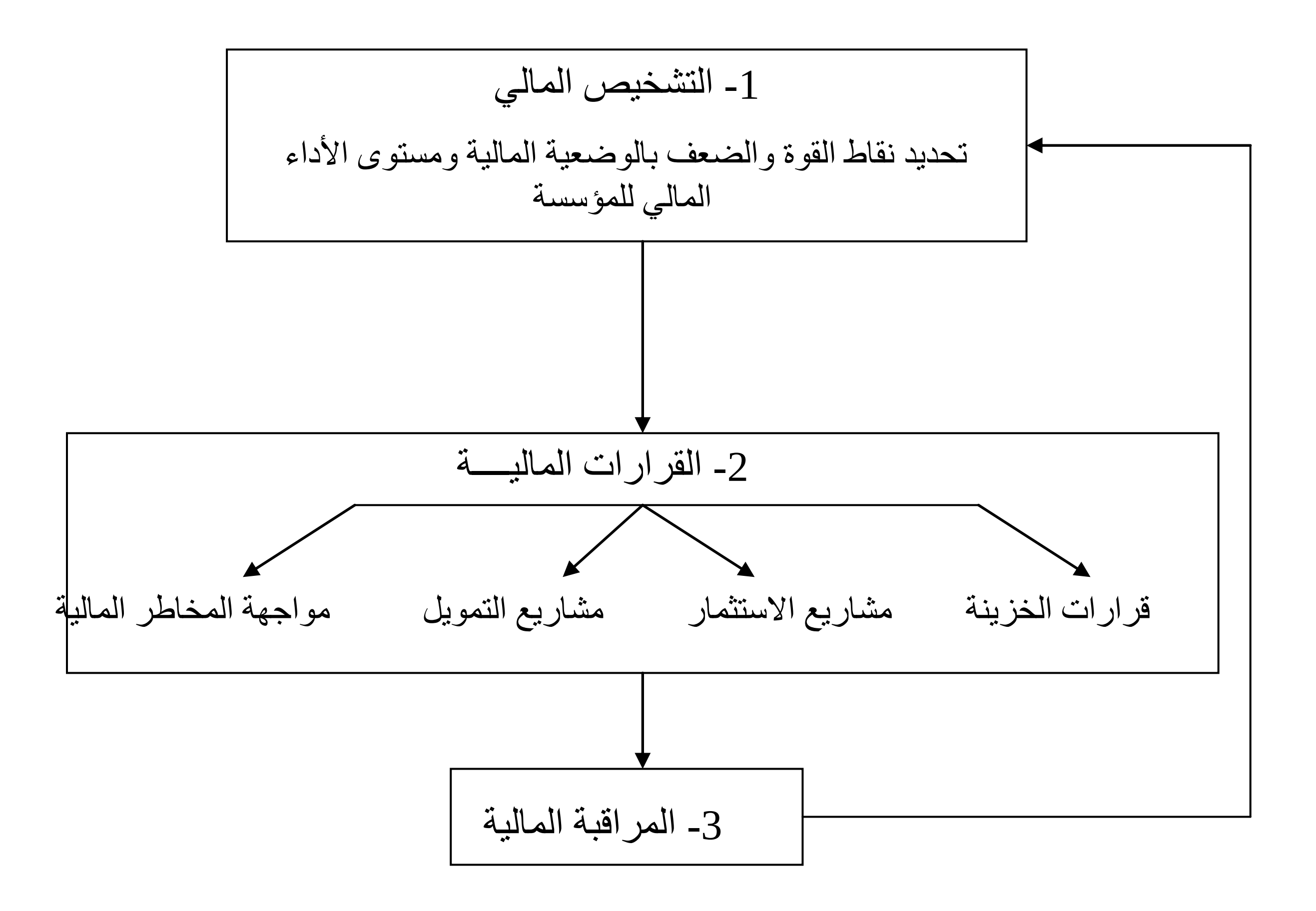
يواجه المسير المالي صعوبات ومشاكل متعلقة بالوضعيات المالية المتباينة للشركة مما توجب عليه اتخاذ قرارات ناجعة وفعالة وهذا ما يوجب عليه إجراء عملية لتشخيص الوضع.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي

يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية.

والشكل التالي يوضح تموقع التشخيص المالي في العملية التسيرية للشركة.

الشكل رقم(II-05): الخطوات العملية للتسيير المالي



المصدر: قريشي يوسف، التسيير المالي الإدارة المالية دروس تطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص 42

نلاحظ أن المسير المالي يقوم أولا بالتشخيص المالي وهنا يعمل على تحليل الوضعية المالية للشركة للخروج بنقاط القوة والضعف لتحضير الحلول المناسبة ومحاولة تجاوز نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة وبعدها تأتي المرحلة الثانية وتشمل اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها والتي تشمل القرارات قصيرة الأجل وتتضمن تسيير الخزينة وتمويل دورة الاستغلال وتعرف بقرارات الخزينة وكذا قرارات متوسطة وطويلة الأجل ويتعلق الأمر بقرارات مشاريع الاستثمار والتمويل وأخيرا قرارات مرتبطة بتسيير المخاطر المالية.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة والتي تشمل المراقبة المالية وهذا من أجل تحديد الانحرافات عند التنفيذ ومحاولة وضع الإجراءات التصحيحية بواسطة قرارات مالية جديدة.

وعليه يمكن تعريف التشخيص المالي.

التشخيص المالي هو عملية تحليل للبيئة الداخلية للشركة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف بغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة أو تحسينها وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية.

المطلب الثاني: خطوات التشخيص المالي.

من خلال عملية التشخيص المالي نقوم بتشخيص مجموعة من أقسام الشركة والتي تشمل[1]:

1)- التشخيص الجيد للنشاط: حيث يشتمل كل ما يتعلق بنشاط الشركة وهذا يشمل :

* **تحليل السوق:** ويتم من خلال تحديد السوق الذي تنشط فيه الشركة و لا نقصد بالسوق القطاع الاقتصادي وإنما هو القاعدة الذي تنشط فيها المنافسة ويتم تحليل السوق بدراسة نمو السوق والذي نقصد به قيمة السوق، مخاطر السوق، الحصة السوقية، نوع المنافسين .

* **تحليل المنتوج :** وهذا من خلال تحليل كل من :

- قدرة الشركة على تطوير نشاطاتها وابتداع أنشطة جديدة؛

- نظام الإنتاج وكذا أهم الاستثمارات.

(1) -Pierre Vernimman, **Finance d'entreprise**, 6éme édition, édition Dalloy, 2005, p179,184,188,191

* **تشخيص مراحل التصنيع:** وهذا بإتباع كل المراحل التي تقع أثناء العملية الإنتاجية من أول مرحلة استخدام المواد الأولية إلى غاية المنتوج النهائي بالتطرق لمختلف التكاليف والمصاريف.

* **تحليل شبكات التوزيع:** حيث تعمل على:

-تعريف المنتوج للزبائن، وكذا التخزين.

-تقديم الخدمات: من خلال شروحات المنتوج، خدمات ما بعد البيع والخطر الذي يواجه شبكات التوزيع تكمن في حالة عدم ضمان تأدية وظيفتها خاصة نتيجة عدم إيصال المعلومات الخاصة بالمنتوج إلى المستهلكين.

-المستخدمين: وهم الأطراف المحيطة بالشركة و تشمل: المساهمين سواء الداخلين أو الخارجين والمسيرين وهم الأطراف المسئولين عن القرارات المتخذة في الشركة.

2)- تشخيص الخيارات المحاسبية المعمول بها في الشركة : وهذا من خلال الاستعانة بتقارير محافظي الحسابات والمدققين حيث هل هناك تطبيق لكل من:

* المبادئ المحاسبية وتقنيات التجميع، التقريرات المالية، نسب المؤونة، المخزونات .

وهذه الخطوات يجب أن تمر بأربع مراحل التالية :

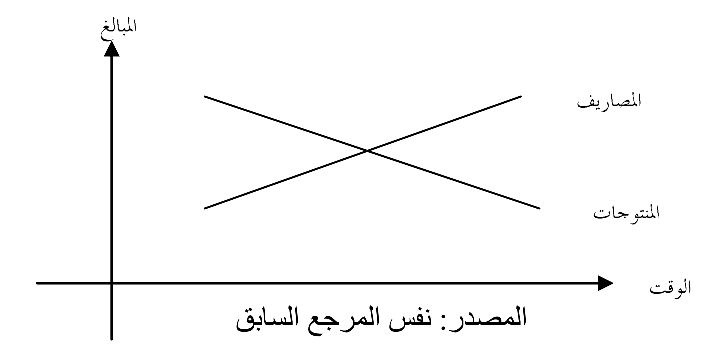
1 - خلق الثروة : وهذا وفق تحديد رقم الأعمال إما بالسعر أو الكمية من خلال تحليل الهوامش وما مقدار رقم الأعمال حيث أن الشركة التي هي في مرحلة النمو ليس لها نفس أهمية الإحصاءات في إبراز قوة الدورة التشغيلية ونتائجها، وهذا وفق:

* تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير .

*أثر المقص : وهي آلية رياضية بسيطة تبرز الاختلاف في المنتوج و التكاليف حيث تسمح بفهم المكنزمات الاقتصادية والوضعية الإستراتيجية للشركة حيث تبرز لنا تباين النتيجة



الشكل رقم(II- 06):رسم بياني يوضح آلية تقنية المقص



المصدر: نفس المرجع السابق

2 – تشخيص الاحتياجات المالية: إذ يمكن للشركة أن تتجه عند الاحتياج إلى:

*** الاحتياج في رأس المال العامل:** وهو رصيد الحسابات في الميزانية حيث مستوى الاحتياج لرأس المال العامل يعني عن نوعية الوضعية الإستراتيجية بالشركة.

وعليه لما يكون احتياج في رأس المال العامل ضعيف أو سالب يعد عامل استراتيجي جد ملائم في تنمية سياسة النمو في الشركة .

●الأصول الثابتة:

أوجه التمويل الضرورية : يمكن للشركة تمويل نفسها من خلال تدفقات الخزينة.

للمخاطر المالية وتشمل على مخاطر تغير أسعار الصرف، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة مخاطر نقص السيولة، مخاطر التضخم.

الشكل رقم (II- 08): سيرورة التشخيص المالي

التشخيص الجيد بالنشاط
- السوق أو الأسواق؛ - المنتوج أو المنتجات؛ - مراحل التصنيع؛ - شبكات التوزيع؛ - المستخدمين.

الخيار المحاسبي المعمول به
- المبادئ المحاسبية؛ - تقنيات التجميع؛ - التقديرات المالية؛ - المؤونات؛ - المخزنات؛ - ....

خلق الثروة
تحليل الهوامش: - الأرصدة الوسيطية للتسيير؛ - أثر المقص؛ - تقنية النقطة الميتة.

الاحتياجات المالية
- الاحتياج في رأس المال العامل؛ - الأصول الثابتة.

أوجه التمويل الضرورية
- تدفقات الخزينة؛ - المخاطر المالية: سعر الصرف، سعر الفائدة.

المردودية
- تحليل المردودية الاقتصادية والمردودية المالية: أثر الرافعة المالية؛ - مقارنة المردودية الاقتصادية بمعدل المردودية المتوقع من المساهمين ومالكي رأس المال ، القيمة، مخطر العسر المالي.

المصدر: PIERE VERNIMMEN, Opcit . P 193

المطلب الثالث: طرق التشخيص المالي

تشمل طرق التشخيص المالي على ثلاث أنواع وهي التشخيص التطوري، التشخيص المقارن والتشخيص المعياري.[1]

1- التشخيص التطوري:

وهدا النوع من التشخيص المالي يقوم على دراسة الوضعية المالية للشركة لعدة دورات مالية متتالية ووفقه يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية وحتى تتمكن الشركة من إجراء هده الدراسة لابد من امتلاك الشركة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال وهذا حتى يستطيع المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.

ويرتكز التشخيص المالي التطوري على دراسة تطور العناصر التالية:

- **النشاط:**

متابعة التغيرات الحاصلة في النشاط عبر فترات وهذا اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ووفقها يتم الحكم على نمو النشاط وهل يتطابق مع أهداف الشركة ومعطيات السوق وبناء على حالات نمو النشاط وتطوره (مرتفع, مستقر, منخفض) يمكن مراقبة تطور هيكل التكاليف والذي ينبغي أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط.

- **أصول الشركة:**

تعبر الأصول عن مجموع إمكانيات الشركة المادية والمالية والمعنوية المستخدمة في ممارسة أنشطتها وتعد مراقبة تطور هذه الإمكانيات ضرورية لتشخيص النمو الداخلي والخارجي كما يعد أيضا مؤشرا استراتيجيا هاما للتعبير عن التوجه الاستراتيجي للشركة سواء كان توجهها نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

- **هيكل دورة الاستغلال:**

ونقصد بهيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردون والمخزونات والتي تكون في مجملها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال حيث يتوجب على الشركة مراقبة تطور هيكل

[1]- قريشي يوسف, مرجع سابق, ص 49, 50, 51.

دورة الاستغلال عبر الزمن ومحاولة مقارنة نموها بنمو النشاط وهذا للحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

- **الهيكل المالي:**

يقصد بالهيكل المالي مختلف مصادر تمويل الشركة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومختلف مصادر الاستدانة، ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وإبراز مدى قدرة الشركة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وكذا مدى تأثير الاستدانة على المردودية.

- **المردودية:**

يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للشركة هو تطور المردودية حيث تعد ضمان لبقاء ونمو واستمرارية الشركة حيث تعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء الشركة وعليه تمثل مراقبة تطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطويري وهذا باستخدام نسب المردودية وآلية الرفع المالي.

2- التشخيص المقارن:

يكمن الفرق بين التشخيص التطوري والتشخيص المقارن في كون التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للشركة ومراقبته عبر الزمن، أما التشخيص المقارن فيرتكز على تشخيص الوضعية المالية للشركة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط ومنه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع الشركة بناءا على معطيات المؤسسات الرائدة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وهذا باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية فالمحلل المالي يهدف من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للشركة بناءا على التغيرات الحاصلة في المحيط.

3- التشخيص المعياري:

يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أن جوهر الاختلاف بينهما يكمن في أنه وبدل من مقارنة وضع الشركة بمجموعة من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع فإننا نعتمد على استحداث معدلات معيارية يتم اختيارها وفقا أو بناءا على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين وهذا من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة وحتى تتمكن من

توضيح وتبسيط محتوى هذه الطريقة من طرق التشخيص المالي نحاول تقديم بعض المعايير المعتمدة من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة فعلى سبيل المثال:

-معدل الهيكل المالي الذي يساوي (الديون / الأموال الخاصة) يقدر بـ 8 % كمعيار بالنسبة للمؤسسات البنكية وعليه لا يجب أن تكون متقرب من هذه النسبة؛

-الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

المبحث الثالث: أدوات التشخيص المالي

إن الهدف من التشخيص المالي هو تحديد ومعرفة مواطن القوة والضعف في الحياة المالية للشركة وهذا لضمان تحسين الوضع في المستقبل واستمرارية التسيير الفعال، وهذا بطبعة الحال يتوجب استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها.

المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية مع وجوب عدم التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية وهذا اعتمادا على المنظور المالي أو المنظور الوظيفي.

1- **المنظور المالي:** والذي يرتكز على دراسة الميزانية المالية، رأسمال العامل، نسب السيولة والدين والملاءة

-الميزانية المالية:

وهي مصنفة على أساس متجانس على حسب السيولة في جهة الأصول وعلى أساس الاستحقاق في جانب الخصوم حيث تسمح بتقييم الذمة المالية للشركة في وقت معطى[1].

وعليه فالميزانية المالية تتكون من أربع عناصر أساسية: حيث الأصول فيها مقيمة بالقيمة الحالية ففي جانب الأصول نجد الأصول الصافية الأكثر من سنة مرتبة حسب درجة السيولة).

أما في الجانب الخصوم نجد الخصوم المستحقة في أكثر من سنة والخصوم المستحقة في أقل من سنة (على حسب الاستحقاق)

-رأس المال العامل:

تسمح الميزانية المالية بتحديد رأس المال العامل، مؤشر الملاءة حيث يعتبر رأس المال العامل مؤشر يوضح طريقة تمويل الأصول الأكثر من سنة ومدى درجة تغطية الديون القصيرة الأجل من قبل الأصول قصيرة الأجل حيث تمثل هامش أمان مالي للشركة ويمكن حسابه وفق الطريقتين التاليتين:

---

[1] Serge EVRAERT, **Analyse et diagnostic Financiers Méthodes et cas**, Edition EYROLLES Paris, 1991, P107

انطلاقا من أسفل الميزانية	انطلاقا من أعلى الميزانية
الخصوم طويلة الأجل	الأصول قصيرة الأجل
—	—
الأصول طويلة الأجل	الخصوم قصيرة الأجل
=	=
رأس المال العامل	رأس المالي العامل

- نسب الميزانية المالية:

حتى تتمكن أكثر من فهم التحليل المالي للميزانية يتوجب عليها فهم النسب التالية(1):

نسب السيولة:

تعكس مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها قصيرة الأجل باستخدام مجموعة الأصول

$$\text{نسب السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

نسبة الملاءة المالية:

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها من قبل مجموع أصولها:

$$\text{نسبة الملاءة المالية} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

2- تحليل هيكل الاستغلال:

حيث يرتكز على المفهوم الوظيفي للشركة من خلال الفصل بين النشاطات الرئيسية حيث يعد تحليل الهيكل المالي والتوازن المالي يتوجب أولا التقريب الوظيفي للميزانية وهذا بدراسة الاحتياجات التمويلية ومصادر التمويل بعد وظائف الشركة وتقوم بدراسة كل من:

(1) - Beatrice et Francis grandguillot, **l'essentiel de l'analyse Financiers**, 3éme Edition, Gualino edition, Paris 2001, P 78, 79.

الميزانية الوظيفية:

إن الميزانية الوظيفية مصنفة بتجانس وتتعلق بالوظائف الرئيسية للشركة وهي: الاستثمار، التمويل، والاستغلال.

إذ تمثل صورة الهيكل المالي في وقت معطى وتسمح بــ:

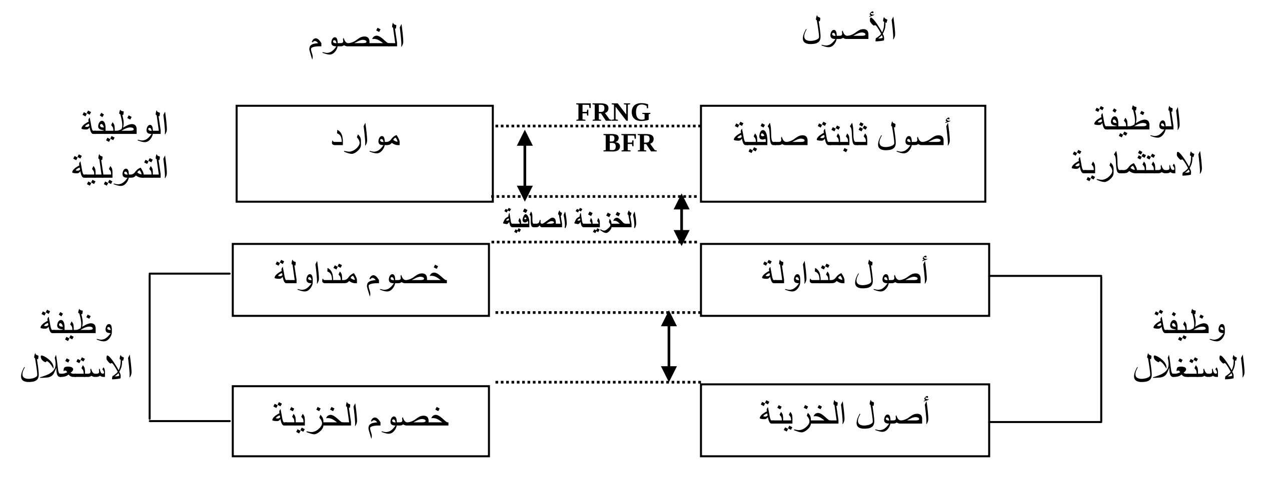
- تقييم الاحتياجات المالية الثابتة والمتداولة وكذا المصادر؛
- تحقيق التوازن المالي بين موارد التمويل واحتياجات التمويل.

إن الميزانية الوظيفية تشمل على أربع عناصر مهمة هي:

- مصادر ثابتة ← دورة التمويل } طويلة الأجل
- وظائف ثابتة ← دورة الاستثمار } طويلة الأجل
- الأصول المتداولة ← } دورة الاستغلال ← قصيرة الأجل
- الديون المتداولة ← } دورة الاستغلال ← قصيرة الأجل

حيث يتم تقييم الوظائف الثابتة والأصول المتداولة بالقيمة الخام.

الشكل رقم (II- 09): إظهار الوظائف المتأصلة في الميزانية المالية



إن الميزانية الوظيفية مبنية على أساس الميزانية المحاسبية:

- نسب الهيكلية
- نسب تمويل الوظائف الثابتة:

وتعكس مدى تغطية الوظائف الثابتة بالمصادر الثابتة = $\frac{\textbf{المصادر الثابتة}}{\textbf{الوظائف الثابتة}}$

و نقصد بالوظائف الثابتة كل من الوظيفة التمويلية و الاستغلالية أي يجب تغطية كل المصاريف المتعلقة بالوظائف الثابتة للمؤسسة بالمصادر الثابتة.

-نسب الاستقلال المالي:

وتعكس هذه النسبة القدرة على تغطية ديون الشركة= $\frac{\text{مصادر خاصة}}{\text{الديون}}$

-نسبة تغطية الأصول المتداولة بـ رأسمال العامل العام:

تشير إلى الجزء من رأسمال العامل العام الممول بالأصول المتداولة = $\frac{\text{رأسمال العامل العام}}{\text{الأصول المتداولة}}$

المطلب الثاني: تقييم النشاط والنتائج

يهتم هذا النوع من التقييم بتحليل الكيفية التي تحقق الشركة وفقها نتائجها والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وهذا باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير SIG (Les soldes intermédiaires de gestion) وهي أرصدة تحسب انطلاقا من العناصر الممتدة من حساب النتائج حيث تسمح دراسة الأرصدة الوسيطية للتسيير بـ[1]:

-فهم معلومات النتيجة الصافية؛

-المتابعة للأماكن والأوقات الخاصة بتقييم الأداء والمردودية لنشاط الشركة فهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

الأرصدة الوسيطية للتسيير ينادي بها مراكز الميزانية تختلف عن المخطط المحاسبي حيث يسمح بمقارنة أحسن بالأرصدة الوسيطية للتسيير في الوقت والمكان، وهناك أربع معالجات مستهدفة:

-الإعانات بالاستغلال و التي تعتبر كتتمة لرقم الأعمال؛

[1] – Beatrice et Francis grandguillot, Opcit

-تكاليف الموظفين المؤقتة وتوزيعات الأجور تضاف إلى تكاليف الموظفين لتشكيل تكاليف العمالة.

-دفع (الضرائب، الرسوم، المدفوعات.....)، عامل المستهلك الخارجي؛

-رسوم الائتمان بكفالة تقسم إلى قسمين قسم مخصص للاهتلاك وقسم آخر للتكاليف المالية.

وحساب الأرصدة الوسيطية للتسيير يسمح بحساب كل نسبة معينة من قبل المحلل

-تقييم النشاط: تباين مؤثرات النشاط (رقم الأعمال، القيمة المضافة)؛

-تقسيم القيمة المضافة؛

-الربحية: القدرة على الوصول إلى هامش الربح أو الدوران لمستوى النشاط؛

-المردودية المالية والاقتصادية: القدرة على الوصول إلى دوران موارد الاستثمار في الشركة.

1 - **نسب النشاط :** وتشمل

$$\text{معدل نمو رقم الأعمال خارج الرسم} = \frac{\text{رقم أعمال}_{\text{للسنة ن}} - \text{رقم الأعمال}_{\text{للسنة (ن-1)}}}{\text{رقم الأعمال(ن- 1)}}$$

تقيم رقم الأعمال يسمح من قياس معدل نمو الشركة

$$\text{(ن-1) معدل القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة ن- القيمة المضافة}}{\text{القيمة المضافة (ن-1)}}$$

بتقييم القيمة المضافة هو أساسا مؤثر على النمو

2 - **نسب تقسيم القيمة المضافة:** وتشمل

$$\text{الحصة من القيمة المضافة (للعمالة)} = \frac{\text{تكاليف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$$

$$\text{الحصة من القيمة المضافة (عامل رأسمال)} = \frac{\text{إجمالي فائض التشغيل}}{\text{القيمة المضافة}}$$

المطلب الثالث: تقييم المردودية

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وتعد نسب المردودية من المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ التمويل والاستثمار.

ونسب المردودية مستمدة من مبادئ الأرصدة الوسيطية للتسيير من خلال تسهيل مستوى التقدير الذي قد يتوقف على اتساع قطاع النشاط وعلينا تحديد في معظم الأحيان تحليل تطورها ونميز بين مردودية الاستغلال (مردودية صناعية، تجارية قبل مسك الحسابات لتكاليف التمويلية والجبائية) والمردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

I. مردودية الاستغلال:

وتشمل على النسب التالية [1]:

1 - الأداء: Le rendement

أ- الهامش الإجمالي:

هذه النسب تتناولها حصر المؤسسات ذات النشاط التجاري حيث تسمح بإبراز قدرة الشركة على الوفاء بالتكاليف الهيكلية.

$$\text{الهامش الإجمالي} = \frac{\text{الهامش التجاري}}{\text{رقم الاعمال التصاعدي}}$$

ب- معدل القيمة المضافة:

هذا المعدل تستعمله حصريا المؤسسات ذات النشاطات التحويلية، حيث تعكس قدرة الشركة على توليد الثروة من السلع والخدمات المشتراة من أطراف ثالثة تقدير معدل القيمة المضافة لا يحكم مسبقا على ربحية النشاط (من حيث القيمة المستهلكة فقط من أطراف ثالثة التي اتخذت في الحساب)

[1] – Luc Bernet- Rollande, **Diagnostic Economique et financier**, Edition Dunod, Paris, 91, P58

معدل القيمة المضافة = القيمة المضافة / الإنتاج

جـ- توزيع القيمة المضافة:

الثروة التي خلقتها الشركة أو القيمة المضافة مقسمة بين: الموظفين، المقترضين، الشركة وملاكها، الدولة.

= مصاريف الموظفين / القيمة المضافة

هذا التقرير يعبر عن نسبة القيمة المضافة للموظفين في شكل أجور واستبعاد كل الاشتراكات

د- العائد على حقوق المساهمين من القرض:

المصاريف المالية تعطي عادة أهمية الفوائد ولكن في الناتج جزء من العناصر أيضا تختلف في تبادل الخسائر الناجمة عن بيع القيمة المنقولة التي من الواضح أنها ليست العائد على حقوق المساهمين وبالتالي تتغير معنى هذه النسبة وينبغي أيضا الأخذ في الحسبان العمولات التي تتقاضاها البنوك والتي تحسب في الخدمات البنكية.

من جهة أخرى بعض الشركات تخرج منتوجات مالية تحقق أعلى مصاريف مالية مدعمة.

المصاريف المالية / القيمة المضافة

2 - الربحية نفسها :

أ- مردودية إجمالي أرباح التشغيل:

= إجمالي أرباح التشغيل / الإنتاج

تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على:

- الحفاظ على أدوات الإنتاج في الدولة؛
- سداد المصروفات؛
- دفع الضرائب؛
- مكافأة الشركاء على الدخل من النشاط الحالي.

ب- صافي أرباح التشغيل:

$$= \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

هذه النسبة تعكس ربحية الشركة على حسب النشاط الحالي بدفع المقرضين والشركاء والاستيلاء على الضرائب.

II. المردودية المالية[1]:

1 - مردودية النشاط:

$$= \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تعبر هذه النسبة عن فعالية الشركة من حيث إنتاج السيولة وفقا لمستوى النشاط (قياسا على رقم الأعمال)

2 - القدرة على سداد القروض الهيكلية:

$$= \frac{\text{الالتزامات المالية (متوسطة وطويلة الأجل)}}{\text{التدفق النقدي}}$$

(1)- عبد الستار مصطفى الصحن وسعود جايد العمري، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، عمان، ص 65.

تسمح هذه النسبة بفهم القدرة على توليد النقدية من قبل الشركة حيث هذا التحليل يستكمل استعراض القدرات ونسب الديون وعن التكاليف المالية بالمقارنة مع نتائج الاستغلال.

3 - المردودية المالية:

$$= \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تعكس هذه النسبة ربحية رأسمال المستثمر من قبل الشركاء في الشركة.

III. المردودية الاقتصادية:

و هي تعبر عن النتائج التي تحققت في العناصر الأساسية في تسيير الشركة حيث تعد واحدة من المعايير المستخدمة لقياس مستوى الثروة في الشركة وأيضا للحكم على الأداء للشركة[1].

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الموارد الثابتة}}$$

حيث تعبر عن قدرة الشركة على اتخاذ التدابير لإعادة الأموال المقدمة من المساهمين والمقترضين.

المطلب الرابع: تحليل التدفقات المالية

ويعد التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل للذمة المالية حيث يمكن استخدام جداول التدفقات المالية وتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض كما يحوي هذا

[1] – Brahim Sansri, **Analyse Financiére**, Edition Chihab, 1994, P 26.

التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف الشركة وسنتطرق إلى:

1- جدول التدفقات:

ويهدف هذا الجدول إلى [1]:

- تقييم نتائج الاختيارات الإستراتيجية للقادة على خزينة الشركة؛
- تقييم الملاءة المالية للشركة؛
- تحليل مصدر الفائض والعجز في الخزينة؛
- دراسة استعمالات مصادر الخزينة؛
- قياس احتياجات التمويل الخارجية؛
- صنع التوقعات.

قبل تطوير جدول تدفقات الخزينة يتوجب معرفة العناصر التأسيسية للخزينة حيث تتشكل من عناصر الميزانية الذي يستبعد فيها العناصر خارج الميزانية إلى أن يحين أوان تسديدها للنتائج المتوقعة:

الخزينة الصافية = نقدية موجبة – نقدية سالبة

2- هيكل جدول تدفقات الخزينة:

تدفقات الخزينة تضم ثلاث عناصر كل على حسب وظيفتها[2] :

أ- تدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات النشاط:

وتشمل المقبوضات والمدفوعات الخاصة بدورة الاستغلال، مصروفات و المنتوجات المالية واستثناءات، توزيعات الأجور وضرائب على المؤسسات.

ب- تدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الاستثمار:

---

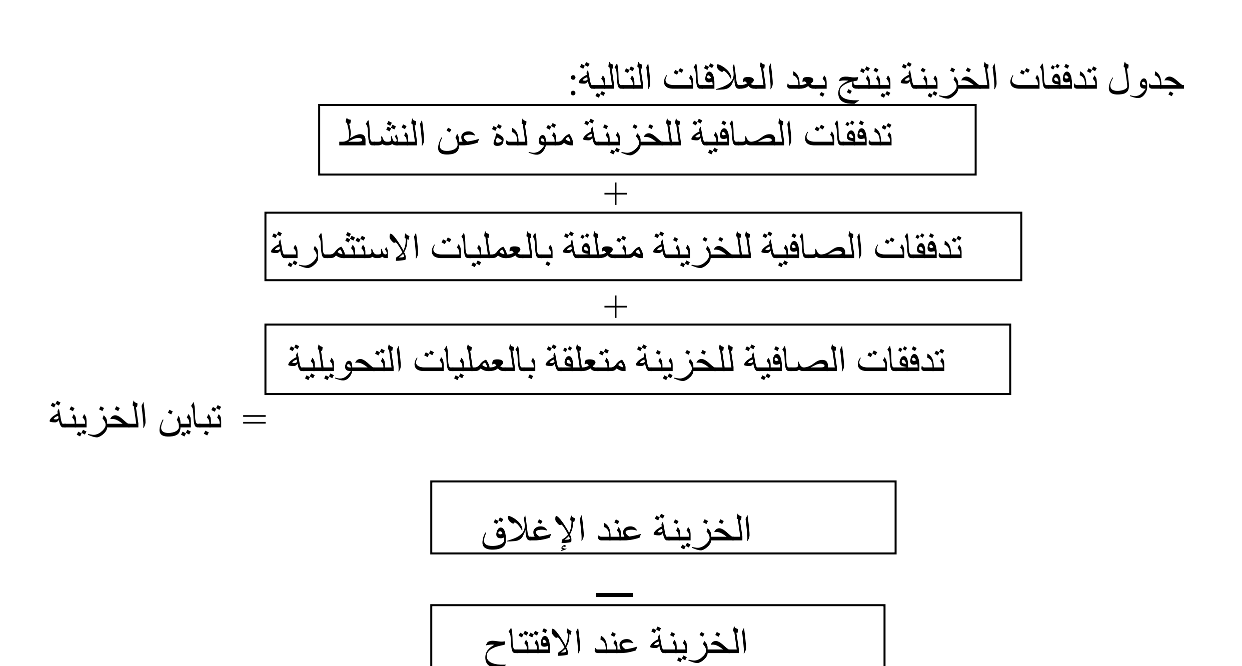
[1] – Beatrice et Francis grandguillot, Opcit, P 69
[2] – IBD, P 70

دفوعات و مقبوضات إيصالات البيع أو تكليف السلع أو قروض.

جـ - تدفقات الخزينة المتعلقة بالعمليات التمويلية:

مدفوعات و مقبوضات خاصة بالتمويل الخارجي للشركة (زيادة رأسمال، قروض جديدة، منح استثمارية، سداد قروض، أرباح الأسهم).

جدول تدفقات الخزينة ينتج بعد العلاقات التالية:



التوازن المالي للشركة يقدر بمدى قدرتها على توليد تدفقات إيجابية عن أنشطتها.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى استخلاص المفهوم الشامل للتشخيص بالشركة فهو يعد عملية مستمرة ودورية تعمل على إبراز نقاط القوة والضعف في جميع جوانب نشاط الشركة وهذا حتى تتمكن الشركة من مواجهة تقلبات المحيط، كما قمنا بالتطرق إلى الأقسام الرئيسية للتشخيص وتتمثل في التشخيص الاستراتيجي والمتعلق بكشف المشاكل الإستراتيجية للشركة وكذا التشخيص الوظيفي والذي يضم كل من التشخيص الصناعي والتجاري والاجتماعي وكذا التشخيص المالي والمحاسبي، كما قمنا بإبراز أهمية التشخيص بالنسبة للشركة أو للأطراف المحيطة بها وقمنا أيضا باستخلاص أهم شروط مداخل التشخيص.

وتوصلنا من خلال دراسة التشخيص المالي باستخلاص مفهوم التشخيص المالي حيث يعتبر عملية تحليل الوضعية المالية للشركة واستخراج نقاط القوة والضعف داخل الشركة ذات الطبيعة المالية وأهم الطرق المستخدمة في التشخيص المالي هي التشخيص التطوري المقارن والمعياري، إضافة لذلك قمنا باستعراض أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي والذي تتمحور في تحليل الهيكل المالي وهذا من المنظور الوظيفي والمنظور المالي وكذا تقييم النشاط والنتائج وهذا باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير وتقييم المردودية وتعد أداة أو وسيلة تسمح بمقارنة النتائج المحققة مع الوسائل المستخدمة وتشمل مردودية الاستغلال المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

وأخيرا تحليل التدفقات المالية أو تدفقات الخزينة وهذا باستخدام جداول تدفقات الخزينة.

الفصل الثالث

تقييم الاداء في شركة التأمين

تمهيد الفصل:

تمثل شركات التأمين قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال قيامها بتجميع المدخرات ثم استثمارها وتعويض المؤمن له عند تحقق الخطر، وهذا ما يكفل الاستقرار الاجتماعي في حالة الخسائر المعنوية وكذا ضمان الاستقرار الاقتصادي في حالة حدوث خسائر مؤمن عليها في القطاعات الاقتصادية (صناعة ، تجارة...الخ)، مما يوجب متابعة أداء شركات التأمين للتحقق من مدى إمكانياتها للقيام بالدور المنوط بها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على تقييم الأداء في شركات التأمين ولهذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول مفهوم الأداء وتقييم الأداء وأهم ما تشتمل عليه عملية تقييم الأداء وكذلك نتطرق في المبحث الثاني إلى نظام تقييم الأداء المالي وما يشتمل عليه من أنظمة محاسبية ومالية، أما في المبحث الثالث سنقوم بشرح أهم الأساليب والطرق المالية المستخدمة في تقييم الأداء في شركات التأمين من نسب مالية ونسب التوازن المالي وكذا أسلوب الموازنة التخطيطية أو التقديرية.

المبحث الأول: مدخل إلى تقييم الأداء

تسعى الشركة دوما إلى تحسين وضعيتها المالية وبالتالي تحسين مردودية نشاطها بهدف تحقيق أهدافها وخاصة ما يتعلق بربحيتها والبحث عن معايير وأدوات جديدة تتميز بالعقلانية لتساعدها على الرفع من إنتاجيتها وفعاليتها من خلال كشفها للأخطاء التي وقعت سابقا ومحاولة تصحيحها وتفاديها مستقبلا وهذا من خلال تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

- ✓ **أولا: مفهوم الأداء**

إن أصل كلمة أو مصطلح أداء هو لاتيني Performance ولكن اللغة الإنجليزية هي التي أعطت له معنى واضح ومحدد To perform بمعنى تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.[1]

وعليه بشكل عام فإن أداء أي قسم أو وحدة أو شركة يعبر عن الكفاءة والفعالية حيث يظهر بها هذا المركز أمام تحقيق الأهداف المسطرة ويمكن تمثيل الأداء على شكل دالة تشمل كل من: المردودية، الإنتاجية وقياس الأداء بمختلف أشكاله داخل الشركة واعتبارها عوامل متغيرة تؤثر على الأداء[2]

الأداء = مجموع (المردودية، الإنتاجية، قياس الأداء)

وبالتالي كلما ارتفعت المردودية كلما زاد تحسين الأداء داخل الشركة ووفقه فإن مفهوم الأداء يشمل مجموعة من الخصائص التالية[3]

1. **<u>الأداء مفهوم واسع:</u>**

إن الأداء كمفهوم يختلف باختلاف الجماعات والأفراد الذين يستخدمونه حيث يمكن أن يشمل الأرباح إذا تعلق الأمر بمالكي الشركة، أو أن يعني المردودية والقدرة على التنافس

---

(1)- علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر، 1999 ص33.

(2)- الشيخ ولد عبد الجليل، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية**، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير (ONIMAX) ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008 ص

(3)- الشيخ ولد عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 53

بالنسبة للقائد الإداري أما بالنسبة للعامل فقد يعني الأجور الجيدة وكذا مناخ العمل الملائم في حين يعنى بالزبون نوعية الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف الشركة.

2. الأداء مفهوم متطور:

إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن إذ أن المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها سواء كانت معايير داخلية أو خارجية تكون متغيرة باعتبار أن العوامل التي تتحكم في نجاح الشركة في المرحلة الأولى لدخول السوق يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء شركة تمر بمرحلة النمو أو النضج كما أنه قد توجد توليفة معينة من العوامل المالية البشرية، التقنية والتنظيمية تجعل الأداء مرتفعا في موقف أو ظرف معين دون أن يكون ذلك في مواقف أو ظروف أخرى، لذلك فإن التحدي الأساسي الذي يواجه القادة الإداريين هو اتخاذ القرار.

3. الأداء مفهوم شامل:

حيث يفضل استخدام مدخل شامل عند دراسة الأداء ويقترح الباحثون على القادة الإداريين مجموعة واسعة من المؤشرات المتكاملة لقياسه إذ يوضح بعضها البعض وهي ذات علاقة بالأهداف العديدة للشركة باعتبار أن المعايير المالية وحدها غير كاملة وغير كافية للتعبير عن أداء الشركة ولهذا يتطلب استخدام معايير غير مالية أيضا وهذا بهدف تكميلها.

4. الأداء مفهوم غني بالتناقضات:

باعتبار الأداء تحدده مجموعة من العوامل حيث منها ما يكمل بعضها البعض ومنها ما يكون متناقضا، ويكمن هذا التناقض في كون أن هدف الإدارة هو تحسين النوعية في الخدمات والسلع أو أن تسعى إلى تحقيق التكاليف وأعباء العاملين والحفاظ في نفس الوقت على الروح المعنوية العالية، لذلك فإن مكونات الأداء تتطلب تحكيما مستديما، و باعتبار مكونات الأداء ليس لديها كلها نفس الأهمية النسبية لذا على القائد الإداري أخذ الأولويات بعين الاعتبار إضافة إلى محاولة التوفيق بيتها.

5.الأداء ذو أثر رجعي على الشركة:

حيث أنه لأداء الشركة تأثير على سلوكيات القادة الإداريين فعلى اعتبار كون النتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المسطرة يتوجب إعادة النظر في البرامج والخطط لذلك فمعرفة

مستوى الأداء عن طريق قياسه وتقسيمه يهدف إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لبلوغ الأداء المستهدف.

ثانيا: أنواع الأداء

باعتبار أن الشركة تشتمل على مجموعة من المكونات سواء بشرية أم مالية أم مادية أم تنظيمية فهي جميعها تساهم في بلوغ الأداء إلا أن هذا يكون بدرجات متفاوتة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية.

أ - الأداء الظاهري:

ويشمل الأداء الظاهري على جميع الفرص التي تتاح للشركة من جانب البيئة الخارجية والتي بفضل استغلالها تتمكن الشركة من تحقيق أداءها وتشمل هذه الفرص على: فتح أسواق جديدة وواعدة، براءات اختراع يتم استثمارها، أزمات تعاني منها المؤسسات المنافسة...الخ، إلا أن هذه الفرص لا يمكن استنادها أساسا لأداء الشركة لأنه ليس للشركة دور في وجودها ولهذا يطلق عليه الأداء الظاهري إلا أن اكتشاف هذه الفرص من طرف الشركة واستغلالها يدل على الأداء الداخلي (الذاتي)، وكذا تجنب التهديدات في الشركة يدل على حسن الأداء الداخلي لها.

ب -الأداء الذاتي:

ويتركز على مجموع الأداء في الشركة نظرا للجهود التي يبذلها كل الأفراد داخل الشركة سواء القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا الاستغلال الأمثل لموارد الشركة ويتمثل في أنواع الأداء التالية:

1- الأداء المالي [1]:

و يهدف الأداء المالي إلى معرفة مدى فعالية وكفاءة الشركة في تعبئة مواردها المالية وتوظيفها، حيث تعد نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

[1]- عبد الغفار حنفي، **تقيم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 51.

2- الأداء التمويني:

يشمل الأداء التمويني على مدى فعالية وكفاءة وظائف الشراء، النقل، التخزين لتزويد الشركة بالموارد الأولية والمعدات الإنتاجية سواء من حيث النوعية والكمية وهذا في الوقت المناسب.

3- الأداء التجاري:

حيث يبرز فعالية وكفاءة الشركة من حيث الوظيفة التجارية والتسويقية في تحقيق أهداف المبيعات وإرضاء الزبائن وتغير رقم الأعمال، المردودية ، معدل بيع المنتجات.

4- الأداء التقني:

و يتمثل في مدى قدرة الشركة على استخدام تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية ومن أهم مؤشرات الأداء التقني: نسبة استخدام الطاقة، الإنتاج وكمية الإنتاج.

5- الأداء البشري:

يتمثل في أداء العاملين بالشركة مهما كان موقعهم أو مستواهم الوظيفي (قيادات عليا، إدارة وسطى، مشرفين، منفذين)، وهو من أهم مصادر الأداء حيث لا يمكننا أن نطور أي جانب من الأداء دون الاهتمام بأداء الأفراد.

المطلب الثاني:مفهوم تقييم الأداء وأقسامه

تقييم الأداء له دور مهم في الشركة وهو مفهوم واسع ويشتمل على عدة أقسام.

- ✓ **أولا: مفهوم تقييم الأداء**

لقد تعددت التسميات التي أطلقها باحثوا وكتاب علم التسيير على مصطلح تقييم الأداء ونذكر من أبرزها: مراجعة الأداء، التقويم السنوي، تقويم الأداء، قياس الجدارة، تقييم الكفاءة، إلى جانب تقييم الأداء إلا أن كل هذه المفاهيم لها معنى واحد ولعل أكثرها استعمالا هو مصطلح تقييم الأداء والذي يعد أكثر دلالة على ما تهدف إليه هذه العملية، فلفظ تقييم يعني تحديد قيمة الشيء بعد إظهار جوانب قوته وضعفه (سلبياته وإيجابياته) وهذا بالاعتماد على معايير نموذجية حيث يقاس على أساسها مستوى القيمة المحققة مقارنة بالقيمة الواجب تحقيقها.

حيث ينظر إلى تقييم أداء الشركة على أنه: " قياس أداء الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب عليها بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"

كما يعرف على أنه:" عملية مراقبة، إلا أن في الحقيقة عملية تقييم الأداء جزء مهم في الرقابة الكلية والغاية من التقييم تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء الشركة"[1]

ونعني بتقييم الأداء :" الحاجة إلى قياس الكفاءة والفعالية للتنظيم حيث يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الكفاءة والفعالية"[2]

فالكفاية أو الإنتاجية: هي العلاقة بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب فيه أي الأداء المخطط في ضوء الظروف البيئية والتنظيمية ويمكن النظر إليها على أنها النسبة بين ما تم أداؤه أو العلاقة بين المستخدمة (المدخلات) والمنتج (المخرجات).

أما الفعالية[3]: فيمكن تعريفها على أنها تحقيق الأداء المرغوب فيه أو الهدف المخطط فتقييم الأداء يمكن أن يتم لأكثر من مستوى حيث قد يتم للشركة ككل أو يتم تقييم أداء الوظائف الرئيسية للشركة.

- ✓ **ثانيا: أقسام تقييم الأداء**

تعتبر عملية تقييم الأداء بعملية ملازمة لنشاط الشركة وإحدى وسائل الإدارة الفعالة وهذا بغية التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة وأداة للكشف عن الانحرافات فيتم من خلال عملية تقييم الأداء قياس مستوى الأداء وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وعليه فعملية تقييم الأداء هي عملية شاملة لنشاط الشركة ومن هذا يمكن تحديد أنواع تقييم الأداء التالية [4]:

---

(1)- شنوفي نورالدين: **تفعيل نظام أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية** ، حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2005، ص 19.

(2)- عبد الرحمن توفيق، **المناهج التدريبية المتكاملة ، منهج المهارات المالية والمحاسبية النظم المحاسبية والتحليل المالي للمديرين**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2004، ص 70.

(3)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ندوات ومؤتمرات)، وقائع لقاء الخبراء حول قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، جامعة الدول العربية القاهرة، 1996، العدد 13، ص 81.

(4)- مجيد الكرفي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 43.

1 -تقييم الأداء المخطط:

ويشمل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما لفترات متوسطة المدى من ثلاثة إلى خمس سنوات، وهذا بهدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الشركة وإيضاح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها إلا أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة أن نأخذ عملية التقييم في حساباتها الظروف التي أحيطت بتنفيذ الخطة والتي يكون لها تأثير مباشر على نتائج الشركة.

2 -تقييم الأداء الفعلي:

يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في الشركة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الشركة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته المؤسسات المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

3 -تقييم الأداء المعياري (القياسي):

ويقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ هذا نوعين من المقارنة حيث يمكن أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الشركة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم إن كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا حيث توضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للشركة أو عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع.

4 -تقييم الأداء العام (الشامل):

حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في الشركة وباستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة الشركة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا وباستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للشركة.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء والمراحل التي يمر بها

يرتكز مصطلح تقييم الأداء على مجموعة من القواعد حتى يكون فعال للشركة حيث يمر بمراحل عدة.

- ✓ **أولا: القواعد الأساسية لتقييم الأداء**

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحديد الأهداف:

حتى تتمكن من إجراء تقييم أداء أي شركة لا بد من التعرف على الأهداف المسطرة من طرفها وهذا بالاستعانة بالأرقام والنسب كالربحية وحجم السلع والخدمات التي تنتجها ونوعيتها فبغض النظر عن الأهداف العامة التي ترسمها الشركة يجب على الشركة أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها والتي تغطي كل قسم أو فرع إنتاجي حيث يجدر الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة لكل العاملين في الشركة.

2- تحديد مراكز المسؤولية:

وتشمل هذه القاعدة أن يكون لكل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرار على مستواها، حيث تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز و عائدية الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ.

3- وضع الخطة الإنتاجية:

إذ بعد استكمال تحديد الأهداف وتحديد المسؤوليات لا بد من وضع خطة مترابطة ومتكاملة لإنجاز تلك الأهداف وتحدد فيها الموارد المالية والبشرية مع تحديد مصادرها

وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية وكذا طبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ويمكن للشركة أيضا أن تضع خطط مساندة للخطة العامة حيث كل خطة تمثل نشاط فرعي في الشركة على أن يتم إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة التنسيق والتكامل بينها، وينبغي كذلك أن تكون خطة العمل الشاملة أو الخطط المساندة منسجمة مع الهيكل التنظيمي.

4- تحديد معايير الأداء:

إن عملية تقييم الأداء تستوجب وضع مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي يقاس بها ما حققته الشركة، حيث تعرف بالمعايير والتي يتم وفقها متابعة وتقويم الأداء سواء على مستوى الشركة ككل أو على مستوى الفروع والأقسام، ويجب مراعاة ما يلي عند اختيار المعايير:

- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين حتى يتمكنوا من تطبيقها ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات؛
- اختيار المعايير الأكثر تناسب مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف الموضوعة؛
- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا باعتبار أن أهداف كل شركة تختلف عن الأخرى وهذا وفقا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

✓ **ثانيا: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء**

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل والتي يتوجب إتباعها ووفق الترتيب التالي: [1]

1 -جمع البيانات والمعلومات:

تعد البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات المستخدمة لحساب النسب والمعايير العملية التي يتم الحصول عليها من حسابات الإنتاج والميزانية العمومية، والمعلومات عن الطاقة الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العمال وأجورهم المادة الخامة التي تستخدم في عملية تقييم الأداء حيث تأخذ عادة خلال السنة المعنية أو للسنوات السابقة دون

[1]- مجيد الكرفي، مرجع سابق، ص 39.

أن ننسى البيانات المتعلقة للمؤسسات الناشطة في نفس قطاع الشركة أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات المتشابهة في الخارج وهذا لأهميتها في إجراء المقارنات.

2 -تحليل ودراسة البيانات والمعلومات:

يتم التأكد من مصداقية و موثوقية البيانات وهذا من خلال الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة وهذا حتى يتم الوصول إلى حساب المعايير والنسب والمؤشرات ذات دقة لعملية تقييم الأداء.

3 -إجراء عملية التقييم:

و يتم التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للشركة أي جميع أنشطة الفروع والأقسام فيها وهذا للوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4 -اتخاذ القرار المناسب:

وهذا يشمل مقارنة النشاط المنفذ بالأهداف المخططة ويتم بعدها حصر الانحرافات التي حصلت في النشاط وأن أسبابها قد حددت ويتم اتخاذ الحلول لمعالجتها ومحاولة وضع خطط جديدة لتسيير نشاط الشركة في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء السابقة.

5 -تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

وتشمل هذه المرحلة تحديد الانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وهذا بتحديد المسؤولين عنها ومن ثم تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم وهذا بهدف الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المبحث الثاني: نظام تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي للشركة وظيفة مهمة حيث يتوجب على الشركة أن تتخذ نظاما لذلك و تعمل عليه،ومن خلال هذا المبحث نقوم باستعراض مفهوم تقييم الأداء المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه وكذا النظام المالي و المحاسبي لشركة التأمين باعتباره المادة الخام لنظام تقييم الأداء المالي في الشركة.

المطلب الأول: مفهوم نظام تقييم الأداء المالي

باعتبار تقييم الأداء هو عملية جزئية في نطاق نشاط إداري واسع وأشمل هو الرقابة فإنه يمكن تفسير نظام تقييم الأداء على أنه عبارة عن تقنية يستعين بها المسيرون والمدراء من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أهداف الشركة، وهذا وفق كون تقييم الأداء يبدأ بالأهداف الموضوعية بدقة على مستوى الشركة إلا أنه وحتى يمكن إنجاح هذا النظام يجب أن يشمل على جملة من الشروط تشمل ما يلي:

1 -اختيار المقيم:

حيث يمكن أن يكون التقييم داخلي أو خارجي وتميز بين هاذين النوعين من خلال ما يلي:

الجدول رقم (III- 9): مميزات التقييم الداخلي والخارجي

تقييم داخلي	تقييم خارجي
- توفير الوقت - التركيز على النقاط الأساسية مباشرة (كون الشركة على علم بخفاياها) - التحفيز على مضاعفة الجهود من خلال كشف نقاط القوة، ومن خلال كشف نقاط الضعف يشجع على تفاديها - التقليل من التكلفة	- معيار الأقدمية يجعل التقييم أكثر دقة وأسرع من حيث الاستنتاج - العقلانية في الدراسة بعيدا عن العاطفية - باعتبار المقيم أجنبي يجعل من الملاحظات والاستنتاجات أسرع وأسهل تقبلا

المصدر: Kamel Hamidi, Comment diagnostic, redressement entreprise, opcit 1995, P 23.

2 -توفير المعلومات:

ويقصد بالمعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة الممارسة من قبل الإدارة من الجوانب التخطيطية التوجيهية والرقابية وتعد ذات أهمية وحيوية في عملية الاتصالات وعملية اتخاذ القرارات، وهي كل أشكال المعرفة التي يتم الوصول إليها وتشمل كل المدخلات التي تستخدم في نواحي أعمال الشركة خاصة عند اتخاذ القرارات والتي تتعلق بأسس الأساليب لاستخدام الموارد المتاحة وهذا لتحقيق الأهداف وتقييم الأداء الفعلي وعليه تكمن أهمية المعلومات للإدارة لما لها من مساهمة في كل وظائف الشركة وهذا بأنسب الطرق والأساليب لاستخدام الموارد المتاحة[1].

والمعلومات هي تلك البيانات والأرقام والحقائق التي تساعد على إدراك ما يحيط بالشركة من مواقف وظواهر وأحداث وصولا إلى التنبؤ الدقيق بما يمكن أن يحدث في المستقبل وهذا هو الهدف من عملية التقييم.

وعليه يمثل نظام المعلومات الإطار المتكامل لتدفق المعلومات من مصادر مختلفة إلى مصادر استخدامها، وعليه يتكون نظام المعلومات من[2]:

المدخلات ، المعالجة والمخرجات

- **المدخلات:**

وهي تمثل جميع البيانات الداخلة إلى النظام والآتية من مصادرها المختلفة فمثلا مدخلات نظام المعلومات المالي تتمثل في أرقام الميزانية والمبالغ المنفقة والمحصلة.

- **المعالجة:**

وهي مجموع العمليات والأنشطة التي تبذل من أجل تجميع المدخلات وإعدادها وترتيبها وتبويبها حتى تصبح متناسبة واحتياجات مستخدميها.

- **المخرجات:**

وتشمل جميع القرارات والإحصاءات والنشرات المختلفة والناتجة عن عمليات التصنيف والتحليل، حيث يمكن الحكم على كفاءة نظام المعلومات من خلال المعايير التالية:

---

[1]- منا محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية للمفاهيم الأساسية والتطبيقات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص13.

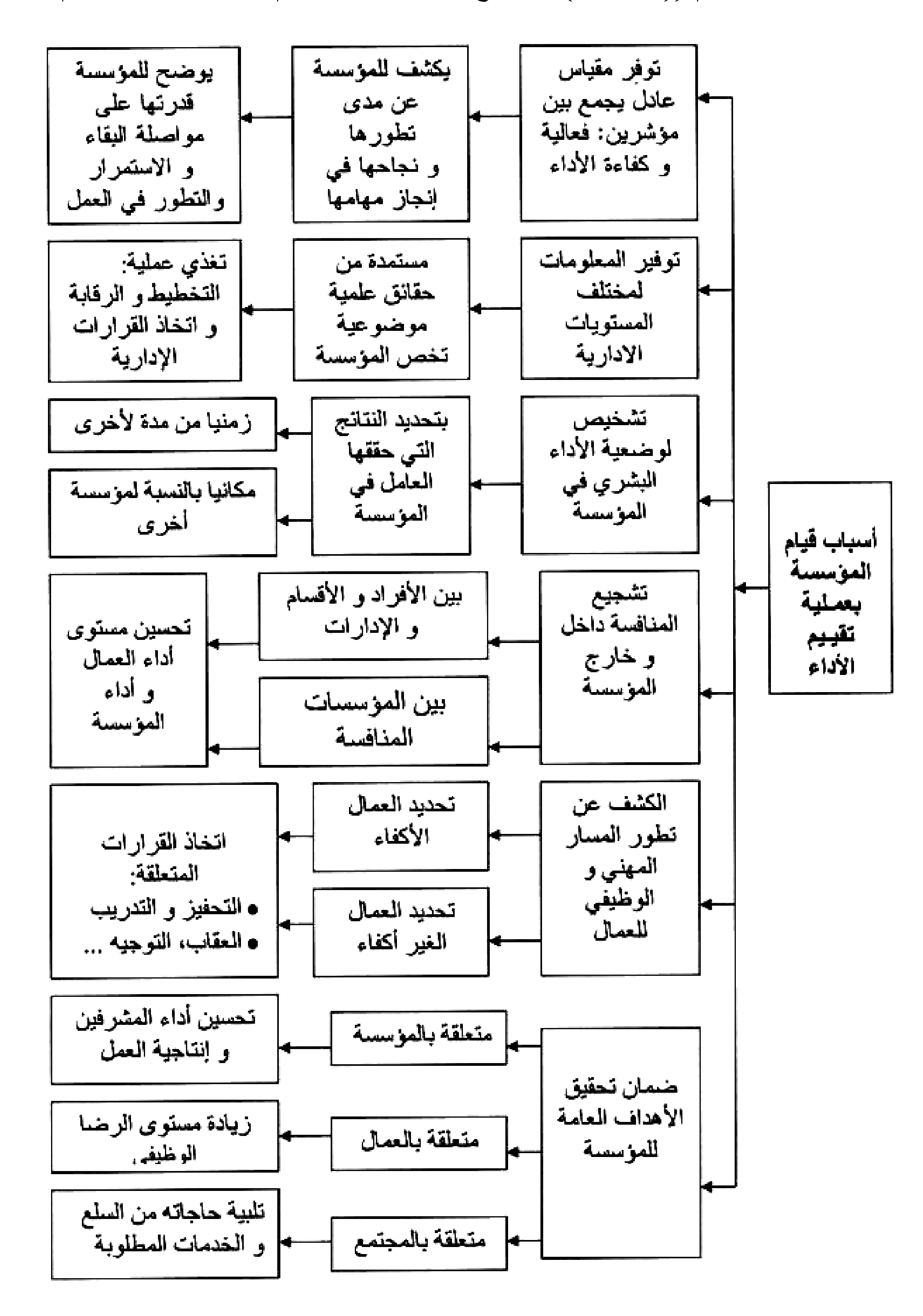
[2]- محمد الفيومي محمد، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية البنوك وشركات التأمين**، الدار الجامعية، 1996، ص 92.

- مدى صحة البيانات المتاحة ومصداقيتها؛
- مدى كفاءة استخدام البيانات المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل؛
- مدى دقة المعلومات المستخرجة من البيانات؛
- مدى قدرة النظام على التكيف مع المتغيرات؛
- توفير البيانات من مختلف الوظائف الإدارية (سواء بيانات تسويقية، إنتاجية وتمويلية) ومدى التكامل بينها إذ تعد هذه البيانات بمثابة صورة شاملة عن الشركة ككل، حيث تعتبر بمثابة أساس للحكم على كفاءة وفعالية الأداء.

وعليه فحتى يمكن للشركة الحكم على كفاءة استخدام الموارد المالية الداخلية وكذا إعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة يستوجب عليها تقييم الموقف المالي للفترات السابقة ومقارنة الإنجاز الفعلي بالأهداف المسطرة، ويجب أيضا مقارنة المؤشرات المالية المحققة في السنة بمؤشرات السنوات السابقة وكذلك مقارنتها بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس نشاط الشركة والتي لها نفس خصائص الشركة موضوع التقييم.

حيث تكمن أهداف الشركة من جراء قيامها بعملية التقييم في تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج، حيث يعبر عن مدى قدرة الشركة في الوصول إلى أهدافها، ومن خلال المخطط التالي نوضح أسباب قيام الشركة بعملية تقييم الأداء.

شكل رقم ((III- 10): نموذج يلخص أسباب قيام الشركة بعملية تقييم الأداء



المصدر: نور الدين شنوفي، مرجع سبق ذكره ص 24.

وعليه فتقييم الأداء المالي يعني تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد المادية والمالية المتحدة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

إن الشركة وأثناء قيامها بنشاطها تواجه مشاكل أو صعوبات قد تعرقل استمرارية نشاطها مما يدفع المتعاملين سواء بالداخل أو الخارج إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم، وعليه فالرقابة الداخلية أو الخارجية هي عبارة عن مراقبة الشركة، حيث تعمل الرقابة الداخلية والتي تقوم بها هيئة داخلية وهذا بهدف حماية أموال الشركة وتحقيق أهداف الإدارة بتحقيق أكبر للغاية مما يعني تقييم الأداء الداخلي، أما الرقابة الخارجية فهي تشمل على تقرير حول تصور كامل وعادل للميزانية العمومية لوضع الشركة المالي وتصور عادل للحسابات الختامية لنتائج أعمالها خلال فترة مالية، ووفق هذه الرقابة الداخلية والخارجية يتم تشخيص وضعية الشركة وأهم مشاكلها والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح البدائل[2].

و من أهم العوامل المؤثرة على تقييم أداء الشركة نجد العوامل الداخلية والخارجية التالية[3]:

أ - العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للشركة:

وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن للشركة من التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

(1)- دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر في 2007، ص 34.

(2)- بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، 2003، ص 68.

(3)- الشيخ ولد عبد الجليل، مرجع سابق، ص 84.

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للشركة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

- **الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة:**

حيث تساوي:

(إجمالي الفوائد المدفوعة / إجمالي الأصول المنتجة) x 100

ونجد:

الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية

و يبرز نقص هذه القيمة قدرة الشركة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

- **الفوائد المدفوعة إلى الودائع:**

وتساوي:

(إجمالي الفوائد المدفوعة/ إجمالي ودائع العملاء والمستحق للمصاريف) x 100

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى حملة الأموال التي حصلت عليها الشركة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمصارف)، ويعبر نقص هذه النسبة على ربحية الشركة.

ب -العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للشركة:

تواجه الشركة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أداءها المالي حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها إنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات محاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل على:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية والمؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي لشركات التأمين

إن المحاسبة على عمليات شركات التأمين نفسها المحاسبة على العمليات المالية في المنشآت الاقتصادية الأخرى من حيث التزاماتها بالمبادئ المحاسبية تسجيل للعمليات المالية من واقع المستندات ثم تبويبها في الدفاتر لغرض إعداد البيانات المالية الختامية في آخر كل فترة محاسبية وهذا ما يشمل النظام المحاسبي عموما إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، حيث يحدد شكل وعدد الدفاتر المحاسبية المستخدمة وكذا ينعكس أثره على عدد ونوعية الحسابات الختامية التي يتم إعدادها في آخر الفترة المالية حيث يتم إعداد حسابات ختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين، ومن ناحية أخرى نجد أن تدخل الدولة من خلال القوانين التي تصدرها يحدد أيضا عدد ونوعية الدفاتر والسجلات التي يتعين على الشركات إمساكها وكذلك تحديد شكل قوائمها المالية ومحتوياتها.

يعتمد تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين على أساس العمليات التي تقوم بها الشركة حيث يتم تقييم الشركة إلى عدة أقسام فنية متخصصة في عملية معينة من عمليات التأمين التي تزاولها الشركة حيث نجد:

✓ **أولا: الأقسام الفنية المتخصصة في شركات التأمين**

تزاول شركات التأمين عملياتها من خلال مجموعة من الأقسام الفنية والتي يتخصص كل منها في أداء نشاط تأميني معين حيث نجد[1]:

- **قسم التأمين على الحياة:** يختص بكافة العمليات المتعلقة بالتأمين على الحياة.
- **قسم التأمينات العامة:** يختص بكافة العمليات التي تغطي التأمين على الحوادث العامة والسيارات والحريق...الخ.
- **قسم الخزينة:** يختص بكافة العمليات النقدية التي تنتج عن نشاط الأقسام الفنية في الشركة كتحصيل الأقساط من المؤمن عليهم، سداد التعويضات المستحقة وكافة العمليات الأخرى الخاصة بالإيرادات والمصروفات في الشركة.

[1]- عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

- **قسم الحسابات:** يقوم هذا القسم بحصر وتسجيل إجمالي القيود المركزية، تكلفة عملية الإيرادات والمصروفات وتشمل الوظائف التالية:
- مسك السجلات والدفاتر المحاسبية لإثبات العمليات التي تزاولها الأقسام الفنية في الشركة كاليومية المركزية ودفتر الأستاذ العام؛
- إعداد حسابات المصروفات والإيرادات الخاصة بالشركة؛
- إعداد حسابات الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية؛
- إعداد التقارير المالية الفصلية أو السنوية والمرافقة للقوائم الختامية للشركة.

✓ **ثانيا: السجلات والدفاتر التي تمسكها الأقسام الفنية**

وتشمل:

- سجلات الحسابات حسب الأصول بكل فرع من فروع التأمين؛
- سجل خاص بعقود التأمين التي يصدرها كل نوع من التأمين؛
- سجلات خاصة بطلبات التأمين؛
- مستندات عامة تدرج فيها كل المعاملات المالية.

إضافة إلى السجلات الرئيسية السابقة هناك عدد من الدفاتر واليوميات المساعدة يقوم قسم الخزينة بمسكها وتشمل[1]:

1 -<u>يومية الأقساط الواردة:</u>

حيث بعد إبرام وثيقة التأمين بين الشركة والمؤمن له ينظم القسم المختص إشعار باستلام الأقساط ويرسل هذا الإشعار مرفقا بالوثيقة إلى قسم الخزينة للتحصيل، بعدها يتم تسجيل العملية في دفتر يومية الأقساط الواردة وفي نهاية كل شهر يجري حصر الأقساط المستحقة وما تم تحصيله منها وما لم يتم تحصيله حيث يجب أن تساوي إجمالي الأقساط المحصلة بموجب هذه اليومية والأقساط تحت تحصيل مع مجموع الأقساط المستحقة الواردة بسجل إصدار الوثائق لكل قسم من أقسام الشركة.

ويثبت مجاميع هذه اليومية في نهاية كل شهر بقيد مركزي واحد بدفتر يومية الصندوق العام.

[1]- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، 2003، ص 61.

2 -يومية العمولات المسددة:

الوكلاء هم وسطاء من غير موظفي الشركة الذين يقومون بالتوسط في عقد التأمين المباشر لحساب شركات التأمين سواء كان ذلك نظير عمولة أو مكافأة، حيث قد يكون لهم الحق في تحصيل الأقساط باسم الشركة بموجب إيصالات تزودهم بها الشركة، ومن أجل متابعة حقوق الوكلاء والتزاماتهم تقوم بمسك حساب خاص لكل وكيل من الوكلاء المفوضين ويتم تصفية هذا الحساب كل شهر في العادة وهذا بتقديم كشف حساب إلى كل وكيل يوضح دائنيته ومديونيته اتجاه الشركة.

3 -يومية التعويضات المسددة:

تسجل في هذه اليومية التعويضات التي قامت الشركة بدفعها إلى المؤمن لهم مبوبة حسب نوع كل تأمين وتنتقل إجمالي التعويضات في هذه اليومية في نهاية كل شهر إلى يومية الصندوق العامة في الشركة.

4 -يومية خزينة الاستثمارات:

في العادة تقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في مجالات استثمارية عديدة ومن هذه المجالات، الأوراق المالية، منح قروض للمؤمن لهم بضمان وثائق التأمين الخاصة بهم، التعامل في العقارات.

- ✓ **ثالثا: سجلات قسم الحسابات**

يستخدم قسم الحسابات في شركة التأمين عددا من السجلات وتشمل:

1 -يومية الصندوق العام:

تسجل الحسابات الخاصة بهذه اليومية من واقع مجاميع يوميات الصندوق المساعدة لكل قسم من أقسام التأمين وتسجل أيضا العمليات النقدية (مقبوضات ومدفوعات)، وفي نهاية كل مدة معينة عادة شهر يجمع جانبي المقبوضات والمدفوعات لهذه اليومية وتجري القيود الإجمالي اللازمة في دفتر اليومية المركزية.

2 -يوميات مساعدة أخرى:

وتشمل:

أ - سجل إيرادات الاستثمارات: تسجل فيه الفوائد والأرباح المستحقة على الاستثمارات.

ب -سجل بيع الاستثمارات: يتضمن تفاصيل مبيعات الأوراق المالية.

وفي نهاية كل شهر تنقل مجاميع هذين الدفترين إلى اليومية المركزية.

3 -اليومية المركزية:

يسجل فيها الإجمالي الشهري من واقع مجاميع اليوميات المساعدة وهذا بالإضافة إلى قيود العمليات التي ليس لها يومية مساعد خاصة بها حيث يتم تسجيلها مباشرة في اليومية المركزية.

وتشمل قيود العمليات التالية:

- إصدار وثائق تأمين جديدة؛
- تجديدات وتعديلات وإلغاءات لوثائق تأمين؛
- عمليات الصندوق، إعادة التأمين؛
- التسويات الجردية.

4 -دفتر الأستاذ:

ويتضمن الحسابات الرئيسية التي ترحل إليها القيود الإجمالية لليومية المركزية.

5 -دفاتر أستاذ مساعدة:

وهي دفاتر مقابلة لدفاتر اليوميات المساعدة في الشركة، و نذكر منها:

- أستاذ مساعد للأوراق المالية؛
- أستاذ مساعد للقروض بضمان الوثائق؛
- أستاذ مساعد للوكلاء؛
- أستاذ مساعد لاستثمارات العقارات؛
- أستاذ مساعد للمدينين؛
- أستاذ مساعد إعادة التأمين؛
- أستاذ مساعد عمولة إعادة التأمين.

المبحث الثالث: أساليب ومؤشرات تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر مجموعة من المعايير والتي تساهم في تحديد مستوى أداء الشركة حيث تشتمل على عدة نسب ومؤشرات مالية تستخدم لتحديد مستوى الإنجاز المحقق ومقارنته بما كان متطلبا، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض أهم هذه الأساليب المستخدمة في شركات التأمين.

المطلب الأول: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية (تحليل القوائم المالية لشركات التأمين)

نستعرض فيما يلي أهم النسب والمعدلات المستخدمة في التشخيص والتحليل المالي والمحاسبي وتقييم الأداء لشركات التأمين وإعادة التأمين، حيث هذه النسب أو المؤشرات تختلف في نشاط التأمين عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى نظرا لطبيعة الأصول والالتزامات والإيرادات والتكاليف في هذا النوع من النشاط، إذ أنه تختلف النسب المستخدمة في تأمينات الحياة عن النسب المستخدمة في التأمينات العامة (تأمينات الممتلكات) وسنتطرق إلى هذه النسب فيما يلي:

- ✓ **أولا: النسب المالية المستخدمة في فرع تأمينات الحياة**

والغرض من استخراج هذه النسب هو مقارنتها بالمعدلات النمطية والوقوف على مستوى التحسن أو التدهور الذي وصلت إليه الشركة ومحاولة اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، ولذا يتم تحديد مدى معين لكل نسبة من النسب المالية من أجل الحكم على الأداء حيث تضم النسب المستخدمة في فرع تأمينات الحياة مجموعتين هما: نسب الاختبارات المالية ونسب اختبارات الاستقرار النشاط التأميني والاستثماري.

المجموعة الأولى: نسب الاختبارات المالية

وتشمل هذه المجموعة على النسب التالية[1] :

[1]- طعيمة ثناء محمد، **محاسبة شركات التأمين**، الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، محمد إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2002، ص 302.

1- معدل التغيير في النتيجة:

يقصد بالتغيير في النتيجة هو الزيادة أو النقص الذي يطرأ على النتيجة بالعام الحالي بالمقارنة بالنتيجة في السنة السابقة حيث يعد هذا المعدل من أكثر المعدلات المستخدمة في مجال التحليل المالي.

معدل التغيير في النتيجة= (نتيجة السنة الحالية ـ نتيجة السنة السابقة) / نتيجة السنة السابقة × 100

حيث يعطى هذا المعدل صورة عامة عن النتائج النهائية للنشاط زيادة أو نقصان، وتدل الإشارة على اتجاه التغيير الذي حدث في النتيجة.

2- نسبة صافي فائض مزاولة النشاط إلى إجمالي الدخل:

و قد استخدم لفظ فائض بدلا من ربح لأن الزيادة في الإيرادات عن المصروفات في شركات التأمين وإعادة التأمين لا تغير الربح في المفهوم المحاسبي المتعارف عليه.

نسبة فائض مزاولة النشاط إجمالي الدخل= (المنتوجات – التكاليف) / النواتج = النتيجة الإجمالي / الإيرادات

و يجب أن تكون هذه النسبة موجبة، حيث الحصول على معدل سالب أو قيمة صفرية يستدعي ضرورة إجراء تشخيص ودراسة لعمليات الشركة.

3- نسب العمولات والمصروفات إلى إجمالي الأقساط:

وتعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة القسط في تغطية كافة تكاليف شركة التأمين.

نسبة تكاليف من إجمالي الأقساط= العمولات والمصروفات / إجمالي الأقساط x100

والحد المقبول لهذه النسبة هو 60 % ولا يجب أن تفوق هذا المعدل حتى يكون هناك هامش ربح للقسط و بالتالي إجمالي الأقساط يغطي على الأكثر
العمولات و المصروفات .

4- نسبة صافي الدخل من الاستثمارات:

وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين.

نسبة صافي الدخل من الاستثمارات = 2 صافي الدخل من الاستثمارات / (قيمة الأصول أول العام + قيمة الأصول آخر العام) – صافي الدخل من الاستثمار 100x

ويجب أن تكون النسبة محصورة بين 4% و9,9% حيث تعتبر مؤشر على مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين.

5- نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والنتيجة:

وتوضح هذه النسبة قيمة الجزء من حقوق الملكية في صورة العقارات وباعتبار هذه الأصول من الصعب تحويلها إلى نقدية ولا تتمتع بدرجة سيولة بدون التعرض إلى الخسارة.

نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والنتيجة = الأصول الثابتة (في شكل عقارات) / رأس المال + النتيجة 100x

و عليه لا يجب أن تتجاوز قيمة العقارات قيمة حقوق الملكية المكونة في هذه الحالة من رأسمال و النتيجة أي الحد الأقصى لهذه النسبة هو 100%. لأنه إذا تجاوزت 100% يعني أن الشركة قد تكون في حرج عند الحاجة.

6- نسبة عمولات إعادة التأمين الصادرة إلى رأس المال والنتيجة:

إن عملية إعادة التأمين في مجال التأمين على الحياة منخفضة جدا بالمقارنة بمجال التأمينات العامة وهذا لطبيعة وثائق التأمين على الحياة ووجود الاحتياطي الحسابي وما يترتب عليه من تخفيض المبالغ المعرضة للخطر وخاصة الأنواع الادخارية من الوثائق وعليه ففي الحالات العادية تكون هذه السنة صغيرة وزيادة هذه النسبة قد يعكس تعرض الشركة إلى صعوبات من خلال لجوءها إلى عمليات إعادة التأمين.

نسبة عمولات إعادة التأمين الصادرة إلى رأسمال والنتيجة= عمولات إعادة التأمين الصادر / رأسمال + النتيجة 100x

حيث الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 20 %، لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود صعوبات تواجهها الشركة مما أوجبها اللجوء إلى عمليات إعادة التامين.

المجموعة الثانية: نسب اختبارات الاستقرار للنشاط التأميني والاستثماري

وتتكون هذه المجموعة من النسب التالية[1] :

1- نسب التغيرات في الأقساط المحصلة:

و يقصد بالتغير في الأقساط المحصلة الزيادة أو النقص في قيمة الأقساط المحصلة في العام الحالي عن تلك التي تم تحصيلها في العام السابق.

$$\text{نسبة التغيير في الأقساط المحصلة} = \frac{\text{أقساط العام الحالي} - \text{أقساط العام السابق}}{\text{أقساط العام السابق}} \times 100$$

و حتى يكون هذا التغيير عادي يجب أن تكون النسبة محصورة بين - 10% كحد أدنى و50 % كحد أقصى. حيث ترمز هذه النسبة إلى اتجاه تغير قيمة الأقساط و المحددة بين -10 % و 50 % في الأحوال العادية.

2- التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط:

يتم استخراج هذه النسبة من خلال المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** القيام بحساب النسبة المئوية لأقساط كل فرع بالمقارنة بإجمالي الأقساط للعام الحالي عن طريق قسمة جملة أقساط الفرع على جملة أقساط كل الفروع.
- **المرحلة الثانية:** يتم تحديد القيمة المطلقة للتغير الذي حدث في النسبة المئوية لأقساط كل فرع بغض النظر عن إشارة التغير وذلك بطرح نسبة العام السابق من نسبة العام الحالي.
- **المرحلة الثالثة:** يتم فيها جمع التغير لكل فرع وقسمتها على عدد الفروع.

$$\text{التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط} = \frac{\text{مجموع (أقساط كل فرع للعام الحالي\% - أقساط نفس الفرع عن العام السابق\%)}}{\text{عدد فروع التأمين على الحياة}}$$

ولا يجب أن تتجاوز هذه النسبة 3% مما يدل على استقرار أعمال الشركة.

3- متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن نسبتين:

[1]- طعيمة ثناء محمد، مرجع سابق، ص 306.

حيث تعبر هذه النسبة عن متوسط التغير لسنتين للنسب المئوية الخاصة بالنقدية وكل نوع من أنواع الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال إتباع المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:**

نقوم بحساب النسبة المئوية لكل من النقدية وكل نوع من أنواع الاستثمار العام الحالي حيث يتم ذلك بــ: قسمة النقدية ونوع الاستثمار على إجمالي الاستثمارات لنفس العام، ويتم حساب النسبة المئوية لكل من النقدية وكل نوع من أنواع الاستثمار للعامين الماضيين وقبل العام الماضي وهذا بقسمة النقدية ونوع الاستثمار للعامين الماضيين على إجمالي الاستثمارات لنفس العامين.

- **المرحلة الثالثة:**

في هذه المرحلة نقوم بحساب قيمة ما لحق بهذه النسب من تغير خلال العامين دون احتساب الإشارة وهذا بطرح نسبة العامين الماضيين من نسبة العام الحالي.

- **المرحلة الثالثة:**

نقوم بحساب متوسط القيم المطلقة للتغير في نسبة بنود الاستثمارات لعامين وهذا بقسمة مجموع القيم المطلقة للتغير في النسب على عدد نوعيات الاستثمار التي حسب تغيرها خلال عامين.

وعليه نجد:

$$\text{متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن سنتين} = \frac{\text{مجموع(كل نوع للعام الحالي\% - كل نوع عن العامين السابقين\%)}}{\text{عدد الأنواع}}$$

يجب أن لا تتعدى هذه النسبة 5 %، حيث توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستثمارات إذ تعطي صورة عن هيكل توزيع محفظة الاستثمارات الخاصة بالشركة.

✓ **ثانيا: النسب المالية المستخدمة في فرع تأمينات الممتلكات:**

يمكن تقسيم النسب المالية المستخدمة في تأمينات الممتلكات إلى:

نسب النشاط ، نسب الربحية، نسب السيولة

1 نسب النشاط:

و هي نسب تقييم كفاءة الشركة في توليد النتيجة من الأقساط المكتسبة [1] وتتكون من النسب التالية:

أ- نسبة الأقساط إلى النتيجة:

و هي تعبر عن مدى سلامة أو إمكانية النتيجة في امتصاص الخسائر غير العادية وتغطيها لها.

$$\text{نسبة الأقساط إلى النتيجة} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{النتيجة}} \times 100$$

حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على تحمل الشركة لأخطار أكبر.

إذ أن قيمة النتيجة المطلوبة يتوقف على معدل نمو الأقساط المكتتبة و كذا على متوسط مدة وثائق التامين التي تصدرها الشركة و على معدل المصروفات الخاصة بالوثائق.

ب- نسبة التغير في الاكتتاب:

تعتبر هذه النسبة مؤشرا عن التغير الذي حدث في اكتتاب الشركة، حيث أن التغير الكبير في الاكتتاب سواء بالزيادة أو بالنقص يعكس عدم استقرار نشاط الشركة، فتعود مثلا الزيادة الكبيرة في الاكتتاب إما إلى قيام الشركة بتقديم أنواع جديدة من التأمين أو تغطية مناطق جديدة أو رغبة الشركة في الحصول على نقدية لدفع التعويضات المحققة.

وعليه:

$$\text{التغير في الاكتتاب} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي} - \text{صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق}} \times 100$$

والمدى المقبول في هذه النسبة هو 33%

[1]- فيصل جميل السعايدة، ونضال عبد الله فريد، **ملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2004، ص 136.

2 -نسب السيولة:

وتهدف هذه النسب إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة شركة التأمين في المدى القصي،ر حيث نقيس قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وهذا بما لديها من نقدية وأصول يمكن تحويلها إلى نقدية، وعليه فاحتفاظ الشركة بنسبة سيولة ملائمة تتناسب مع متطلباتها[1] واحتياجاتها سيؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- رفع السمعة المالية والائتمانية للشركة؛
- القدرة على التوسع واغتنام الفرص المتاحة؛
- مواجهة الأزمات المالية والتقلبات في الاقتصاد أو الانحرافات في الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة.

وتتكون من النسب التالية:

أ- نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة:

تعطي هذه النسبة مؤشرا على مدى استجابة شركة التأمين لأي مطالب مالية، كما تعد مؤشرا على قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الحصول إلى الأصول السائلة} = \frac{\text{الالتزامات}}{\text{الأصول السائلة}} \times 100$$

وتشمل الأصول السائلة تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية وتتكون من:

- الأقساط تحت التحصيل؛
- النقدية بالبنوك والصندوق؛
- الأصول المستثمرة؛
- 5% من مقدار الخصوم.

ويجب طرح بند العقارات.

حيث المدى المقبول لهذه النسبة 105%

ب- رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى النتيجة:

[1]- عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 37.

تعد هذه النسبة مؤشرا يوضح إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية، حيث تفرق هذه النسبة بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تواجه مشاكل مالية.

وتحسب كما يلي:

رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى النتيجة= (رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل / النتيجة) 100x

ويجب أن لا تتعدى هذه النسبة 40 %.

3 -نسب الربحية:

تقيس هذه النسب مدى ربحية الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الأصول واستثمارات المالكين أو حقوق الملكية، أي تبرز مدى كفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة وقدرتها على تحقيق الربح.

وتتكون نسب الربحية مما يلي[1]:

أ- ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين:

تعبر هذه النسبة عن متانة المركز المالي للشركة حيث أنها تقيس ربحية الشركة الناتجة عن عملياتها في مجال التأمينات العامة في المدى الطويل ونستخرج هذه النسبة وفق ما يلي:

ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين = معدل الخسارة عن سنتين + معدل المصروفات عن سنتين – معدل الاستثمارات عن سنتين

ويتوجب أن لا تتعدى هذه النسبة 100%

حيث تحسب مكونات هذه المعادلة كما يلي:

معدل الخسارة عن سنتين = التعويضات التحميلية عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين

معدل المصروفات عن سنتين = المصروفات العمومية والإدارية عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين

[1]- طعيمة ثناء محمد، مرجع سابق، ص 312.

معدل الاستثمار عن سنتين = صافي الدخل من الاستثمار عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين

ب- عائد الاستثمار:

حيث تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسات الاستثمارية لشركة التأمين، حيث تعطي مؤشرا جيدا لجودة محفظة استثمارات الشركة.

وتستخرج كما يلي:

عائد الاستثمار= صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والعام السابق × 100

ويتوجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 6%.

جـ - التغير في النتيجة:

تعطي هذه النسبة مؤشرا على التحسن أو الخلل الذي طرأ على الموقف المالي لشركة التأمين خلال العام، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التغير في النتيجة = (النتيجة المعدلة للعام الحالي ـ النتيجة المعدلة للعام السابق) / النتيجة المعدلة للعام السابق × 100

حيث لا بد أن تنحصر هذه النسبة ما بين – 10% و 5%

و يتم احتساب النتيجة المعدلة بالطريقة التالية:

النتيجة المعدلة = النتيجة (حقوق الملكية) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة تساوي:

½ (مصاريف عمومية وإدارية وعمولات تكاليف الإنتاج x مخصصات الأخطار السارية) / صافي الأقساط المكتتبة

4 ـنسبة الاحتياطات الفنية:

وتتكون من النسب التالية:

أ ـ نسبة التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة إلى النتيجة:

تعطي هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطات الفنية التي تم تكوينها في السنة السابقة وتبين وجهة نظر الإدارة في كفاية النتيجة.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة إلى النتيجة} = \frac{\text{التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة}}{\text{النتيجة للسنة السابقة}} \times 100$$

ويقاس التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة بالفرق بين التعويضات التحميلية للعام الحالي والتعويضات التحميلية للعام السابق.

و الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة 25%.

ب- نسبة التغير في الاحتياطي عن سنتين إلى النتيجة:

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التغير في الاحتياطي عن سنتين إلى النتيجة} = \frac{\text{التغير في الاحتياطي عن سنتين}}{\text{النتيجة عن سنتين}} \times 100$$

ويتم حساب التغير في الاحتياطي عن سنتين بالفرق بين التعويضات التحميلية للعام السابق والتعويضات التحميلية للعام قبل السابق.

والحد الأقصى لهذه النسبة هي 25%

جـ ـ نسبة عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى النتيجة:

تعد هذه النسبة مؤشرا للتنبؤ بدقة احتياطات هذا العام وتستخرج هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى النتيجة} = \frac{\text{العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة}}{\text{النتيجة}} \times 100$$

حيث يتم حساب العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة بالفرق بين الاحتياطات المقدرة المطلوبة واحتياطي هذا العام.

ويستوجب الحد الأقصى لهذه النسبة هو 25.

المطلب الثاني: نسب التوازن المالي

وتشمل نسب التوازن المالي ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- رأس المال العامل:

يقتضي المبدأ المحاسبي العام في الميزانية والمتعلق بمبدأ تساوي الأصول مع الخصوم من الناحية المالية أن تكون الاستخدامات ممولة من مصادر محددة من الخصوم حيث نلاحظ في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة والتي لا تستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقدية إلا بعد مدة طويلة، وعليه يتوجب تمويلها من طرف الأموال الدائمة بينما في أسفل الميزانية نلاحظ أن الديون التي تسدد في مدة قصيرة تقابل في الأصول بالعناصر القابلة للتحول إلى سيولة في مدة قصيرة وهذا ما يمثل التوازن المالي[1].

كما نجد أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل مختلفة في المدة والقيمة حيث يمكن أن تكون ديون قصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة معينة أقصى من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المقابلة، وعليه فالشركة تكون مطالبة بتسديد الديون قبل تحصيل حقوقها لدى الغير، وبالتالي تكون الشركة في وضعية حرجة اتجاه الدائنين وهذا ما يوجب أن تكون مدة تحصيل حقوق الشركة في مجموعها أقل من مدة استحقاق ديونها إلا أن هناك عناصر لا يمكن للشركة من التحكم فيها كعنصر المخزون مما يؤثر على التوازن المالي، وعليه يستوجب على الشركة أن توفر هامش أو فائض من الأموال الدائمة والتي تساهم في تمويل الأصول الثابتة وهذا الهامش يسمى بـ : رأس المال العامل أو رأس المال الدائم أو الصافي:

ويستخرج وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

و باعتبار أن: الأموال الدائمة = الخصوم – الديون قصيرة الأجل

و الأصول الثابتة = الأصول – الأصول المتداولة

وعليه نجد أيضا:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

(1)- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي،** دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص45.

ويجب أن تكون قيمة رأس المال العامل الدائم أو الصافي كبيرة حيث أنه كلما كانت قيمة رأس المال العامل أكبر كانت المخاطر التي تؤثر على الأصول المتداولة اكبر وعليه فالعناصر التي تؤثر في رأس المال العامل نجد:

- التباين بين القيم القابلة للتحقق والقيم جاهزة في الأصول؛
- درجة سيولة؛
- العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة والديون في جانب الخصوم.

وهناك مفاهيم أخرى لرأس المال العامل وتشمل:

1 -رأس المال العامل الخاص:

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الممولة من الأصول الثابتة ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة ـ أصول ثابتة

ولدينا: الأصول الثابتة = الخصوم – مجموع الديون

و الأصول الثابتة = الأصول – الأصول المتداولة

وعليه نجد أن: رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة ـ مجموع الديون.

2 -رأس المال الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال الشركة، وهو يدور في مدة سنة أو أقل ويشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول ـ الأصول الثابتة

أو رأس المال العامل الإجمالي = أصول متداول = ر م ع صافي + د ق أ

3 -رأس المال العامل الخارجي:

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ويحسب وفق العلاقة.

رأس المال العامل الخارجي= رأس المال العامل الإجمالي ـ رأس المال العامل الخاص

مجموع الخصوم ـ الأموال الخاصة

وعليه: **رأس المال العامل الخارجي= الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل**

2- احتياجات رأس المال العامل:

يتوجب على الشركة توفير مجموعة من العناصر بالإضافة إلى القيم الثابتة والتي تشمل: المخزونات و المدينون حيث هذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل حيث تعد الديون الممنوحة من الموردين تسبيقات ممنوحة حيث تمول هذه المصادر من الأصول المتداولة وعليه يتوجب على الشركة البحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يعرف بـ : احتياجات رأس المال العامل ويقصد بذلك أن على الشركة تغطية مخزوناتها ومدينوها (ما يعرف باحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة).

وتحسب وفق المعادلة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة ـ مجموع الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفيات المصرفية

أو:

احتياجات رأس المال العامل =(مجموع الأصول المتداولة ـ قيم جاهزة) ـ (مجموع الديون قصيرة الأجل ـ سلفت مصرفية)

3- الخزينة:

تعرف بأنها جميع الأموال التي في حوزة الشركة لمدة دورة استغلالية حيث تشمل: صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من سيولة خلال دورة.

ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

الخزينة = قيم جاهزة ـ سلفات مصرفية

فالخزينة تنتج من موارده إضافية دائما.

وبالتالي: **الخزينة = رأس المال العامل ـ احتياجات رأس المال العامل**

المطلب الثالث: الموازنة التخطيطية

يقصد بالموازنة التقديرية هي خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية تهدف إلى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لشركة معينة في حدود الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة وهذا بغية تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بالأهداف المرغوب إدراكها والمحددة مسبقا وهذا باستخدام أفضل الطرق والأساليب التي تساعد على الوصول إلى هذه الأهداف

بمعنى أن الموازنة هي تعبير رقمي عن خطط وبرامج الإدارة والتي تتضمن كل العمليات والنتائج المتوقعة في معينة مستقبلية[1].

وحاليا أصبحت الموازنة التقديرية تعرف بالموازنة التخطيطية.

ويستلزم قبل وضع الموازنة تحديد أهداف الشركة بدقة ثم تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف ويشمل ذلك تحديد:

- **تحديد الأهداف العامة للشركة:** وتسمى أهدافا اقتصادية شاملة مرتبطة بالخطة العامة للدولة خاصة إذا كانت الشركة تدخل في نطاق القطاع العام وأهدافها تتعلق بالعملاء والموظفين والملاك.
- **تحديد الأهداف التفصيلية لأوجه نشاط الشركة المختلفة:** وهي أكثر تحديدا عن الأهداف العامة وتشمل نوعية السلع أو الخدمات، والمناطق الجغرافية التي يعطيها النشاط ونصيب الشركة من مجموع الطلب المتاح في السوق ومكونات رأس المال المستثمر والعائد المطلوب تحقيقه على المبيعات ومعدل دوران الأصول.
- **تحديد السياسات العامة واستراتيجيات الإدارة:** وتشمل تحديدا للأهداف العامة والأهداف التفصيلية.
- **تحديد الخطط طويلة الأجل وقصيرة الأجل:** حيث تتضمن المشروعات الرأسمالية والقرارات المتعلقة بمختلف أوجه نشاط الشركة لوضع الاستراتيجيات موضع التنفيذ.
- **تحديد البرامج التفصيلية:** حيث تضع التفصيلات الخاصة بتنفيذ الخطط سواء بشكل كمي أو كيفي.

يمكن تقسيم الموازنات التقديرية إلى الأقسام التالية[2]:

1 -من حيث وحدة القياس المستخدمة في التعبير عن تقديرات الموازنة:

تنقسم إلى:

- موازنات عينية وتشمل تقديرات أوجه النشاط مستقبلية في شكل كميات للسلع والخدمات كما تتضمن تقديرات للقوة العاملة.

---

(1)- خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص 396.

(2)- أسامة الحارس، **المحاسبة الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 292.

- موازنة مالية: وهي التي تستخدم فيها الوحدة النقدية للقياس بحيث تمثل التقديرات قيما مالية على أساس نظام مالي ومحاسبي محدد حيث ترتكز التقديرات المالية فيها على مبدأ الاستحقاق.
- موازنة نقدية: وهي موازنة مالية تتبع المبدأ النقدي حيث تتضمن المقبوضات والمدفوعات والأرصدة النقدية

2 -من حيث إمكانية تغيير الموازنة لمقابلة التغيرات في حجم النشاط:

وتنقسم إلى:

- **موازنة ثابتة:** وهي موازنة تعد مرة واحدة في السنة على أساس حجم نشاط معين.
- **موازنة مرنة:** وهي عبارة عن عدة موازنات شركة على حجوم نشاط مختلفة وهي مصممة بحيث يمكن تعديل بياناتها طبقا للتغيير في حجم النشاط.

3 -من حيث مدة الموازنة:

وتنقسم الموازنات إلى:

- **موازنات طويلة الأجل:** حيث تعطي عادة مدة أطول من سنة مالية وغالبا ما تفوق مدة ثلاث سنوات إذا كانت تخص مشروعات استثمارية أو رأسمالية فإنه يشار إليها عادة باسم الموازنات الرأسمالية أو الاستثمارية.
- **موازنات قصيرة الأجل:** وهي موازنة تعطي سنة مالية واحدة أو أقل إذ تنقسم إلى موازنات ربع سنوية ثم موازنات شهرية وربما لفترات أقصر ويشار إليها بالموزانات الجارية أو موازنات التشغيل.

وتهدف الموازنات التقديرية (التخطيطية) إلى خدمة الإدارة بوظيفتيها الرئيسيتين التخطيط والرقابة ففي مجال التخطيط تساهم في التنسيق بين أهداف الوحدات الإدارية بالشكل الذي يحقق الأهداف العامة للشركة بالشكل الجيد من خلال ترتيب الأهداف ترتيبا يحدد أوليات هذه الأهداف مما يؤدي إلى رفع كفاءة التنفيذ.[1]

---

[1]- جبرائيل جوزيف كحالة ورضوان حلوة حنان، **المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 38.

أما من ناحية الرقابة فالموازنات التقديرية أداة فعالة في يد الإدارة لرفع كفاءة الأداة وهذا من خلال الأدوار التالية[1] :

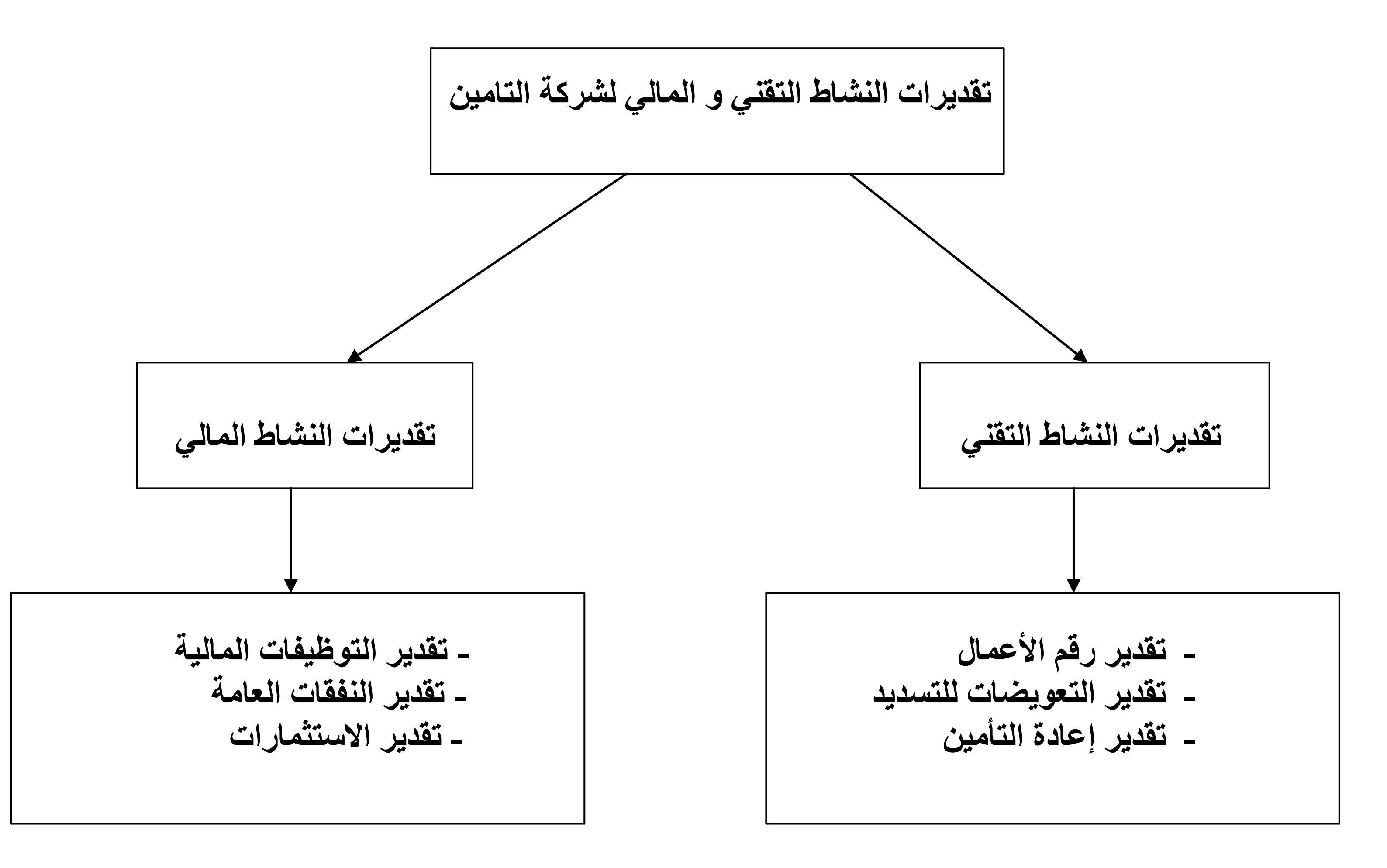
- تعتبر الموازنة معاييرا وأهدافا رقمية عملية لمختلف الوحدات والأقسام الإدارية مما يدفع المسؤولين إلى تحسين وسائل التنفيذ لتحقيق المستوى المطلوب.
- يسمح نظام الموازنات التقديرية بتحديد انحرافات التنفيذ الفعلي عن تقديرات الموازنة وتحليل هذه الانحرافات حسب أسبابها مما يحقق الأغراض التالية:
  - مراعاة تجنب الانحرافات قبل وقوعها بسبب محاسبة المسئولين عن الانحرافات .
  - تصميم نظام فعال للحوافز لرفع كفاءة التشغيل.
  - اتخاذ قرارات لتصحيح الأخطاء.
  - تحديد أسباب الانحراف الناتجة عن عوامل لا تخضع لتحكم الإدارة ومراجعة الموازنات للمدة الباقية لإدخال التغيرات الناتجة عن هذه العوامل مما يزيد من واقعية الموازنات وفاعلية عملية الرقابة.

ويمكننا توضيح الخطوات والمراحل المختلفة لإعداد الموازنة الشاملة من خلال الشكل التالي:

---

[1]- يوحنا عبد آل آدم وصالح الرزق، **المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 188.

الشكل رقم((III- 11): الموازنة التقديرية لشركة التأمين



المصدر: من إعداد الطالبة

خاتمة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى إبراز العناصر الأساسية التي يشتمل عليها مفهوم الأداء وهي (المردودية، الإنتاجية، وقياس الأداء وتمكننا من استخلاص أهم مميزاته كما قمنا بتقييم الأداء إلى أداء ظاهري والذي يركز على البيئة الخارجية وأداء ذاتي يركز على البيئة الداخلية ووصلنا إلى تعريف مفهوم الأداء على انه يشمل قياس كفاءة وفعالية التنظيم داخل الشركة.

وتطرقنا أيضا إلى نظام تقييم الأداء داخل الشركة من خلال تعريفات عامة حول المعلومات وكذا النظام المحاسبي في شركة التأمين وهذا باعتباره المادة الخام التي توفر البيانات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي ومدى أهمية هذا الأخير في تحسين النشاط الداخلي للشركة وكذا تحقيق الأهداف حيث يعتبر كرقابة وكأداة فعالة تساهم في تحسين الأداء.

وقمنا أيضا بشرح أهم المؤشرات والنسب المالية التي يتم وفقها تقييم الأداء في شركات التأمين والذي تشمل النسب المالية المستخدمة في كل من فرع الحياة وفرع الممتلكات العامة وكذا مؤشرات التوازن المالي وتحوي على نسبة رأس المال العامل ونسبة احتياجات رأس المال العامل ونسبة الخزينة وقمنا بشرح الموازنات التخطيطية أو التقديرية كأسلوب لتقييم الأداء حيث من خلالها يمكننا مقارنة الأداء المخطط أو المعياري بالأداء المحقق أو الفعلي.



الفصل الرابع

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007

تمهيد الفصل:

سنحاول من خلال فصل دراسة حالة إسقاط دراستنا النظرية على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، حيث سنحاول تشخيص الوضعية المالية للشركة خلال الفترة 2005-2007.

ولهذا سنقوم أولا بتقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين من خلال التطرق لنشأتها وأهم المراحل التي مرت بها، وكذا التوظيفات المالية للشركة، وبعدها سنتطرق لتقييم الأداء المالي للشركة من خلال تقييم تقديراتها. ثم سنقوم بالتشخيص المالي للشركة من خلال استعراض مختلف النسب (نسب الهيكلة، نسب المردودية، نسب التوازن المالي)، و غيرها.

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين:

يمكن تقديم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين من خلال قيامنا بتقديم نشأتها و كذا استعراض أهم المراحل التي مرت بها، بالإضافة إلى التطرق للهيكل التنظيمي للشركة، مع إبراز مهامها و أهدافها و إنتاج الشركة خلال 2005-2006.

المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

غداة الاستقلال، عرف السوق الجزائري للتأمين وجود ما يقارب 270شركة أجنبية 30 منها مقرها في الخارج.

ونتيجة للقانون رقم 197/63 المؤرخ في 08-06-1963، أنشأت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين كشركة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، موضوعة تحت وصاية وزارة المالية، وهي من الشركات التي كانت السبب الرئيسي في مغادرة أغلبية الشركات الأجنبية.

عرفت نشأة الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين تطورات مختلفة منذ الاستقلال حتى يومنا هذا وقد جاءت هذه التطورات متزامنة مع مراحل نمو الاقتصاد الوطني الذي عرفته البلاد، ويمكن تفحصها بالشكل الآتي:

أ ـ مرحلة ما قبل التخصيص(1963م-1972م):

طبقا للمرسوم الصادر في 15-10-1963 بدأت الشركة تطبق قانون التنازل الإجباري حيث يتم إجبار كافة الشركات الأجنبية التي كانت تمارس نشاطها داخل الجزائر بالتنازل عن 10% من أقساط التأمين أو الإشتركات للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين.

وبهذا كان النشاط الأول للشركة هو إعادة التأمين، حيث في 26-02-1964 وبقرار من وزارة المالية سمح للشركة بتوسيع مجال نشاطها وممارسة عملية التأمين المباشر إضافة إلى إعادة التأمين.

وفي سنة 1966 لم تقبل الشركات الأجنبية الخضوع للقانون الجزائري(التنازل القانوني)، لذا قررت الدولة أن تكون عملية التأمين حكرا لها وعوضت هذه الشركات بالشركة الجزائرية للتأمين La SAA، وبعد صدور الأمر رقم 97-116 المؤرخ في 27-05-1968 أصبحت هذه الشركة تحت وصاية الدولة وبمقتضاه عوضت الشركة جميع الوسطاء.

ب- مرحلة التخصص(1973م-1985م):

تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين، وذلك بموجب القرار رقم 54/73 المؤرخ في 01-10-1973، وتطبيقا لهذا القرار سلمت الشركة محل الدراسة في سنة 1973 كل عمليات إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين وأصبحت الشركة محل الدراسة شركة تأمين كأي شركة.

و في سنة 1976 و بعد إقرار مبدأ التّخصص لشركات التأمين من قبل الدولة أصبحت كل شركة تغطي نوع واحد من الأخطار، فنجد:

–الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين تختص في تأمين الأخطار الصناعية؛

–شركة الجزائرية للتأمين تختص في تأمين الأخطار العامة؛

–الشركة المركزية لإعادة التأمين تختص في إعادة التأمين.

و بهذا و منذ سنة 1976 بدأت الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين بممارسة كافة عمليات التأمين الخاصة بالأخطار الصناعية إضافة إلى:

- تامين المسؤولية المدنية ذات الطابع الصناعي؛
- تامين الحرائق؛
- تامين النقل (جوى،بحري وبرى).

جـ- مرحلة ما بعد التخصص من سنة(1985م-1989م)

عرف تأمين النقل بالشركة محل الدراسة تطورا ملحوظا وهذا ما دفع بها إلى تسليم حافظة تأمين النقل للشركة الجزائرية لتأمين النقل ، وبموجب المرسوم 03-04-1985 أنشأت الشركة الجزائرية لتأمين النقل و احتفظت الشركة محل الدراسة

بحافظتها للأخطار الصناعية، كما تبع ذلك رفع مبدأ التخصص في سنة 1989 واتجهت الشركة من جديد إلى إعادة هيكلة نفسها وإلى تطوير حافظتها في تأمينات النقل، السيارات، الأخطار المتعددة للمساكن و تأمين الأشخاص.

و مباشرة بعد استقلالية المؤسسات وإلغاء مبدأ التخصص لشركات التأمين كان من المفروض أن يشهد التأمين منافسة وتطورا كبيرا، إلا أنه حدث العكس حيث لوحظ انكماش نمو نشاط التأمين خاصة في الفترة الممتدة بين 1991م-1995م وهذا ما جعل الدولة والوزارة الوصية تفكر في إجراء تعديل للقوانين التي تنظم نشاطات قطاع التأمين، فكان ذلك بإصدارالأمررقم 07/95 المؤرخ فى25-1-01-1995 والذي أحدث تغييرات عميقة لها

علاقة مباشرة مع التوجه نحو اقتصاد السوق، وما ميز هذا القرار هو إلغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين، وإنشاء بعض الآليات الجديدة لتنظيم ومراقبة أكثر لهذا النشاط والسماح للخواص والشركات الأجنبية بممارسة عمليات التأمين داخل الجزائر.

وبهذا أصبحت تنشط في محيط تنافسي يسمح بتحسين جودة الخدمة من جهة وتنمية السوق من جهة أخرى وفى نفس السنة أي سنة 1995 تخلت الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين عن حافظتها في تامين قطاع قروض التصدير للشركة الجزائرية للتامين و ضمان الصادرا ، غير أنه بموجب المرسوم التنفيدى رقم 95/344 المؤرخ فى 30-10-1995 المتعلق برأس المال الإجتماعى الأدنى لشركات التأمين سمح للشركة محل الدراسة باستعادة مكانتها فيما يخص فرع إعادة التأمين، وبذلك في سنة 1998 استرجعت نشاطها بأكمله كشركة جزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

- **خصائص الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين :**

ترتكز خصائص الشركة على مايلي:

أ- الشبكة التجارية (شبكة التوزيع):

شبكة التوزيع في شركة التأمين تنقسم إلى شبكة مباشرة وأخرى غير مباشرة.

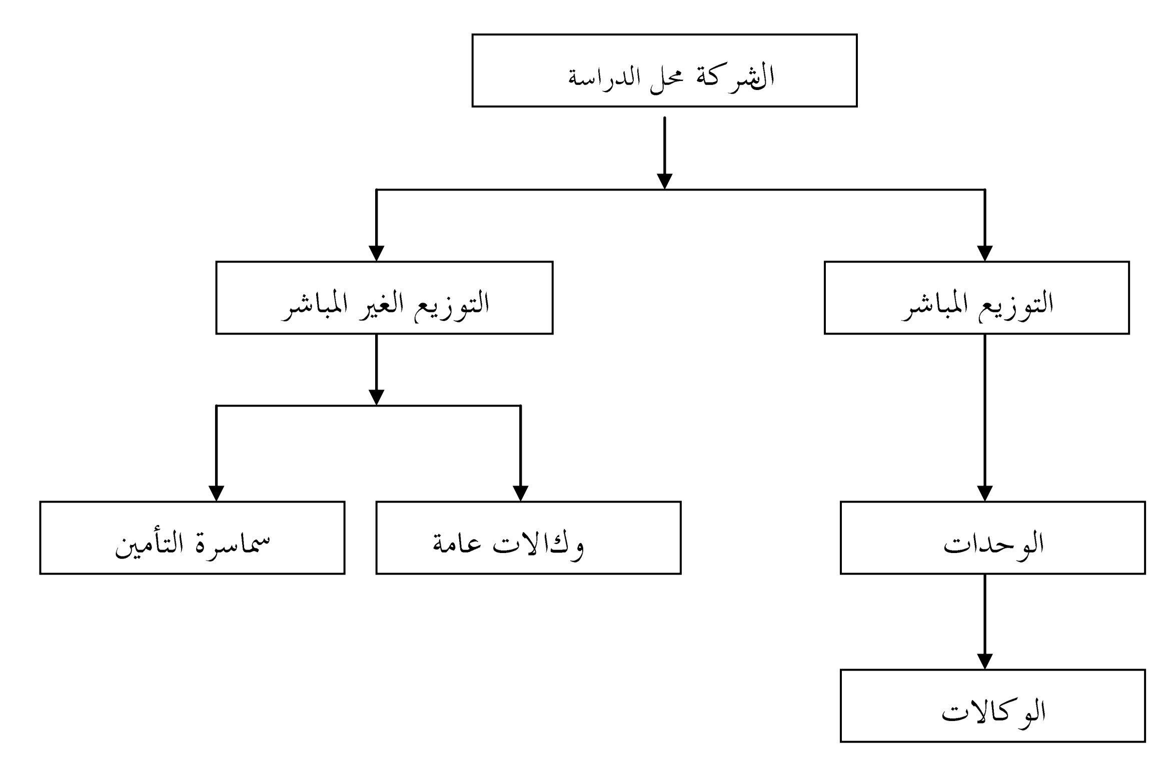
- الشبكة المباشرة: التوزيع موجه لوكالات الشركة، وهذا من غير وسطاء التأمين هذه الوكالات تعدادها الحالي 83 وكالة يسيرها عمال الشركة موزّعة عبر التراب الوطني(أنظر الشكل رقم **(12.IV)**.

حيث تكون هذه الوكالات تابعة لوحدة معينة، فللشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين تحتوي على خمس وحدات هي:

- وحدة الجزائر "الشراقة " 16 وكالة؛
- وحدة الجزائر" بوزريعة" 15 وكالة.
- وحدة قسنطينة 11 وكالة.
- وحدة عنابة 22 وكالة.
- وحدة وهران 19 وكالة.

- الشبكة غير المباشرة :تحوي 37 وكيلا للعملاء والوسطاء عبر التراب الوطنى بالإضافة إلى 4 من سماسرة التأمين.

الشكل رقم (IV- 12):الشبكة التجارية للشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين



المصدر: وثائق الشركة.

ب- الإعلام الآلي:

الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التامين تستثمر موارد عدة للإعلام الآلي، مثل إقتناء الأجهزة، وإنتاج برامج آلية و كذلك تكامل شبكة إعلامية، وكذا مكانة جدّ فعالة في ميدان سمي نظام التأمين ولذلك التسيير مركز على عمليات التأمين بهدف الوقوف في وجه المنافسة للاستمرار.

ج- العلاقات الدولية:

تعتبر الشركة محل الدراسة عضوا فعال في المنظمات الدولية التالية:

- ❖ منظمة التأمينات الإفريقية؛
- ❖ الاتحاد العام للتأمينات العربية؛
- ❖ الفدرالية (الاتحاد) الأفروآسيوية للتامين و إعادة التأمين؛
- ❖ المكتب البحري الدولي (لندن).

وتهدف الشركة محل الدراسة من خلال هذه العلاقات إلى تحسين خدماتها، وهذا بتبادل الخبرات مع المنظمات الخارجية للتأمين.

أما فيما يتعلق بالمستخدمين فسياسة الشركة للموارد البشرية اتسمت عام 2007 بعدة إجراءات هامة فيما يتعلق بوظيفة الموارد البشرية، مما أتاح تحسين الرقابة في مجال الإدارة والتكوين.

وتمثلت هذه الإجراءات أساسا فيما يلي :

- **الإجراءات الإدارية** :

حيث **الشركة محل الدراسة** في عام 2007 وضعت إجراءات جديدة لإدارة الموارد البشرية من أجل تنظيم وتحسين الجوانب التالية :

- إجراءات لمنح وإدارة الرواتب السلفيات ،
- إجراءات التوظيف ،
- تخصيص قروض للمنافع والحماية الاجتماعية ،
- طريقة الحساب والشروط لمنح هذه المنح الجديدة ،
- من حيث كيفية احتساب الخبرة المهنية ؛

–طريقة حساب وتوزيع تعويضات الإجازة السنوية،

–تشكل فترة للتقييم (التوظيف والتعيين.. الخ).

و قد تم نشر هذه الإجراءات على نطاق واسع في جميع الهياكل الأساسية للشركة.

- **برمجيات إدارة الموارد البشرية:**

إعداد برمجيات جديدة لإدارة الموارد البشرية وتطويرها داخليا ، ويطبق هذا الإجراء على مستوى المقر منذ أفريل 2006. أما الاستخدام الواسع النطاق في الفروع فقد بدا في جانفي 2008، وهذا من خلال، تكوين المديرين والمستخدمين حيث نظمت بالاشتراك بين وحدة تنمية الموارد البشرية ونظم المعلومات الإدارية .

- **لوحة القيادة للموارد البشرية:**

وهي أداة شهرية تهتم بالمجاميع الرئيسية في إدارة الموارد البشرية ، مثل التوظيف ، والتغيب ، وحركة الموظفين ، والتدريب... الخ

و الجدول التالي يبرز لنا توزيع المستخدمين:

الجدول رقم (IV - 10): توزيع المستخدمين حسب الوظيفة

الهيكل	الإطارات المسيرة	إطارات الإدارة	إطارات العليا	الإطارات المتوسطة	مستخدمين de maîtrise	مستخدمين d’exécution	الأهداف العامة	%
المقر	2	9	58	100	73	30	272	17%
الشراقة		1	34	159	82	44	320	20%
عنابة		1	28	117	104	52	302	18%
وهران		1	29	85	94	107	315	19%
قسنطينة		1	25	68	49	40	183	11%
بوزريعة		1	28	123	60	41	253	15%
المجموع	**2**	**14**	**202**	**652**	**462**	**313**	**1645**	**100%**
%	**0,12%**	**0,88%**	**12%**	**40%**	**28%**	**19%**	**100%**	

Source: **La CAAR, Rapport de Gestion du Conseil d’Administration Exercice 2007, p**26

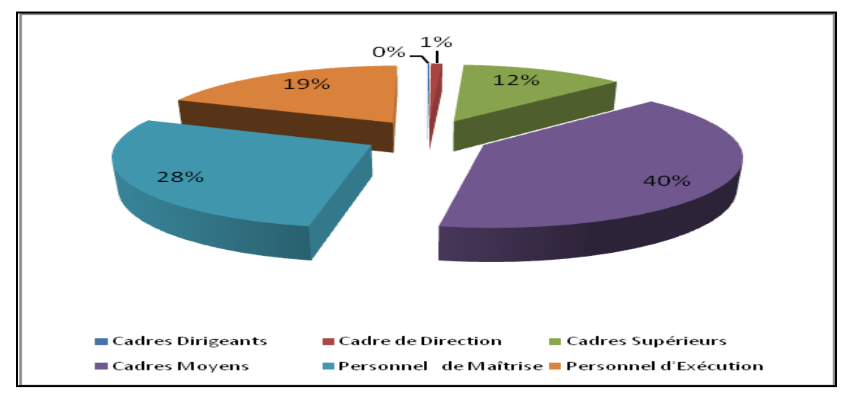
حيث يتصح لنا من خلال الجدول السابق أن الحجم الكلي للقوى العاملة للشركة في نهاية السنة المالية 2007 كان يبلغ 1645موظفا مقارنة بسنة 2006 حيث كان يقدر بـ 1680، و هذا بانخفاض قدر بـ 35 موظفا، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى الاشتراك في نقل الحرس المدني و الأمن إلى شركة AMNAL في أكتوبر 2007، أما النظرة من الناحية الهيكلية لتشكيلة الموظفين

فتوضح لنا أن نسبة الإطارات بلغ 53 ٪ ما يعادل 870 إطارا، إذ يشكل الجزء الأكبر من إجمالي الشركة.

كما أن عدد الموظفين المتعاقدين قد انخفض بشكل كبير جدا، و هذا في الواقع راجع للسياسة الجديدة للتوظيف التي تم إنشاءها لتعميم علاقة العمل وخاصة بالنسبة للمترشحين على المستوى الجامعي، وتجدر الإشارة إلى أن الشركة وضعت خطة تقديرية للتوظيف للسنوات 2007 و 2008 و 2009، وذلك وفقا للاحتياجات الحقيقية للشركة.

وللتوضيح أكثر لبيانات الجدول أعلاه إليك الشكل التالي:

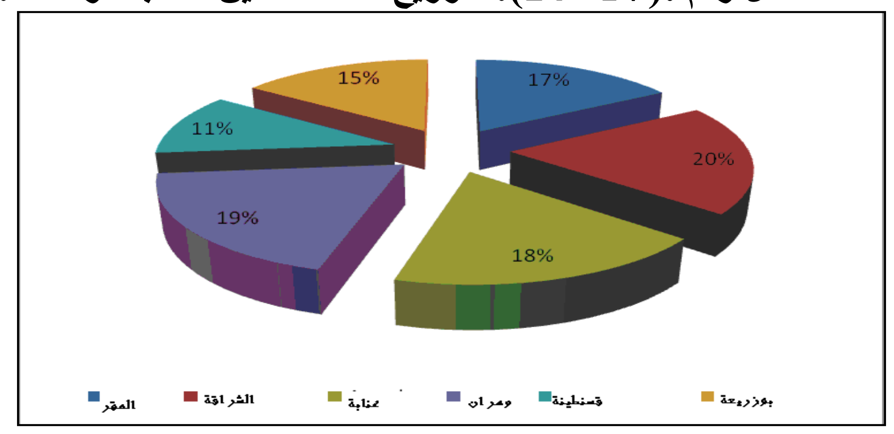
الشكل رقم (IV - 13): توزيع المستخدمين حسب الوضعية الوظيفية



Source: Rapport Annuel 2007,p36.

والشكل الآتي يوضح توزيع المستخدمين حسب الوحدات:

الشكل رقم :(IV - 14): توزيع المستخدمين حسب الوحدات.



المصدر:من إعداد الطالبة

إذ يتضح لنا أن وحدة الشراقة تحوي أعلى نسبة توظيف حيث قدر بـ20 % و تليها وحدة وهران بنسبة 19 % .

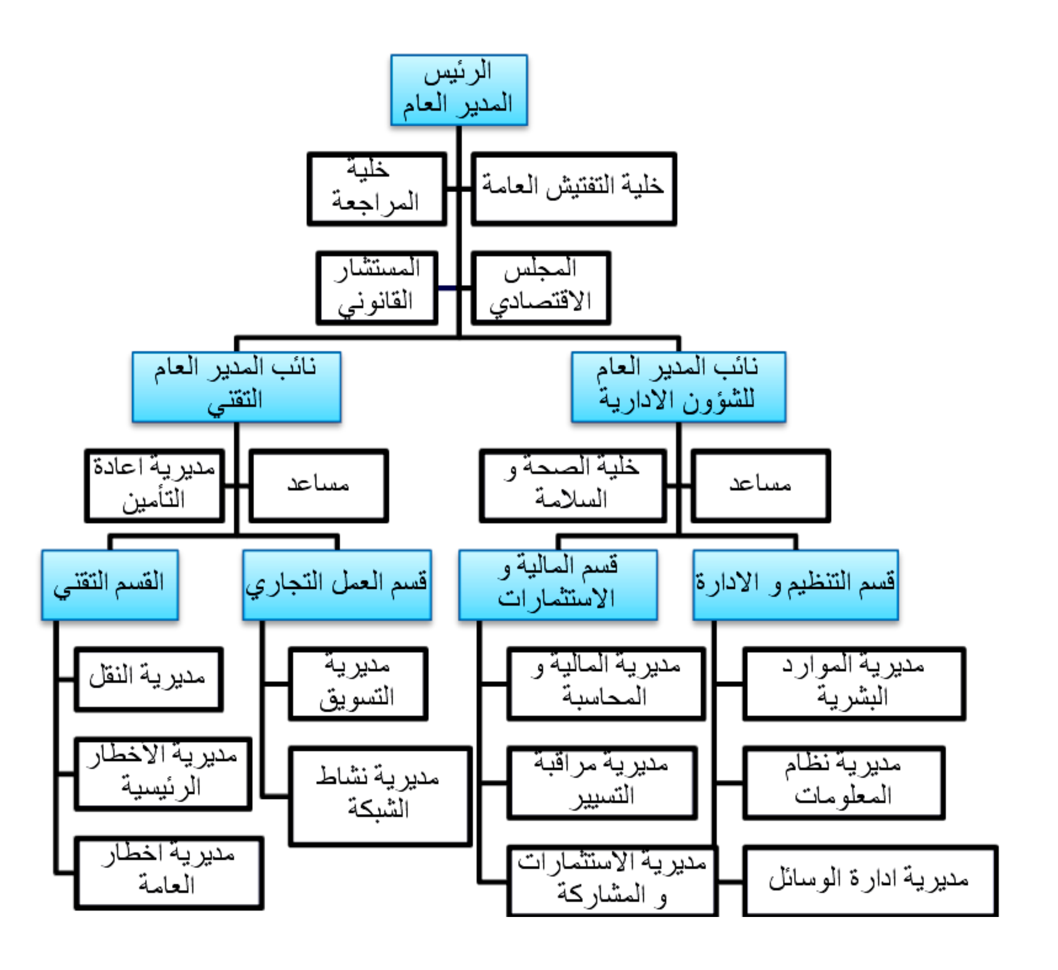
المطلب الثاني:المنظومة الهيكلية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

يقع المقر الاجتماعي للشركة محل الدراسة بالجزائر العاصمة حيث يمثل الجهاز المركزي للشركة.

لقد تطور هيكل الشركة محل الدراسة من هيكل توظيفي إلى هيكل تنظيمي فالهيكل التنظيمي هو مخطط توظيفي لهيكل الشركة يبين أجهزتها الإدارية ومختلف الوظائف المتعلقة بنشاط هذه الشركة.

المديريات: تنظيم شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين يكون من هيكل عملي، لدينا الرئيس المدير العام على رأس الشركة مدعم بمجلس مستشارين تقسم شركة **محل** الدراسة إلى 12 مديرية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(16-IV): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين



المصدر: وثائق الشركة.(أنظر الملحق رقم 01)

المطلب الثالث: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

تقوم شركة بجملة من المهام و الوظائف و هذا لتحقيق أهدافها المسطرة.

✓ **أولا: المهام:**

المهام الأساسية للشركة محل الدراسة تدور حول ثلاثة وظائف أساسية هي:

1- ممارسة كل عمليات التأمين: و هي التأمينات الخاصة بالأنواع الثلاثة التالية:

- الحرائق والأخطار المشتقة؛
- المسؤوليات المدنية ؛
- الأخطار المتعددة ذات الطابع الصناعي؛

- النقل الجوى، البحري والبرى؛
- تأمين السيارات والأخطار المتعددة المساكن والحرفيين؛
- تامين الاشخاص.
- **2- ممارسة عملية إعادة التامين:** الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تحتوى على مديرية إعادة التأمين المركزية منذ 1963.

في مجال إعادة التأمين تميزت سنة 2007 بالحفاظ على نفس المستوى من المبيعات مقارنة بالعام الماضي بــ 2.8 مليار دينار جزائري. إلى جانب المحافظة على مستوى المبيعات قد قللت الشركة محل الدراسة من الضغط لإعادة التأمين قد ارتفعت من 37 ٪ إلى 34 ٪ إلا انه لا بد من التذكير بنسبة 61 ٪ في عام 2005 ، مقابل 66 ٪ في عام 2007.

وعلاوة على ذلك ، تجدر الإشارة إلى التحسن في عام 2007 لتبلغ 585،3 مليون دينار ، بزيادة قدرها 7 ٪ عن العام السابق. ويعكس هذا التحسن في القدرة على المساومة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

3- التوظيفات المالية : الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بالإضافة إلى النشاطات الرئيسية للتأمين وإعادة التأمين تقوم حاليا بالعديد من التوظيفات المالية، حيث تقوم الشركة محل الدراسة بدور وسيط الدولة من جهة والنشطاء والمؤسسات من جهة أخرى، حيث تقوم أيضا ببيع سندات الخزينة العمومية، بالإضافة إلى هذا فهي تقوم بالمساهمة في العديد من رؤوس الأموال الشركات الأخرى .

و فيما يلي جدول يبين لنا حصة الشركة محل الدراسة في التوظيفات المالية 2006-2007.

جدول رقم (IV- 12): التوظيفات المالية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين لسنة 2006-2007

الوحدة: 1000 دج.

البيان	2006				2007				التغير	
	المبالغ	نسبة معدل الفائدة	النسبة	الفائدة	المبالغ	نسبة معدل الفائدة	النسبة	الفائدة	المبالغ	الفائدة
BTC(13/26S)	989.8	2.02%	9%	18.29	2 092,10	1,19%	19%	20,92	111%	14%
سندات لأجل1.2.3.5 سنوات	5351.80	3.30%	49%	180.2	4 456,50	3,17%	40%	176,88	-17%	-2%
سندات طويلة المدى 10/7سنوات	1266.1	4.98%	12%	59.86	1 530,00	4,91%	14%	74,34	21%	24%
باسم الدولة	**7607.60**	**3.41%**	**70%**	**258.35**	**8 078,60**	**3,20%**	**73%**	**272,14**	**6%**	**5%**
سندات سونلغاز	338	3.76%	3%	10.08	338,00	3,49%	3%	12,72	0%	26%
سندات الخطوط الجوية الجزائرية	100	4%	1%		100,00	4,91%	1%	4	0%	0%
سندات تيليكوم	50	3%	0%	1.5	50,00	3,00%	0%	1,5	0%	0%
سندات سيفيتال	250	3.87%	2%	9.15	250,00	3,85%	2%	9,63	0%	5%
سندات ENTP	100	3.3%	1%	1.8	140,00	3,46%	1%	3,41	40%	89%
سندات شركة أمريكا اللاتينية والكاريبي	50	3.87%	0%	0.88	50,00	3,85%	0%	1,93	0%	119%
مجموع السندات	**888**	**3.63%**	**8%**	**28.48**	**928,00**	**3,65%**	**8%**	**33,19**	**5%**	**16%**
DAT Dinars	1598	1.96%	15%	23.24	1 497,02	1,46%	13%	26,69	-6%	15%
DAT Devises	432.52	3.82%	4%	14	407,65	3,97%	4%	25,03	-6%	79%
Total DAT	2030.52	2.21%	19%	37.24	1 904,67	2,70%	17%	51,72	-6%	39%
السوق النقدي	300	1.49%	3%	7.75	200,00	1,91%	2%	1,88	-33%	-76%
المجموع العام	**10826.12**	**2.68%**	**100%**	**331.82**	**11 111,27**	**2,86%**	**100%**	**358,93**	**3%**	**8%**

Source: La CAAR, Rapport Annuel 2007,p23.

الزيادة التي سجلت في المنتوج المالي لسنة 2007 ناتجة عن إستراتيجية التوظيفات المالية المعمول بها في 2006، ففي الواقع هو موجه أساسا إلى الإنتاج المتوسط والمطبق في الأجل الطويل حيث تم عرض أحسن عائد و هناك تباين في المعدلات الأقل أهمية بالنسبة للمنتوج القصير المدى.

إن الصيغة الأولى في أجل التوظيفات بحصة 73 % مع نسبة زيادة 6.5% بالنسبة للسنة السابقة، و من جهة أخرى في 2007 ارتفعت استثمارات الشركة في

السندات بـ 5 % بالنسبة لسنة 2006 بمبلغ 928 مليون دج و هذا بفضل التوظيفات المحققة فيما يتعلق باقتطاعات شركة ENTP .

أما فيما يتعلق بحصص مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التامين في الشركات الأخرى فإليك الجدول الآتي:

جدول رقم (IV-13): حصص الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التأمين سنة 2007

الوحدة : مليون دج

اسم الشركة	قيمة المشاركة	نسبة المساهمة	الأرباح الموزعة
شركة أمنال	1,00	12,50%	0
افريقيا للطاقة المتجددة	79,55	1,07%	1.94
الشركة الجزائرية للتامين و ضمان الصادرات	39,00	10%	0
شركة تأمين المحروقات	933,24	33,33%	39,99
CNEP IMMO	108,60	33,33%	0
شركة سيح	813	6,33%	0
شركة واس الفا	4,29	33,00%	0
شركة ترست للتامين	-	0,00%	0
شركة إكسال	8,75	38,00%	0
ALPAP	28	14%	0
شركة ضمان القرض العقاري	30	1,93%	0
سوناطراك	200	4,80%	0
ABC	133,5	4%	0
SPDM	10.4	0%	-
IAHEF	1,20	4%	0
صيدال	52,82	2,11%	1,52
الأوراسي	7,00	0,47%	0,79
الرياض	0	0,00%	-
المجموع	**2 450,35**	**/**	**44,24**

Source:La CAAR, Rapport Annuel 2007,p22.

في نهاية سنة 2007 حصص الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التأمين في رأسمال الشركات قد ارتفع إلى 2450.35 مليون دج بنسبة زيادة قدرت بـ 13 % مقارنة بالسنة السابقة، هذه المساهمة حققت 44.2 مليون دج كأرباح.

النمو في المساهمات في الجزائرية للتامين و إعادة التأمين راجع إلى الزيادة الكبيرة في مساهمتها في شركة تامين المحروقات و هذا بنسبة مساهمة 33 % بمبلغ 933.24 مليون دج في سنة 2007 و هذا ناتج عن قرار AGO في ندوة 07-01-2007 .

نشاط المساهمات للشركة محل الدراسة فيما يتعلق بسنة 2007 يتلخص في:

- حصة مساهمة محل الدراسة في رأسمال شركة ترست بلغ 315 مليون دج مع تسديد لآخر تسبيق بـ 150 مليون دج.
- معدل مساهمة محل الدراسة في رأسمال شركة ضمان القرض العقاري انخفض إلى 1.93 % في 2007.
- سيولة شركة SPDIM.
- مساهمة شركة محل الدراسة في رأسمال شركة واس الفا في 2007 و هذا بـ 33 % مع مبلغ 4029 مليون دج.

و للتوضيح أكثرا و محاولة منا لإبراز النشاط المالي لشركة محل الدراسة إليك الجدول التالي و الذي يبرز انشاط المالي للشركة (المساهمات و التوظيفات المالية) خلال 2006-2007.

جدول رقم (IV-14): تطور النشاط المالي للشركة الجزائرية للتامين و إعادة التأمين

الوحدة:مليون دج

البيان	2006		2007		التغير %	
	المبالغ	المنتوج	المبالغ	المنتوج	المبالغ	المنتوج
المساهمات	2 170,62	3,97	2 450,35	44,24	13%	1014%
التوظيفات المالية	10 826,12	331,82	11 111,27	358,93	3%	8%
المجموع	**12 996,74**	**335,79**	**13 561,62**	**403,17**	**4%**	**20%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (IV-13).

إن متابعة سياسة التوظيفات المالية المتبناة من قبل الشركة محل الدراسة قد جاءت بثمارها في سنة 2007 حيث حققت ارتفاع قدر بـ 20 % في الإنتاج المالي و هذا بمبلغ 403.17 مليون دج أما الصول المالية فبمبلغ 13.561 مليار دج وهذا بنسبة نمو 4% عن السنة السابقة.

✓ **ثانيا: أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين :**

تعمل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين على تحقيق مايلي:

- تقوية وضعيتها في سوق تامين المخاطر الصناعية وذلك بتوجيه القوى نحو الحفاظ على الأملاك الصناعية الوطنية؛
- تحسين الإنتاجية من طرف الأعوان وذلك بضمان أفضل تعويض لهم؛
- المحافظة على حصتها في السوق وهذا تحت عامل المنافسة بعد إزالة التخصص على التأمينات،حيث في هذا الإطار الشركة محل الدراسة مجبرة على التوجه نحو تغطية مخاطر جديدة، وهي كذلك تخطط من أجل المحافظة على 27% من حصصها المحققة في السوق؛
- ضمان مرد ودية رؤوس الأموال المستثمرة؛
- تطوير فروع التأمينات الجديدة كتامين النقل، تأمين الأشخاص والسيارات؛
- تطوير السياسة التسويقية والموارد البشرية والمادية؛
- تحديث التسيير بواسطة إدخال الإعلام الآلي وتطوير السياسة التسويقية.

المطلب الرابع: رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال سنتي 2006-2007

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل توزيع رقم أعمال الشركة محل الدراسة خلال 2006-2007 و هذا بأخذ قيمة رقم الأعمال المدون في التقرير السنوي للشركة لسنة 2007 بدل قيمة رقم الأعمال المدون في جدول حسابات النتائج لكون التقرير السنوي يحتوي على توزيع رقم الأعمال حسب الفروع و الذي يمكننا من التحليل.

جدول رقم (IV-15): جدول يوضح توزيع رقم الأعمال بالفروع للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال 2006-2007

الوحدة : 1000 دج.

الفرع	توزيع رقم الأعمال 2006	النسبة	توزيع رقم الأعمال 2007	النسبة	التغير07/06
الحريق	1 661 220	22%	1 802 655	22%	9%
الهندسة	578 090	8%	799 016	10%	38%
المسؤولية المدنية	264 360	3%	286 867	4%	9%
أخطار متعددة وبسيطة	317 340	4%	260 793	3%	-18%
الكوارث الطبيعية	291 340	4%	311 314	4%	7%
تأمين عل النقل	821 980	11%	800 662	10%	-2.6%
تأمين على السيارات	3 108 480	41%	3 397 093	42%	9%
تأمين على الأشخاص	529 870	7%	498 969	6%	-6%
المجموع	**7 572 680**	**100%**	**8 157 369**	**100%**	**8%**

Source :La CAAR, Rapport Annuel 2007,p13.

بلغ رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين 8.1 مليار دج في 2007 و هذا بمعدل زيادة قدر بـ 8% مقارنة بالسنة السابقة، و هذا الأداء الجديد راجع إلى النمو الكبير في فرع الهندسة بمعدل نمو قدر بـ 38% دون أن ننسى الارتفاع في فروع تأمين الحريق و المسؤولية المدنية والسيارات حيث تم تسجيل نسبة نمو قدرت بـ 9 % في جميع الفروع السابقة الذكر.

وكذا ارتفاع في فرع تامين الكوارث الطبيعية بنسبة 7 %.

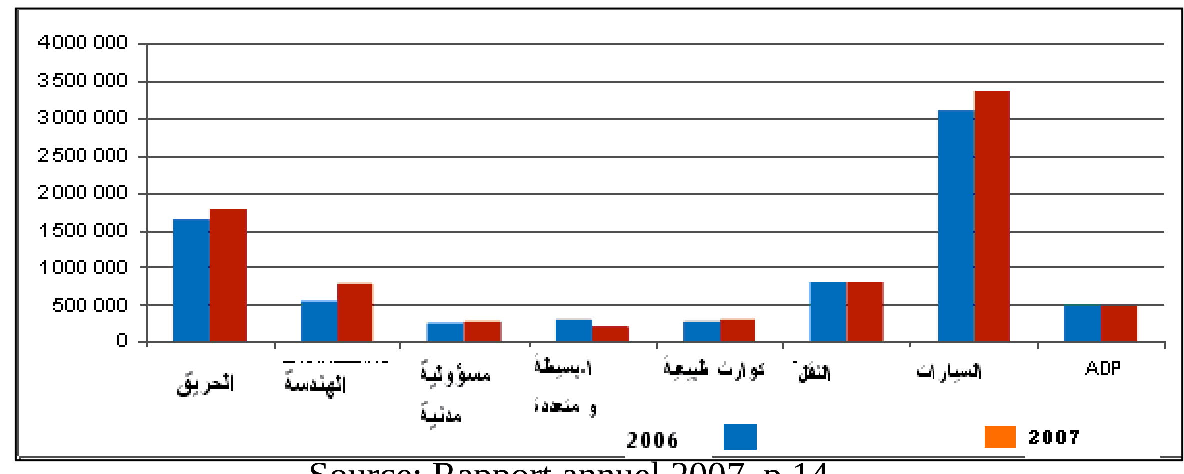
إن قوة الزيادة في فرعي الحريق و الهندسة المسجل خلال 2007 راجع للعلاقة الملائمة المحققة و هذا في إطار خطة الحماية للقطاع الاقتصادي للدولة.

كما أن شركة محل الدراسة قامت بالمشاركة فـــي مشاريع جديدة منها مشروع (لتحليه مياه البحر مستغانم. أما الزيادة في فرع السيارات بـ 7 % في 2007 فهي ناتجة عن الاستمرار في سياسة القروض المتطورة المطبق من قبل البنوك (قروض لشراء السيارات).

إلا انه و رغم الانخفاض في فروع الأخطار المتعددة والبسيطة و تأمين النقل و تأمين الأشخاص بمعدل -18%، -2.6%، -6 % على التوالي إلا أنه لم يؤثر بشكل كبير على نسبة النمو العام لرقم أعمال شركة محل الدراسة.

ومن خلال الشكل التالي سنحاول توضيح تطور الإنتاج خلال 2006-2007.

الشكل رقم(IV- 17): إنتاج الشركة لسنة 2006-2007حسب الفروع

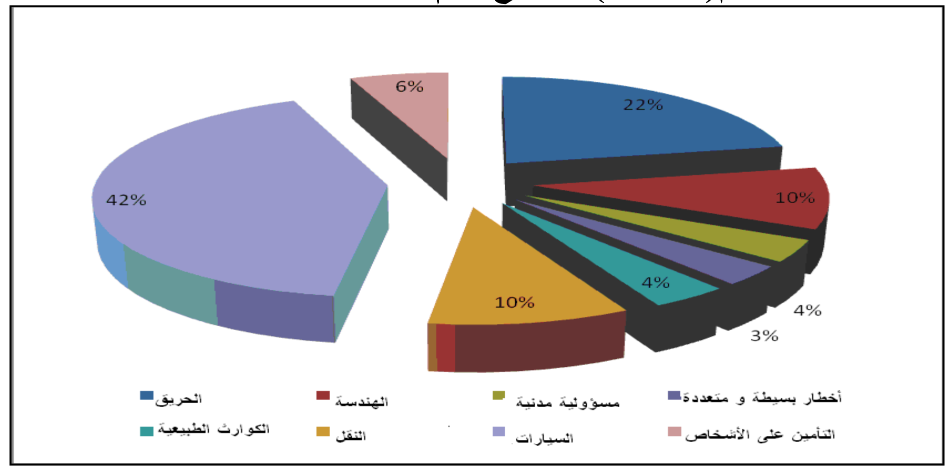


Source: Rapport annuel 2007, p 14

في سنة 2007 فرع السيارات حقق اكبر حصة حيث بلغت حصته 42 % ويليها فرع الحريق بنسبة 22% ثم فرعي الهندسة و النقل بنسبة 10 % لكل فرع أما فرع التأمين على الأشخاص، الإخطار البسيطة و المتعددة و تامين الكوارث الطبيعية والمسؤولية المدنية فقد سجلت نسبة 6%، 3% ،4% ،4% .

والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(IV- 18): توزيع رقم أعمال الشركة لسنة 2007



المصدر من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (IV-15).

المبحث الثاني: الموازنات التقديرية لسنة 2007

تعمل معظم شركات التأمين على تقدير النشاط التقني والنشاط المالي، حيث تعتمد في تقديراتها على نشاطها للسنة السابقة وكذا الأهداف والبرامج التي ستقوم بتطبيقها.

المطلب الأول: تقديرات النشاط التقني

I. تقديرات رقم الأعمال:

تقوم شركة الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين على عصرنه وتنمية الشركة وهذا بغية تحقيق أهدافها، والعمل الذي تقوم به في هذا المجال هو:

- تحسين نوعية التقديرات في جانب المبالغ وفي خطط التنفيذ؛
- احترام آجال التنفيذ فيما يتعلق بالاستثمارات المستهدفة؛
- الاهتمام أكثر بالجانب التعويضي وتصورات المشروع؛

1- رقم الاعمال السنوي:

قدر رقم الأعمال التقديري لسنة 2007 بـ 8,287 مليار دج بمعدل نمو 9% موزعة حسب الجدول التالي:

أ - حسب الوحدات:

الجدول رقم (16-IV):تقديرات رقم الأعمال السنوي لسنة 2007 بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: 1000 دج

الوحدة	2006 فعلية	تقديرات 2007	نسبة النمو بين 07/06
الشراقة	2 799 306	3 035 000	% 8
بوزريعة	2 361 258	2 570 000	%9
وهران	890 292	1 060 000	%19
قسنطينة	625 668	686 000	%10
عنابة	896 156	936 000	%4
المجموع	7 572 680	8 287 000	9

Source: La CAAR, Prévisionnel d’activité 2007,P36.

ب حسب الفروع:

الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين حددت كهدف زيادة رقم أعمالها على الأقل بنسبة 9 %، ويتم تحقيق هذا الهدف بتوجيه جهوداتها في المخاطر ذات المردودية المرتفعة وكذا المخاطر الصناعية ومنها تأمينات الحريق/ الهندسة و هذا مرافق بمخطط إنعاش النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يجب تنويع محفظتها ومحاولة التقليل من تأمينات السيارات للوصول للتوازن.

الجدول رقم(17-IV): تقديرات رقم الأعمال حسب الفروع لسنة 2007 بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: 1000دج.

الفرع	2006 فعلية	تقديرات 2007	سنة النمو المتوقع بين 07/06
االحريق	676 140	1 830 000	%10
مسؤولة مدنية	60 940	777 000	%34
الهندسة	120 600	282 000	%7
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	57 360	293 000	%8
أخطار الكوارث الطبيعية	915 040	300 000	%3
مجموع IARD	297 960	3 482 000	%12
النقل	1 909 720	870 000	%6
السيارات	217 900	3 345 000	%8
ADP	3 340 620	590 000	%11
المجموع	7537619	8 287 000	%9

Source: La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P

2- نشاطات وكلاء العامون:

الجدول رقم(IV- 18): تقديرات نشطات وكلاء العامون لسنة 2007 بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: دج1000

البيان	2006 فعلية	تقديرات 2007	نسبة النمو المتوقع
إنتاج AGA	1307348	1503000	%15

Source: La CAAR, prévisionnel d'activité 2007,P38.

II. تعويضات للتسديد:

هدف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في الآجال المتوسطة هو تخفيض مخزون المطالبات بالنسبة للسنوات السابقة و بصفة أساسية فيما يتعلق بفروع السيارات المسجلة لعدد كبير في المطالبات.

حد تسوية المطالبات الفعلية في جميع الفروع يجب أن تكون ≤ 73% للقيام بذلك يجب:

- الاجتهاد والسرعة في معالجة ملفات التعويض / تطبيق اتفاقية خاصة بتأمين السيارات وقعت بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمين و الشركة الجزائرية للنقل.
- الاستعمال الأمثل لخبرات المفتشين خاصين في التعويضات ؛
- تحسين النوعية وتوقيت تقييم خبراء الشركة الجزائرية للخبرة في التعويضات المسددة و هي شركة متخصصة في الخبرة و هذا من أجل مصداقية أحسن.

1 -تعويضات للتسديد المدفوعة:

في مجال التعويضات الهدف المحدد هو تخفيض مخزون ملفات المطالبات ويتم هذا من خلال قيام الشركة محل الدراسة بتحديد كهدف تسوية المطالبات بقيمة 3.5 مليار دج وهذا يتم بالاهتمام الخاص بفرع السيارات التي تسجل مخزون مطالبات عالية وهذا بتطبيق الإتفاقية بين الشركات ، استعمال فعال ل خبراء الشركة الجزائرية للخبرة في التعويضات المسددة والاهتمام بالشركات في حالة التصفية.

أ - تعويضات للتسديد المدفوعة حسب الوحدات:

الجدول رقم (IV- 19): تقديرات المطالبات المدفوعة لسنة 2007 حسب الوحدات بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة:1000دج.

الوحدة	فعلية 2006	تقديرات 2007	التغير المتوقع 07/06
الشراقة	853 796	934000	%9
بوزريعة	487 551	582000	%19
وهران	428 601	349000	%19-
قسنطينة	337 800	409000	%21
عنابة	530 849	927000	%18
المجموع الوحدات	**2 638 597**	2901000	%10
مصدر غير مباشر	702 023	639000	%9-
المجموع	**3 340 620**	3540000	%6

Source: La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P40.

ب - تعويضات للتسديد المدفوعة حسب الفروع:

الجدول رقم(IV- 20): تقديرات المطالبات المدفوعة لسنة 2007 حسب الفروع بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة:1000دج

الفرع	2006 فعلية	تقديرات 2007	التغير المتوقع 07/06
االحريق	676 140	842000	%25
مسؤولة مدنية	60 940	131000	%115
الهندسة	120 600	57000	%53-
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	57 360	43000	%25-
مجموع IARD	915 040	1073000	%17
النقل	297 960	450000	%51
السيارات	1 909 720	1800000	%6-
ADP	217 900	217000	%0.4-
المجموع	**3 340 620**	**3540000**	**%6**

Source: La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P41.

2 -معدل تسوية_تعويضات للتسديد:

يجب الوعي بأهمية تحقيق معدل تسوية جيد فيما يتعلق بانتقاء الأداء، الشركة تبذل جهود معتبرة لتحقيق معدل تسوية يقدر بـ 85% في جميع الفروع ومن أجل القيام بذلك يجب عليها الاجتهاد والسرعة في معالجة ملفات التعويضات.

أ - تقديرات معدل تسوية_تعويضات للتسديد حسب الفروع:

الجدول رقم(IV- 21): تقديرات تسوية المطالبات المدفوعة لسنة 2007 حسب الفروع بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: .دج1000

الفرع	2006	تقديرات2007	الزيادة المتوقعة
االحريق	%93	%77	%77
مسؤولة مدنية	%114	%83	%83
الهندسة	%85	%75	%75
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	%.97	%86	%83
مجموع IARD	%97	%80	%80
السيارات	%72	%80	%79
النقل	%65	%79	%80
تأمينات الأشخاص	%98	%103	%103
المجموع	%83	%85	%85

Source: : La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P42.

ب - حسب الوحدات:

الجدول رقم(IV- 22): تقديرات تسوية المطالبات لسنة 2007 حسب الوحدات بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: .دج1000

الوحدة	2006 فعلية	تقديرات2007
الشراقة	%56	%73
بوزريعة	%81	%76
وهران	%76	%73
قسنطينة	%91	% 92
عنابة	%115	% 113
المجموع الوحدات	%84	% 85
مصدر غير مباشر	%82	% 85
المجموع	%83	% 85

Source: : La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P42

3 -الاحتياطات السنوية لأخطار التعويضات للتسديد:

التعويضات للتسديد تعد ديون تقنية على الشركة و تخفيضها القيمة يساعد الشركة على تحسين نتيجتها.

و لسنة 2007 الشركة محل الدراسة ثبتت كأهداف تقليص ديونها التقنية ليصل إلى 10162,75 مليون دج بنسبة تغير قدرت بـ - 15% مقارنة بالسنة السابقة حيث أنه عند التسديد تلغى المؤونة.

أ -حسب الوحدات:

الجدول رقم(IV- 23): تقديرات الاحتياطات السنوية للاخطار SAP لسنة 2007 حسب الوحدات بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: 1000 دج.

الوحدة	2006 فعلية	تقديرات2007	التغير المتوقع
الشراقة	2 447 870	1994000	%19-
بوزريعة	4 110 363	3633068	%12-
وهران	1 126 126	492238	%56-
قسنطينة	555 098	530750	%4-
عنابة	2 044 887	2418375	%18
المجموع الوحدات	10 284 344	9068431	%12-
مصدر غير مباشر	1 723 006	1094317	%36-
المجموع	12 007 350	10162748	%15-

Source: La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P43

ب -حسب الفروع:

الجدول رقم (IV- 24): تقديرات الاحتياطات السنوية للاخطار SAP لسنة 2007 حسب الفروع بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006 الوحدة: 1000 دج

الفروع	2006 فعلية	تقديرات 2007	التغير المتوقع
الحريق	3 673 680	2686596	%27-
الهندسة	575 900	184806	%3-
مسؤولة مدنية الهندسة	1 227 550	478114	%17-
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	835 060	702266	%16-
النقل	1 154 700	995141	% 14--
السيارات	4 377 150	3913098	%11-
ADP	163 310	202727	24%
المجموع	**12 007 350**	10162748	%15-

Source:La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P43.

.

III-إعادة التأمين:

اشتملت أهداف الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خلال سنة 2007 على:

- زيادة قدرات إعادة التأمين بالنسبة لــلشركة محل الدراسة طبعا تتناسب مع زيادة رقم الأعمال.
- تعزيز القدرة التفاوضية للشركة على إعادة التأمين بهدف الحصول على شروط أفضل.

إذ أن سياسة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التامين لسنة 2007 يركز على تعزيز القدرة التفاوضية وقدرات التموقع لــلشركة في الداخل وبعدها على المستوى الدولي.

1 -الأقساط المتنازل عليها في إعادة التأمين:

الجدول رقم(IV- 25): تقديرات أقساط إعادة التأمين المتنازل عليها لسنة 2007 حسب الفروع بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: .1000 دج

	2006 فعلية			تقديرات 2007		
الفرع	الأقساط المصدرة	الأقساط المتنازل عنها	معدل التنازل	الأقساط المصدرة	الأقساط المتنازل عنها	معدل التنازل
الحريق	1708477	1322510	%77	1 480 021	1 345 639	91%
الهندسة	599686	554099	%92	852 672	716 531	84%
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	132000	116221	%88	133 532	118 546	89%
تأمينات أدوات	151680	188326	%124	240 000	240 000	100%
تأمينات الأشخاص	25641	20359	%56	19 904	19 904	100%
النقل	590280	577839	%98	100	100	85%
المجموع	3202004	2779355	%87	694 417	593 519	**89%**

Source: La CAAR, Prévisionnel d’activité 2007,P45

2 -عمولة إعادة التأمين المقبوضة:

عمولة اعادة التامين هي عبارة عن المبالغ المحصل عليها مقابل التنازل عن الاقساط التجارية و توظيفها للاخطار في شركات اعادة التامين.

الجدول رقم (IV- 26): تقديرات عمولة إعادة التأمين المقبوضة لسنة 2007 حسب الفروع بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: 1000دج.

الفرع	2006 فعلية			تقديرات 2007		
	أقساط إعادة التأمين المصدرة	عمولة مقبوضة	معدل العمولة	أقساط إعادة التأمين المصدرة	عمولة مقبوضة	معدل العمولة
االحريق	1322510	255976	%19	1 345 639	262 342	19%
الهندسة	554099	110262	%23	716 531	207 794	29%
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	116221	22331	%20	118 546	22 438	19%
تأمينات الأشخاص	20359	18833	%10	260004	27077	9%
النقل	577839	134609	%22	593 519	138 948	23%
المجموع	**2779355**	**546941**	**%20**	**3 034 239**	**658 600**	**22%**

Source : La CAAR, prévisionnel d'activité 2007,P45.

المطلب الثاني: تقديرات النشاط المالي

I - التوظيفات:

الجدول رقم(IV- 27): تقديرات التوظيفات لسنة 2007 بناءا على نتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة: 1000دج

البيان	2006		تقديرات 2007		التغير%	
	المبالغ	الفائدة	المبالغ	الفائدة	المبالغ	الفائدة
BTC	989 800	18 290	1 896 100	19 856	92%	9%
سندات لأجل1.2.3.5 سنوات	5 351 800	180 200	4 456 500	176 044	-71%	-2%
سندات طويلة المدى 10/7سنوات	1 266 000	59 860	1 530 000	80 789	21%	35%
باسم الدولة	**7 607 600**	**258 350**	**7 882 600**	**276 689**	**4%**	**7%**
سندات	888 000	28 480	888 000	33 065	0%	16%
DAT	2 030 520	37 240	2 414 285	45 384	19%	22%
السوق النقدي	300 000	7 750	483 000	1 884	61%	-76%
المساهمات و الأسهم	2 170 620	5 970	2 327 058	42 310	7%	609%
المجموع العام	**12 996 740**	**337 790**	**13 994 943**	**399 333**	**8%**	**18%**

Source: : La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P51.

إستراتيجية التوظيفات لسنة 2006 استمرت في سنة 2007، حيث في مجال الأسهم و المساهمات للشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين في سنة 2007

ستضاعف من مساهماتها في رأسمال شركة تأمين المحروقات وهذا بمبلغ تقديري 333 مليون دج.

II النفقات العامة:

الجدول رقم(IV- 28): تقديرات النفقات العامة لسنة 2007 حسب طبيعة المصاريف بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

الوحدة:1000دج.

طبيعة المصاريف	2006 فعلية	تقديرات 2007	التغير المتوقع%
المواد واللوازم المستهلكة	58 040	44 300	%-24
الخدمات	158 110	159 196	%-0.007
مصاريف المستخدمين	953 430	1 025 375	%8
الضرائب	169 270	154 146	%-9
التكاليف المالية	263 810	72 334	%-73
التكاليف متنوعة	34 000	31 436	%8-
المجموع	**1 636 660**	**1 486 787**	**%-9**

Source: La CAAR, Prévisionnel d'activité 2007,P53

لـ 2007 ستحاول شركة الاستقرار في المصارف التشغيل أما في مجال الخدمات فشركة بدأت في 2007 التدقيق في إعادة التأمين و أيضا باعتبار تدقيق التسيير بدأ القيام به من طرف الوكلاء العامون حيث في هذه السنة ستحاول الشركة زيادة مصاريف المستخدمين وهذا بنسبة نمو 8 % وهذا في إطار زيادة الأجور المقررة من طرف السلطات العمومية وأيضا ناتج عن الزيادة في الإنتاج مما تطلب زيادة المستخدمين وكذا زيادة مردودية الشركة.

III - الاستثمارات:

شركة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تحاول تحقيق في سنة 2007 استثمارات مهمة من أجل تعزيز شبكة التوزيع مع زيادة رقم أعمالها وهذا من أجل تقوية صورة الشركة وهذا من خلال:

- إنشاء مجموعة من المحلات من أجل وكالات جديدة التابعة لوحدة الشراقة نجد (الجزائر ، بجاية) أما بالنسبة لبوزريعة (مدية) أما وهران (أرزيو، بشار) وهذا في إطار برنامج تنمية الشبكة.

-تجديد شبكة الإعلام الآلي (الجزء الثاني).

وهذا حسب طبيعة الاستثمارات:

الجدول رقم(IV- 29): تقديرات الاستثمارات لسنة 2007 بناءا على النتائج الفعلية لسنة 2006

البيان	2006فعلية	تقديرات 2007	نسبة التغير المتوقع
مصاريف اعدادية	35 032	22286	%36.38-
قيم معنوية	0	4	–
الأراضي	891	0	–
معدات الإنتاج	84 786	419 102	%1
معدات اجتماعية	1 227	5800	%394.3
استثمارات قيد الانجاز	356 083	133 296	%62.57-
المجموع	**478 019**	**580 488**	**%21.44**

Source: : LA CAAR, Prévisionnel d’activité 2007,P56.

أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين هو زيادة استثماراتها بنسبة 21 و هذا من خلال استمرار جهودها لزيادة و تعزيز شبكتها وضمان المتابعة المنتظمة للبيانات و الميزانيات المستخدمة و هذا من خلال:

- تحسين جودة التقديرات في جانب المبالغ سنة تحقيقها للأهداف؛
- احترام آجال تحقيق الاستثمارات المسجلة.

المطلب الثالث : تحليل الانحرافات لسنة 2007.

في السياق العام تميزت هذه السنة بمنافسة قوية ونتائج نهاية 2007 تبدو مواتية لـ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين القوى المحركة للتطوير والتحديث التي بدأت في إطار تنفيذ خطة عمل 2008/2005 المتبناة من قبل الشركة قد تواصل في عام 2007. من حيث الأرقام أولا، فإن مستوى الأقساط وصل إلى 8,086 مليار دج ، لتقدير 8,290 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة تحقق بـ 98 ٪ من الأهداف وبمعدل نمو قدر بـ 7 ٪ مقارنة مع العام السابق ، وهذا رقم قياسي جديد يعكس نجاح الخطة الاستراتيجية الجديدة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والتي تقوم على ركيزتين هما الحكم الرشيد وجودة الخدمة.

إن هذا التحسن يعكس الجهود المبذولة من قبل فريق CAAR وهذا بزيادة مردودية الفروع مشتركة بصفة خاصة و الشركة عامة، هذا الأداء يجب أن يكون مصحوبا بانخفاض في الخسائر الناتجة عن العام الحالي ، ومراقبة التكاليف وتحسين النتائج المالية.

و هذا ببذل جهد خاص قد بدأ منذ العام الماضي خاصة في فرع الهندسة الذي يعد واحدة من أفضل دعامة للنمو. هذه الجهود قد أتت بثمارها ، حيث أن هناك زيادة كبيرة (63 ٪) لعام 2007 مقارنة بسنة 2006، - عام 2007 يتسم أيضا بالحفاظ على التوازن العام ، مما يؤكد سلامة الوضع المالي للشركة، وأخيرا، فإن أهم الأعمال في عام 2007 :

- إطلاق برنامج تحقيق الاستقرار لنظام معلومات ؛
- إتمام تجديد الحواسيب ؛
- تنفيذ الدليل الجديد لعقود الشراء ؛
- وضع وتنفيذ نظام جديد لإدارة الاستثمارات وتبني أسلوب الجرد ؛
- وضع وتنفيذ دليل إجرائي جديد لإدارة المحفوظات ؛
- الانتهاء من دراسة حول إعادة تشكيل وإعادة تنظيم شبكة الشركة؛
- وضع وتنفيذ الإجراءات الإدارية الجديدة لمنح القروض الاجتماعية ، IEP ، علاوة الجهد ، والإجازة السنوية ، ودفع الرواتب والتوظيف.

- **تحليل النشاط التقني:**

1- رقم الاعمال:

رقم الاعمال الفعلي لمجموع الفروع لبسنة 2007 بلغ 8,086 مليار دينار جزائري في بنسبة تطور7 ٪ على العام السابق.

هذا الأداء كان راجعا للعوامل التالية:

- زيادة بـ 63 ٪ في فرع الهندسة ، والذي يرجع الى تحقيق العديد من المشاريع في تأمين جميع مخاطر البناء ، و كذا تسجيل معاملات جديدة في إدارة تطوير الأعمال ؛
- مواصلة الاتجاه التصاعدي في فرع السيارات مع زيادة بنسبة 7٪ ؛

ونلاحظ أيضا التقدم المحرز في فرع النقل الذي وصل تقريبا الى أهدافه، على عكس فرع تأمين الحريق الذي سجل انخفاضا ب - 3٪. ويرجع ذلك إلى تجديد بوليصة سوناطراك لمدة 6 أشهر، والشيء نفسه ينطبق على فرعي "الأخطار المتعددة" و"الأخطار البسيطة" التي سجلت انخفاضا قدره - 14٪ مقارنة مع عام 2006.

أما حسب الوحدات ، وحدة عنابة سجلت أفضل أداء بنسبة زيادة قدرت بـ 22 ٪ تليها وحدتا بوزريعة و وهران بتسجيل نسبة نمو بـ 9٪ و 6٪.

وتجدر الإشارة إلى أن وحدتي بوزريعة وعنابة قد حققا أهدافهما لعام 2007.

وأخيرا ، فإننا نلاحظ أن إنتاج **الوكلاء العامون** قد ارتفع ارتفاعا ملحوظا بنسبة 11 ٪ بالمقارنة مع عام 2006، و بنسبة تحقيق الأهداف قدر بـ 96 ٪.

أ - حسب الوحدات:

الجدول رقم(IV- 30): نتائج رقم الأعمال المحققة في 2007 حسب الوحدات ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج.

البيان	ما تم تحقيقه في 2007	تقديرات 2007	نسبة التحقق
الشراقة	2 841 000	3 035 000	94%
بوزريعة	2 570 793	2 570 000	100%
وهران	946 070	1 060 000	89%
قسنطينة	635 000	686 000	93%
عنابة	1 093 886	936 000	117%
المجموع	**8 086 749**	**8 287 000**	**98%**

Source: LA CAAR, Prévisionnel d’activité 2008,P5.

ب حسب الفروع:

الجدول رقم(IV-31): نتائج رقم الأعمال المحققة في 2007 حسب الفروع ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج.

البيان	2006	ما تم تحقيقه في 2007	الزيادة	تقديرات 2007	نسبة التحقق
االحريق	1 661 220	1 605 934	-3%	1 830 000	88%
الهندسة	578 090	943 623	63%	777 000	121%
مسؤولة مدنية	264 360	268 215	1%	282 000	95%
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	317 340	272 027	-14%	293 000	93%
أخطار الكوارث الطبيعية	291 340	276 864	-5%	300 000	92%
مجموع IARD	**3 112 350**	**3 366 663**	**8%**	**3 482 000**	**97%**
النقل	821 980	862 858	5%	870 000	99%
السيارات	3 108 480	3 318 476	7%	3 345 000	99%
ADP	529 870	538 752	2%	590 000	91%
المجموع	**7 572 680**	**8 086 749**	**7%**	**8 287 000**	**98%**

Source: LA CAAR, Prévisionnel d'activité 2008,P6.

2- إنتاج الوكلاء العامون:

الجدول رقم(IV- 32): نتائج الوكلاء العامون المحققة في 2007 ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج.

البيان	ما تم تحقيقه في 2007	تقديرات2007	نسبة التحقق
إنتاج الوكلاء العامون	**1 448 401**	**1 503 000**	**96%**

Source: LA CAAR, Prévisionnel d'activité 2008,P7.

- **التعويضات:**

1 - **تعويضات للتسديد:**

فيما يتعلق بالتعويض ، سنة 2007 تميزت بتسجيل مبلغ تعويض قدره 3.6 مليار دينار جزائري، بمعدل زيادة 8 ٪ بالنسبة لسنة 2006، وبنسبة تحقق للأهداف 102

٪. و هذا ما يؤكد إرادة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين على تحسين نوعية الخدمة.

التحليل حسب الفروع يبين لنا أنه تم إحراز تقدم كبير في فرع النقل و فرع تأمين الأخطار البسيطة و المتعددة بنسبة زيادة 92 ٪ و 102 ٪ على التوالي مقارنة مع عام 2006، أما حسب الفروع، فأفضل أداء يعود إلى وحدة بوزريعة وعنابة والذي سجلا معدل نمو بلغ 28 ٪ و 25 ٪ على التوالي ، وبنسبة تحقق للأهداف 107 ٪ و 106.

أ- حسب الفروع:

الجدول رقم(IV-33): التعويضات للتسديد المحققة في 2007 حسب الفروع ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

البيان	ما تم تحقيقه في 2007	تقديرات 2007	نسبة التحقق
الحريق	535 226	842 000	64%
المسؤولية المدنية	59 707	131 000	46%
الهندسة	107 470	57 000	189%
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	115 999	43 000	270%
مجموع IARD	**818 402**	**1 073 000**	**76%**
النقل	570 931	450 000	127%
السيارات	1 969 929	1 800 000	109%
ADP	236 150	217 000	109%
المجموع	**3 595 412**	**3 540 000**	**102%**

Source: LA CAAR, Prévisionnel d'activité 2008,P9.

ب- حسب الوحدات:

الجدول رقم (IV-34): التعويضات للتسديد المحققة في 2007 حسب الوحدات ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

الوحدة	ما تم تحقيقه 2007	تقديرات 2007	الزيادة	نسبة التحقق
الشراقة	847 202	934 000	-1%	91%
بوزريعة	625 191	582 000	28%	107%
وهران	435 102	349 000	2%	125%
قسنطينة	328 970	409 000	-3%	80%
عنابة	663 688	627 000	25%	106%
مجموع الشبكة المباشرة	**2 900 153**	**2 901 000**	**10%**	**100%**
الشبكة غير المباشرة	695 259	639 000	-1%	109%
المجموع	**3 595 412**	**3 540 000**	**8%**	**102%**

Source: LA CAAR , Prévisionnel d'activité 2008,P10.

2 -معدل التسوية[1]:

متوسط معدل التسوية للمطالبات لعام 2007 بلغت 86 ٪ بنسبة زيادة 2 ٪ عن العام السابق. اذ نجد حسب الوحدات فان أفضل أداء لتسوية المطالبات من قبل وحدة قسنطينة بنسبة تسوية 116 نسبة نمو 21 عن 2006

أ - حسب الوحدات:

الجدول رقم (IV-35): معدلات التسوية المحققة في 2007 حسب الوحدات ومقارنتها بسنة 2006

الوحدة:1000دج

الوحدة	2006	ما تم تحقيقه في 2007	نسبة التغير
الشراقة	77%	76%	-1%
بوزريعة	73%	80%	10%
وهران	85%	67%	-21%
قسنطينة	102%	102%	0%
عنابة	96%	116%	21%
مجموع الشبكة المباشرة	**87%**	**88%**	**1%**
الشبكة غير المباشرة	82%	83%	1%
المجموع	**84%**	**86%**	**2%**

Source : LA CAAR, Prévisionnel d'activité 2008,P11.

ب حسب الفروع:

الجدول رقم (IV-36): معدلات التسوية المحققة في 2007 حسب الفروع ومقارنتها بسنة 2006

الوحدة: 1000دج

الفروع	2006	ما تم تحقيقه في 2007	التغير%
الحريق	81%	72%	-11%
الهندسة	82%	78%	-5%
المسؤولية المدنية	112%	85%	-24%
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	96%	86%	-10%
مجموع IARD	**92%**	**81%**	**-12%**
السيارات	82%	81%	-1%
النقل	83%	84%	1%
ADP	103%	99%	-4%
المجموع	**84%**	**86%**	**2%**

Source: LA CAAR , Prévisionnel d'activité 2008,P11.

[1] معدل التسوية يشمل (المطالبات المدفوعة + مطالبات دون إجراء)/(المطالبات المعلنة + المطالبات المستردة)

3 - تعويضات للتسديد واجبة الدفع:

احتياطات المطالبات الواجبة الدفع المتوقعة لعام 2007 قدرت بمبلغ 12.3 مليار دينار، أي بزيادة طفيفة (2 ٪) مقارنة مع السنة المالية 2006، الجهود المبذولة من حيث التعويض لها تأثير مباشر على الاحتياطيات، وخاصة في فروع تامين المسؤولية المدنية الأخطار البسيطة والمتعددة، النقل ، و السيارات والتي سجلت انخفاض بـ: -52٪، -21٪، -36٪، -4 ٪ على التوالي.

من جهة أخرى نجد مطالبات قوية في فرع تأمين الحريق، والتي سجلت ارتفاعا من 30 ٪ من احتياطياتها ، ونلاحظ أيضا مساهمة كبيرة للشبة غيرالمباشرة للحد من الاحتياطيات التي تسجل انخفاضا -21 ٪.

أما بالنسبة للشبكة المباشرة، و التي سجلت تغير ب 6 ٪ وهي ناجمة عن الزيادة في الاحتياطات لوحدات عنابة 21 ٪ و وهران 14 ٪.

أ-حسب الفروع:

الجدول رقم (37-IV): تعويضات للتسديد واجبة الدفع المحققة في 2007 حسب الفروع ومقارنتها بسنة 2006

الوحدة: 1000دج

الفروع	2006		ما تم تحقيقه في 2007		التغير		نسبة التحقق	
	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ
االحريق	1 599	3 673 680	2 037	4 784 829	27%	30%	%54	178
الهندسة	256	575 900	340	594 444	33%	3%	%101	124
مسؤولة مدنية	2 264	1 227 550	2105	1 172 497	-7%	-4%	96	99
أخطار بسيطة وأخطار متعددة	1 560	835 060	1 505	655 557	-4%	-21%	110	93
مجموع IARD	**5 679**	**6 312 190**	**5 987**	**7 207 327**	**5%**	**14%**	**120**	**143**
النقل	959	1 154 700	1 046	737 348	9%	-36%	87	74
السيارات	78 677	4 377 150	88 303	4 186 333	12%	-4%	90	107
ADP	696	163 310	3247	168 050	370%	3%	129	83
المجموع	**86 011**	**12 007 350**	**98 610**	**12 299 058**	**15%**	**2%**	**92**	**121**

source: prévisionnel d’activité 2008,P12.

ب-حسب الوحدات:

الجدول رقم (IV-38): تعويضات للتسديد واجبة الدفع المحققة في 2007 حسب الوحدات ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

البيان	2006		ما تم تحقيقه في 2007		التغير		نسبة التحقق	
	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ
الشراقة	23 598	2 447 870	25 841	2 532 839	10%	3%	92	127
بوزريعة	22 299	4 110 363	17 499	4 138 794	-22%	1%	63	114
وهران	9 496	1 126 126	14 574	1 279 564	53%	14%	133	260
قسنطينة	6 823	555 098	6 547	516 960	-4%	-7%	123	97
عنابة	10 778	2 044 887	16 967	2 475 559	57%	21%	91	102
مجموع الشبكة المباشرة	**72 994**	**10 284 344**	**81 428**	**10 943 716**	12%	6%	501	121
الشبكة غير المباشرة	13 017	1 723 006	17 182	1 355 342	32%	-21%	108	124
المجموع	**86 011**	**12 007 350**	**98 610**	**12 299 058**	**15%**	**2%**	**92**	**121**

Source: Prévisionnel d'activité 2008,P13.

➢ إعادة التأمين:

نشاط إعادة التأمين سيختم بمبلغ 3.03 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 9 ٪ مقارنة بالعام السابق، أما بالنسبة للعمولة المقبوضة المبلغ وصل الى 659 مليون دينار أي بزيادة قدرها 31 ٪ مقارنة مع عـام 2006. وهذا يعكس تحسنا كبيرا في القدرة التفاوضية لشركـــــة La CAAR.

الجدول رقم (IV-39): عمولات التأمين المحققة خلال 2007 ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

البيان	2006	2007	الزيادة	تقديرات 2007	نسبة التحقق
الأقساط المتنازل عليها	2 779 355	3 034 239	9%	3 200 053	94.82
العمولات المقبوضة	546 941	658 600	20%	584 020	112.77
اجمالي رقم الاعمال	7 572 680	8 086 749	7%	8 287 000	9.76
معدل العمولة	20%	22%	4%	18%	122.22
ضغط إعادة التامين	37%	38%	1%	39%	97.44

Source: Prévisionnel d'activité 2008,P15.

1 -أقساط إعادة التامين المتنازل عليها:

الجدول رقم (IV-40): أقساط إعادة التامين المتنازل عليها المحققة في 2007 حسب الفروع ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

الفرع	تقديرات 2007	ما تم تحقيقه في 2007			نسبة التحقق
	الأقساط المتنازل	الأقساط صدر	الأقساط التخلص	معدل النقل	
الحريق	1739855	1 480 021	1 345 639	91%	%77
المسؤولية المدنية	60000	852 672	716 531	84%	%119
RC/RCD	115350	133 532	118 546	89%	%103
الكوارث الطبيعية	195702	240 000	240 000	100%	%122
تأمينات الأشخاص	20650	20004	20004	100%	%97
النقل	528496	694 417	593 519	85%	%112
لمجموع	**3200053**	**3 420 646**	**3 034 239**	**89%**	**%95**

Source: Prévisionnel d’activité 2008,P16.

2- العمولة المقبوضة من إعادة التامين

الجدول رقم (IV-41): العمولة المقبوضة من إعادة التامين المحققة في 2007 حسب الفروع ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

الفروع	تقديرات 2007	تقديرات المقدمة لسنة 2007			نسبة التحقق
	الأقساط المتنازل	الأقساط المصدرة	الأقساط المتنازل	معدل النقل	
الحريق	300000	1 345 639	262 342	19%	%87
المسؤولية المدنية	910000	716 531	207 794	29%	%23
RC/RCD	28305	118 546	22 438	19%	%79
الكوارث الطبيعية	16947	240 000	22 121	9%	%131
تأمينات الاشخاص	7690	19 904	4 956	25%	%44
النقل	140078	593 519	138 948	23%	%99
لمجموع	**584020**	**3 034 239**	**658 600**	**22%**	**%112**

Source: : LA CAAR ,Prévisionnel d’activité 2008,P16.

- **تحليل النشاط المالي:**
- **التوظيفات:**

قامت الشركة محل الدراسة بالإبقاء على إستراتيجية الاستثمار للاشتراك للمنتجات ذات أجل المتوسط، حيث ارتفعت ب 18 ٪ عن المنتجات المالية، وذلك في سياق من السلبية الناجمة عن أسعار الفائدة و وفرة كبيرة في السيولة وانخفاض العرض.

الجدول رقم (IV-42): التوظيفات المحققة في 2007 ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

	2006		2007		التغير		2007 تقديرات		نسبة التحقق	
البيان	المبلغ	الفائدة	المبلغ	الفائدة	المبلغ	الفائدة	المبلغ	الفائدة	المبلغ	الفائدة
BTC	989 800	18 290	1 896 100	19 856	92%	9%	963 600	17 809	197%	111%
BTA	5 351 800	180 200	4 456 500	176 044	-71%	-2%	5 568 000	182 011	80%	97%
OAT	1 266 000	59 860	1 530 000	80 789	21%	35%	1 316 000	64 548	116%	125%
Titres de l'Etat	**7 607 600**	**258 350**	**7 882 600**	**276 689**	**4%**	**7%**	**7 847 600**	**264 368**	**100%**	**105%**
Obligations	888 000	28 480	888 000	33 065	0%	16%	888 000	33 065	100%	100%
DAT	2 030 520	37 240	2 414 285	45 384	19%	22%	1 774 202	46 222	136%	98%
Marché Monétaire	300 000	7 750	483 000	1 884	61%	-76%	500 000	4 314	97%	44%
Participations & Actions	2 170 620	5 970	2 327 058	42 310	7%	609%	2 408 073	3 995	97%	1059%
Total général	**12 996 740**	**337 790**	**13 994 943**	**399 333**	**8%**	**18%**	**13 417 875**	**351 964**	**104%**	**113%**

Source: Prévisionnel d'activité 2008,P19.

- **النفقات العامة:**

مصروفات التشغيل:

الجدول رقم (IV-43): مصروفات التشغيل المحققة في 2007 حسب الطبيعة ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

البيان	2006	ما تم تحقيقه في 2007	التغير	تقديرات 2007	نسبة تحقيق
المواد واللوازم المستهلكة	58 040	41 911	-28%	44 300	95%
الخدمات	158 110	150 237	-5%	159 196	94%
تكاليف الموظفين	953 430	920 942	-3%	1 025 375	90%
الضرائب	169 270	170 636	1%	154 146	111%
التكاليف المالية	263 810	46 880	-82%	72 334	65%
التكاليف متنوعة	34 000	34 090	0%	31 436	108%
المجموع	**1 636 660**	**1 364 696**	**-17%**	**1 486 787**	**92%**

Source: Prévisionnel d'activité 2008,P53.

سنة 2007 تميزت بانخفاض في المصاريف ب 17 ٪.مدعوعة أساسا في المقام الاول بانخفاض المواد واللوازم المستهلكة بـ 28% و ب82 من المصاريف المالية و هذا نتيجة لإعادة تنظيم المعاملات لسنة 2006، حيث يعد إنجاز مهم للشركة إذ نلاحظ أن نسبة تحقيق الأهداف وصل إلى 92% .

- **الاستثمارات:**

في مجال الاستثمار أفضل جزء من المعاملات المسجل في سنة 2007 تم تجديدها لسنة 2008، و هذا لأهمية برنامج الاستثمار من جهة و لارتفاع مذكرات العروض من جهة أخرى.

الجدول رقم (IV-44): الاستثمارات المحققة خلال 2007 ومقارنتها بالتقديرات

الوحدة:1000دج

طبيعة الإستثمار	2006	2007	التغير	تقديرات 2007	نسبة التحقق
المصاريف الإعدادية	35 032	16 349	-53%	22286	73%
الأصول غير الملموسة	0	0	0%	4	0%
أرض	891	0	-100%	0	0%
معدات الانتاج	84 786	90 857	7%	419 102	22%
الاجتماعية	1 227	0	-100%	5800	0%
الاستثمارات الجارية	356 083	0	-100%	133 296	0%
المجموع	**478 019**	**107 206**	**-78%**	**580 488**	**18%**

Source: Prévisionnel d’activité 2008,P 26.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007

نقوم بعرض التشخيص المالي للشركة محل الدراسة وكذا أهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء، وهذا من خلال تقييمنا أولا لعناصر الأصول و الخصوم و كذا استعراض الميزانية المالية للشركة و محاولة تخليل معطياتها.

المطلب الأول: تقديم الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

نظرا لغياب القيم السوقية قمنا بالاعتماد على القيم الصافية المحاسبية و هذا من خلال المعطيات المتاحة لنا و الواردة في الملاحق 02-03-04 حيث تمكنا من تصوير الميزانية المالية للسنوات 2005-006-2007 على النحو التالي:

الجدول رقم (IV- 45): الميزانية المالية للسنوات 2005-2006-2007

الوحدة:مليون دج

الأصول	2005	2006	2007	الخصوم	2005	2006	2007
الأصول الثابتة	**1584,832**	**1885,978**	**4856،02**	**الأموال الدائمة**	**11047,509**	**9642,448**	**12093,692**
الإستثمارات الثابتة	**1584,832**	**1885,978**	**4856,017**	**- الأموال الخاصة**	**6588,002**	**7227,982**	**10575,957**
- قيم معنوية	66,3	55,004	54,783	- رأسمال الاجتماعي	4000	5000	8000
- الأراضي	40,875	41,766	1101,538	- الاحتياطات	1445,58	822,532	1133,858
- معدات الإنتاج	1371,481	1329,582	3195304	- مؤونات تقنية	911,478	995,492	900,290
- معدات اجتماعية	34,34	31,371	54,741	- نتائج رهن التخصيص	175,275	381,162	508,688
-استثمارات قيد الانجاز	71,836	427,919	449,651	- فروق إعادة التقييم	(8,499)	(35,004)	(31,276)
				- مؤونات التكاليف	64,167	64,187	64,396
				ديون ط و م الأجل	**4459,507**	**2414,466**	**1517,735**
				-ديون الاستثمارات	4459,507	2414,466	1517,735
الأصول المتداولة	**22622,773**	**23371,256**	**22975,987**	**ديون قصيرة الأجل**	**13160,097**	**15614,452**	**15738,312**
قيم الاستغلال:	**22 ,341**	**30,910**	**35,971**	- الديون التقنية	11761 ,626	13286,615	13187,753
- مواد و لوازم	17,272	7,092	32,312	-ديون المخزونات	0,268	1,545	0,352
- منتوجات تامة	5,069	3,818	3,658	- مدينو الحساب	389,179	558,595	659,801
قيم قابلة للتحقق:	**21677,897**	**21768,952**	**21514,861**	- ديون اتجاه الشركاء	81,898	81,898	81,898
- قيم قابلة للتحقق تقنية	6057.985	6136,415	5409,473	- ديون الاستغلال	252,388	287,837	295,817
- قيم قابلة للتحقق لاستثمارات	12602,716	13120,771	13663,246	- ديون اتجاه المؤمنين	674,433	1390,389	1512,691
- قيم قابلة للتحقق للمخزونات	0,108	0,108	0,104	- حساب الدائنين	0,305	7,573	——
- قيم قابلة للتحقق على شركاء	18,367	27,367	38,367				
- قيم قابلة للتحقق للحساب	33,108	67,369	103,759				
- قيم قابلة للتحقق على لاستغلال	385,219	335,886	256,769				
قيم قابلة للتحقق على المؤمنين	876,207	2045,884	2043,143				
قيم قابلة للتحقق أخرى	1707,184	35,152	——				
قيم جاهزة:	**922,538**	**1571,394**	**1425,155**				
- متاحات	922,538	1571,394	1425,155				
المجموع	**24207,605**	**25256,889**	**27832,004**	**المجموع**	**24207,605**	**25256,889**	**27832,004**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات **الملحق رقم 04.03.02.**

ومن خلال تحليلنا للميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين نجد أن قيمة أصول الشركة في نمو مستمر سنويا حيث قدرت بـ 24207,605 مليون دج سنة 2005 ثم ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى 25257,234 مليون دج كما ارتفعت سنة2007 لتبلغ قيمة27832,004 مليون دج.

و هذا الارتفاع نجده محسوسا فيما يتعلق بالاستثمارات الثابتة و هذه الزيادة مفسر أساسا بالارتفاع الكبير في قيمة الأراضي ، كما نلاحظ ان قيمة معدات الانتاج في ارتفاع مستمر مما يدل على توازن ميزانية الشركة و قدرة الشركة على تمويل نفسها بإيراداتها و كذا مؤشر على توسيع استثماراتها.

كما نلاحظ أن قيم الاستغلال في كل سنة تحقق نموا في قيمتها عن السنة السابقة و هذا خلال السنوات الثلاث.

إلا أنه و رغم الانخفاض في قيمة القيم قابلة للتحقق لم يؤثر على القيمة الإجمالية للأصول و هذا الانخفاض نجده محسوسا في القيم قابلة للتحقق التقنية و هذا الانخفاض راجع إلى :

4 - تسديد المصاريف و التعويضات؛
5 - تقليص الاحتياطات للتعويضات المسددة؛
6 - زيادة القيم قابلة للتحقق على التأمين فيما يتعلق ببوليصة التامين المحصلة في ديسمبر 2007.

أما فيما يتعلق بجانب الخصوم فوجدنا أن الأموال الخاصة في كل سنة تسجل ارتفاعا عن السنة السابقة و هذا خلال السنوات الثلاث إلا أنه في سنة 2007 سجلت ارتفاعا ملحوظا عن سنة 2006 و هذا راجع في الأساس إلى الارتفاع في قيمة رأسمال الاجتماعي.

دون أن ننسى الانخفاض المستمر للديون الطويلة و المتوسطة الأجل خلال السنوات الثلاث و هذا ما يبرز جهود الشركة على التقليل من الالتزامات المتوجبة عليها خاصة فيما يتعلق بديون الاستثمارات.

- الجدول المقارب للميزانية:

الجدول رقم (IV- 46): جدول مقارب للميزانية:خلال 2005- 2006-2007

الوحدة: 1000دج

الأصول						
الحساب	البيان	2005	2006	2007	التغير 06-05	التغير 07-06
20	مصاريف اعدادية	40265	59937	57882	32.82	3،43 -
21	قيم غير عينية	200976	200976	2101538	0	4،6
22	الأراضي	40875	41766	1101538	2.13	2537،40
24	معدات الإنتاج	2727748	276890	4756393	1.49	71،77
25	معدات اجتماعية	111901	110918	130901	0.89-	18،02
28	استثمارات حالية	71836	427919	449651	83.21	5،08
	استثمارات خام	3193601	3610483	6706579	11.55	85،75
	اهتلاكات	1600298	1689450	1819286	5.28	7،69
	استثمارات صافية	159333	1921033	4887293	91.70	154،41
31	مواد ولوازم	20743	28802	34772	27.98	20،73
35	إنتاج نهائي	5814	4563	4403	27.42-	3،51 -
	مخزونات خام	26557	33365	39175	20.40	17،41
	مؤونات	4216	2455	3204	71.73-	30،51
	مخزونات صافية	22341	30910	35971	27.72	16،37
40	حسابات مدينة للخصوم	1707184	35152	–	4756.58	
41	قيم قابلة للتحقق تقنية	6057985	6136415	5409473	127.81	11،85 -
42	قيم قابلة للتحقق الاستثمارات	12670854	13179884	13710384	3.86	4،03
43	قيم قابلة للتحقق على لمخزون	142	142	137	0	3،52 -
44	قيم قابلة للتحقق على الشركاء	18367	27367	38367	32.89	40،19
45	تسبيقات على الحساب	127735	162466	203943	21.38	25،83
46	تسبيقات الاستغلال	394881	345932	285081	14.15	17،59
47	ديون على المؤمنين	1736995	3154576	3401482	44.94	7،83
48	متاحات	922538	1571394	1425155	41.29	9،31 -
	قيم قابلة للتحقق خام	23636681	24613328	24474021	3.96	0،57 -
	مؤونات	1036249	1272981	1534005	18.60	20،5
	قيم قابلة للتحقق صافية	22600432	23340347	22940017	3.17	1،72 -
	مجموع الأصول	**24216106**	**25292290**	**27863281**	**4.25**	**10،17**

الوحدة:1000دج.

الحساب	البيان	2005	2006	2007	التغير 06-05	التغير 06-05
	الخصوم					
10	رأس المال الاجتماعي	4000000	5000000	8000000	20	60،00
13	الاحتياطات	1445580	822532	1133858	75.75-	37،85
16	مؤونات تقنية	911478	995492	900290	8.44	9،56 -
18	نتيجة للتقييد	-	-	0	0	0،00
19	مؤونات التكاليف	64167	64187	64396	0.03.	0،33
رأس المال الخاص		6421225	6882211	10098544	6.70	46،73
50	حسابات دائنة للاصول	306	7573	-	95.96	-
51	ديون تقنية	11761626	13286615	13187753	11.48	0،74 -
52	ديون الاستثمارات	4459507	2414466	157736	84.70	37،14
53	ديون المخزونات	268	1545	352	82.65	77،22
54	مقبوضات على الحساب	389179	558595	659801	30.33	18،12
55	ديون اتجاه التأمين	81898	81898	81898	0	0،00
56	ديون الاستغلال	252389	152676	295817	65.31-	93،75
57	ديون الشركاء	674433	1390389	1512691	51.50	8،80
الديون		17619606	17893757	17256048	15.32	3،56-
88	النتيجة الصافية	175275	381161	508689	54.01	33،46
مجموع الخصوم		24216106	25292290	27863281	4.25	10،17

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات**Rapport Annuel 2005.2007**

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة

- مؤشرات التوازن المالي:

اعتبارا من أعلى الميزانية:

أ - رأسمال العامل:

رأسمال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأسمال العامل 2005 = 11047,508 - 1584,832

ومنه: رأسمال العامل 2005 = 9462,676 مليون دج

رأسمال العامل 2006 = 9642,782 - 1885,978

و منه: رأسمال العامل 2006 = 7756,804 مليون دج

رأسمال العامل 2007 = 12093,692 – 4856,017

و منه: رأسمال العامل 2007 = 7237,675 مليون دج

من خلال ما سبق وجدنا أن رأسمال العامل موجب خلال السنوات الثلاث و هذا يعني أن الشركة استطاعت أن تعطي كامل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وإحداث فائض قدر بـ . 9462,676 مليون دج سنة 2005 و بـ 7756,804مليون دج سنة 2006 و بـ 7237,675 مليون دج سنة2007.

ب -احتياجات رأسمال العامل:

احتياجات رأسمال العامل = (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية)

احتياجات رأسمال العامل 2005 = (22622,773-922,538)-13560,097

احتياجات رأسمال العامل 2005 = 8540,138 مليون دج.

احتياجات رأسمال العامل 2006 =(23371,256-1571,394)- 15614,452

احتياجات رأسمال العامل 2007 = 6185,41 مليون دج.

احتياجات رأسمال العامل 2007 =(2975,987-1425,155)-15738,312

احتياجات رأسمال العامل 2007 = 5812,52مليون دج.

نلاحظ أن احتياجات رأسمال العامل موجب خلال السنوات الثلاث أي أن الاحتياجات أكبر من الموارد و هذا يعني أن الشركة لم تستطع أن تمول احتياجات الدورة من موارد الدورة القصيرة الأجل و هذا العجز يمول برأسمال العامل الموجب أو بعبارة أخرى على الشركة أن تعمل على الحفاظ على تحقيق هامش أمان أكبر أو يساوي احتياجات الدورة.

جـ الخزينة:

الخزينة = رأسمال العامل – احتياجات رأسمال العامل

الخزينة 2005 = 9462,676-8540,138

الخزينة 2005 = 922,538 **مليون دج**

الخزينة 2006 = 6185,41-7756,804

الخزينة 2006 =1571,394 مليون دج

الخزينة 2007 = 5812,522-7237,675

الخزينة 2007 = 1425,155 مليون دج

نلاحظ أنه خلال السنوات الثلاث وجدنا أن قيمة الخزينة موجبة و هذا يمثل فائض في رأسمال العامل بعد تمويل احتياجات رأسمال العامل

أي: رأسمال العامل > احتياجات رأسمال العامل

و بعبارة أخرى هذا يعني أن الشركة استطاعت أن تمول أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة و إحداث فائض و لها عجز في تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة القصيرة الأجل و تعمل على تغطيته عن طريق رأسمال العامل و تحقيق فائض بمقدار 922,538 مليون دج سنة 2005 و 1571,394 مليون دج سنة 2006 و 1425,155 مليون دج سنة 2007.

- نسب السيولة:

الجدول رقم (IV- 47):نسب السيولة خلال 2005-2006-2007.

الوحدة: مليون دج.

	2005	2006	2007
نسب السيولة			
نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل) 100%	%171,9	%149,68	%145,99
نتيجة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقق + قيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل) 100%	%171,33	%149	%145,75
نسبة السيولة السريعة = (قيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل) 100%	%7,01	%10,06	%9,05

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق نسبة 100% خلال السنوات الثلاث وعليه يعد مؤشر إيجابي ومريح لوضعية الشركة فيما يتعلق بقدرتها الشركة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالأصول المتداولة، حيث بلغت سنة 2005 قيمة 171,9% تقريبا خلال نسبة 149,68% سنة 2006 و نسبة 145,99% سنة 2007.

كما نجد أن نسبة السيولة المختصرة مرتفعة و هي تفوق نسبة 60 % و هو الحد الأدنى و هذا يعني لحد ما قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

أما نسبة السيولة السريعة فنجد أنها منخفضة عن الحد الادنى المقدر بـ 30% و 10،2 الذي يعتبر نسبة مريحة للشركة و عليه نجد أن الشركة لم تتمكن من تغطية على الأقل 30% من الديون القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة وهذا يشكل عبء على الخزينة.

المطلب الثالث: الأرصدة الوسيطية للتسيير

- الأرصدة الوسيطية للتسيير SIG:

وهي تعتمد على جدول حسابات النتائج.

جدول رقم (IV- 48): جدول حسابات النتائج خلال 2005- 2006- 2007.

الوحدة:1000 دج

الحساب	البيان	2005	2006	2007	التغير% خلال 06-05	التغير% خلال 07-06
70	الاقساط المصدرة	3663637	4685205	5270786	27.388	12،5
71	الاقساط المنقولة	384668	488900	769594 -	27.10	257،47 -
72	عمولات ومساهمات مقبوضة من إعادة التأمين	423882	546941	585304	29.67	7،01
75	تحويل التكاليف	115824-	159676 -	843594 -	37.6-	428،32
60	أخطار التامين	2085119-	3235353 -	2771025 -	55.16-	14،35 -
67	عمولات ومساهمات مدفوعة لوسطاء التأمين	126996-	181866 -	230736 -	43.21-	87،26
80	هامش التأمين	1374912	2144151	1241141	55.95	12،12 -
	الاستغلال (73-74-76-77-78)	393171	747225	630407	90.05	15،63 -
	مصاريف الاستغلال (68-66-65-64-63-62-61)	2000519-	2600350 -	2462790 -	29.98-	5،29 -
83	نتيجة الاستغلال	232436-	291026	591242 -	225.2	-303،2
79	منتوجات خارج الاستغلال	2896313	2764615	378374	4.55-	86،36
69	مصاريف خارج الاستغلال	2397154	2539319	2506192	5.93	1،30 -
84	النتيجة خارج الاستغلال	499159	225296	1277549	54.86-	967،05
880	النتيجة الخام	266723	516322	686307	93.56	32،92
889	الضريبة (IBS)	91448-	-135322	686307	247.98	31،41
88	النتيجة الصافية	175275	381161	508689	117.65	33،46

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات**Rapport Annuel 2005.2007**

وتشتمل على:

- **رقم الأعمال:** والذي بلغ: 6.255 مليار دج سنة 2005 ، أما سنة 2006 فقد بلغ قيمة 7،572 مليار دج و 8،157 سنة 2007.
- **هامش التأمين:** حيث قدر بــ 1,374مليار دج سنة 2005، 2,144 مليار دج سنة 2006 أما سنة 2007 فقد بلغ 1,241 حيث سجل انخفاضا مقارنة بسنة 2006 وهذا راجع:

- لنمو الأقساط المصدرة والتي تمثل عقود التأمين والتي عرفت ارتفاع خلال السنتين الأخيرتين.
- زيادة تحويل التكاليف من خلال الجهود المشتركة على تخفيض مخزون التعويضات للتسديد.

- **نتيجة الاستغلال:** والتي سجلت نسبة 2005 قيمة 0,232436 مليار دج أما سنة 2006 فقد بلغ 0,291 مليار دج سنة 2006، وقد سجلت نتيجة سالبة سنة 2007 حيث بلغت 0,591 مليار دج ومنه نلاحظ انخفاض في نتيجة الاستغلال قدر بـ 303,2% وهذا راجع إلى الارتفاع في مصاريف الاستغلال.
- **النتيجة خارج الاستغلال:** على عكس نتيجة الاستغلال فقد سجلت نتيجة خارج الاستغلال سنة 2007 زيادة معتبرة قدرت بـ 467,05% عن 2006 وهذا بسبب ارتفاع المنتوجات خارج الاستغلال بنسبة 36,86% وانخفاض مصاريف خارج الاستغلال بنسبة 1,3% .
- **النتيجة الخام** : سجلت النتيجة الخام قيمة قدرت بـ 686,307مليون دج سنة 2007 بزيادة قدرها 32,32% عن سنة 2006 وهذا راجع للارتفاع الكبير في النتيجة خارج الاستغلال.
- **النتيجة الصافية:** نلاحظ أن النتيجة الصافية قد سجلت ارتفاعا خلال السنوات الثلاث و بشكل متزايد ففي سنة 2005 سجل قيمة 0,175 مليار دج أما سنة 2006 فقد ارتفع إلى 0,381 مليار دج بنسبة زيادة 117,65 % ، وفي 2007 سجلت معدل نمو قدر بـ 33,46% مقارنة بسنة 2006حيث سجل قيمة 0,508 مليار دج، وهذا ما يبرز قيام الشركة بمجهودات إضافية لتحقيق هذا النمو في النتيجة الصافية.

المطلب الرابع: نسب الهيكلة المالية ونسب المردودية

من خلال الجدول الآتي سنحاول استخراج أهم النسب التي تقيس نشاط الشركة و مردوديتها و هذا خلال 2005-2006-2007.

جدول رقم (IV- 49):نسب الهيكلة المالية و المردودية خلال 2005-2006-2007

البيان	2005	2006	2007
نسب الهيكل المالي			
نسبة هيكلة الأصول الثابة: **الأصول الثابة** / مجموع الأصول	% 6,55	% 7 ,46	% 17,45
نسبة هيكلة الأصول المتداولة **الأصول المتداولة** / مجموع الأصول	% 93,45	%92,53	%82,55
نسب هيكلة المتاحات المتاحات/ مجموع الأصول	% 3,81	% 6,22	%5,12
نسب المديونية مجموع الديون/ مجموع الخصوم	72,78	% 71,38	%62
نسبة الاستقلالية المالية الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	% 27,21	% 38,18	% 38
نسبة التوازن المالي رأسمال الدائم / مجموع الأصول	%6,25	%103	% 102
نسبة التمويل الدائم الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	%697,08	%511,36	%249,04
نسب المردودية			
المردودية المالية النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	%2,66	%5,27	% 4,81
المردودية التجارية النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	% 4,78	% 8,13	%6,31
المردودية الاقتصادية النتيجة الصافية / الأصول	% 0,72	% 1,51	% 1,83

المصدر: من إعداد الطالبة

نسبة التغير رؤوس الأموال المحققة:

هذه النسبة تعكس رقم الأعمال المحقق بالنسب لـ 1 دج المستثمر في الأصول .

و هذه النسبة تدل على أن الاستثمار عموما قوي جدا عندما تكون النسبة > 1 و هذا في القطاعات الخدمية .

نسب المردودية:

و هي تدل على مردودية الأموال الخاصة حيث نجدها في ارتفاع مستمر خلال 2006 و 2007.

ملاحظة: إن شركات التامين تهمل القيمة المضافة وتستخدم أساسا بهامش التأمين حيث قطاع التأمين لا ينتج قيمة مضافة.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل حاولنا تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بهدف تقييم أدائها المالي خلال الفترة الممتدة بين 2005- 2007 .

حيث قمنا بقراءة للبيانات المالية من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج ومحاولة تحليلها، إذ تمكنا من خلال ذلك استخراج أهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي وتوصلنا إلى أن الشركة محل الدراسة قد حققت قواعد التوازن المالي حيث وجدنا أن الأصول الثابتة تساوي تقريبا الأموال الدائمة.

كما لاحظنا أن تقديرات النشاط التقني والمالي التي قامت الشركة بالتنبؤ بقيمها والتي تعبر عن أهداف الشركة واستراتيجياتها قد تحققت تقريبا مما يبرز الجهود المبذولة من قبل مسئولي الشركة .

ومن خلال استخراجنا لأهم النسب لا حظنا مدى قدرة الشركة على الالتزام بما عليها لحد ما، كما توصلنا أيضا إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين كانت في كل مرة تحقق رقم أعمال افضل من السنة السابقة حيث سجلت نسبة نمو قدر ب 18% سنة 2007 بالنسبة لسنة 2006 إذ بلغ 7,572 مليار دج سنة 2006 و 8,157 مليار دج سنة 2007 .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

يعد تقييم الأداء ذو أهمية لكل الشركات سواء كانت صناعية تجارية أو خدمية، إلا أن أهميته تكون أشد في المجال التأميني، إذ أن أي اختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها خاصة وأن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغيير المستمر سواءا داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شروط شركات التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة فصليا مما يوجبها متابعة كل التغيرات في النتائج المالية.

وعليه وحتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أداءها وهذا من خلال قيام بالتشخيص المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة حيث يتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات التشخيص المالي ، إلا أن التشخيص المالي لوحده غير كاف تماما لتقييم الأداء بل يساهم في عملية تقييم الأداء المالي.

- **نتائج الدراسة النظرية :**

بقيامنا بالدراسة النظرية تمكنا من استخلاص الآتي :

- يعتبر التأمين كإستراتيجية أمان يعتمد عليها المؤمن بالتخفيف من القلق والخوف من حدوث الخطر الذي قد يصيبه في نفسه أو ممتلكاته.
- تعد شركات التأمين ضامن للمشروعات الاقتصادية بالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي والذي يؤثر إيجابا على سلامة الاقتصاد القومي .
- من خلال تحليلنا لنشاط التأمين في الجزائر توصلنا إلى أن هناك تطور ملحوظ ومستمر حيث في كل سنة يسجل القطاع نموا عن السنة السابقة، حيث خلال سنة 2006 سجل رقم أعمال قدره 46,474 مليار دج أي نسبة زيادة قدرها 12 % عن سنة 2005 حيث قدر فيها بـ 41,620 مليار دج. أما في سنة 2007 فسجل زيادة قدرها 16 % عن سنة 2006 حيث حقق رقم أعمال يبلغ 53,789 مليار دج.
- إنتاج التأمين في الجزائر تسيطر عليه الشركات العمومية التقليدية (الشركة الجزائرية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين، الشركة الجزائرية لتأمين النقل) وفرع تأمين السيارات حيث وجدنا أنه قد بلغت 73 %، 76 %، 74% .خلال سنوات

2005، 2006 و 2007 على التوالي ، أما فرع السيارت فقد سجل نسبة 45 % خلال 2005و 2006 و نسبة 46 % خلال 2007 .

- يعتبر التشخيص المالي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- **نتائج الدراسة التطبيقية :**

- يحتل تأمين السيارات المكانة الأولى في فروع التأمين بالشركة حيث حقق نسبة 41 %و 42 % خلال 2006، 2007 على التوالي ويليه فرع تأمين الحريق و الذي حقق نسبة 22 % مما يبرز سيطرة فرع تأمين السيارات على نشاطات الشركة، وهذا راجع لزيادة عدد السيارات المقتناة بسبب القروض المقدمة من البنوك من جهة و إجبارية التأمين هذا الفرع من جهة أخرى.
- تبنى التقديرات السنوات المقبلة في الشركة على أسس التنبؤ وهذا وفق مناهج غير علمية حيث يتم الاعتماد في إعداد التقديرات بالشركة على معطيات السنوات السابقة دون الأخذ في الحسبان التغيرات الممكنة الوقوع خلال السنة الحالية و كذا خصوصية السنة.

فمن خلال التشخيص المالي للشركة محل الدراسة تمكنا من استخلاص نقاط القوة و الضعف في الشركة ففيما يتعلق بنقاط الضعف التالية:

- تعتمد الشركة بشكل كبير على الدائنين في تمويل أصولها و هذا ما يشكل لها خطر متوقع في المستقبل مما يدل على عدم قدرتها في الوقت الحالي على تسديد التزاماتها اتجاه الغير رغم أنها تحاول في كل سنة تخفيض نسبة المديونية حيث وجدنا أن نسبة المديونية بلغت 73 سنة 2005 و نسبة 71% سنة 2006 و نسبة 73% سنة 2007.
- عدم قدرة الشركة على تغطية الحد الأدنى لديونها القصيرة الأجل بالسيولة المتوفرة لديها و هذا ما يمكن أن يشكل لها أزمة في المستقبل في حال أوان فترة التسديد حيث وجدنا أن نسبة السيولة السريعة منخفضة عن 30 % إذ قدرت بـ 7, 01 % سنة 2005 و بـ 10,06 %سنة 2006 و بـ 9,6 %سنة 2007.

- عدم قدرة الشركة محل الدراسة على تمويل احتياجات الدورة من موارد الدورة القصيرة الأجل حيث يوجد عجز مالي في تغطية الموارد بالاحتياجات و هذا ما يشكل خطر على احتياطي الشركة حيث تعمل الشركة في كل سنة على تغطية هذا العجز عن طريق رأسمال العامل فخلال السنوات الثلاث وجدنا أن احتياجات رأسمال العامل كان موجبا إذ بلغ 8540,138 مليون دج سنة 005 و قيمة 6185,41 مليون دج سنة 2006 و قيمة 5812,52مليون دج سنة 2007.

أما نقاط القوة التي لوحظت على الشركة ما يلي:

- عدم إيجاد الشركة محل الدراسة لأي صعوبات عند قيامها بالرفع من ألأموالها الخاصة و هذا ما يدل عليه نسبة المردودية المرتفعة خلال السنوات الثلاث.
- قيام الشركة بتغطية جميع أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة و هذا دون اللجوء على المصادر الخارجية و تمكنت من تحقيق فائض حيث و خلال السنوات الثلاث وجدنا أن: قيمة الأموال الخاصة > الأصول الثابتة.
- من النقاط الإيجابية المسجلة على الشركة أيضا هو إمكانية الشركة تجنب بعض الأزمات المالية المفاجئة فالشركة في كل سنة كانت تحقق قيم موجبة للخزينة إذ قدرت بـ922,538 مليون دج سنة 2005 و 1571,394 مليون دج سنة 2006 و1425,155 مليون دج سنة 2007، و هذا ما يعكس بشكل واضح الداء الايجابي للشركة فيما يتعلق بالجانب المالي حيث يدل أن رأسمال العامل كافي لتغطية احتياجات رأسمال العامل و إحداث فائض.

مما يدل على الصحة المالية للشركة وقدرتها لحد ما على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمنين، هذا من جهة المركز المالي للشركة إلا أننا لاحظنا أثناء الدراسة التطبيقية عدم استخدام الشركة لمجمل النسب المالية المستخدمة في التشخيص المالي إضافة إلى أنه حديث النشأة بالشركة حيث بدأ العمل به خلال سنة 2007، مما صعب علينا عملية تقييم الأداء المالي للشركة و الذي يتوجب على الأقل معطيات ثلاث سنوات.

بالإضافة إلى عدم اعتماد الشركة على عملية تقييم الأداء.

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــع

I- باللغة العربية:

أـالكتب:

1. مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد البني حمودة، **مبادئ الخطر والتأمين** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية سنة 2001 .
2. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته المبادئ النظرية والتطبيقات العلمية**، مكتبة الإشعاع بالطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 1998 .
3. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه **التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين**، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية 2003 .
4. بديعة علايني وعدنان ضناوي، **التأمين من الخطر** ، دراسة مقارنة، دار المعارف العمومية، طرابلس.
5. سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية (النشر والطباعة والتوزيع، القاهرة 1986 .
6. مختار الهانس، وإبراهيم عبد البني حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين في النظرية والتطبيق الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع .
7. عبد القادر جعفر، نظام التأمين الإسلامي، دار الكتب العلمية بيروت 2006 .
8. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية 2002.
9. جورج ريحدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر 2006 .
10. زياد رمضان، مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 1998 .
11. عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2007 .
12. قريشي يوسف، التسيير المالي للإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2006 .
13. عبد الستار مصطفى الصحن وسعود جايد العمري الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2006 عمان .
14. عبد الغفار حنفي، تقييم الأدلء المالي ودراسات الجدوى الدار الجامعية 2005

15. مجيد الكرفي تقويم الأداء باستخدام النسب المالية دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2007 .

16. عبد الرحمان توفيق المناهج التدريبية المتكاملة منهج المهارات المالية والمحاسبية و التحليل المالي للمديرين مركز الخبرات المهنية للإدارة الحيزة مصر الطبعة الثالثة 2004 .

17. منا محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية للمفاهيم الأساسية والتطبيقات دار الجامعة الجيدة، الإسكندرية 2003 .

18. محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية للبنوك وشركات التأمين الدار الجامعية 1996 .

19. عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى 2007 .

20. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين الدار الجامعية 2003 .

21. فيصل جميل السعايدة، ونظال عبد الله فريد، ملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2004 .

22. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث للنشر الإسكندرية 2001 .

23. 23 – جبرائيل جوزيف كحالة ورضوان حلوة حنان المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2002 .

24. بوحنا عبد آل آدم وصالح رزق المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الطبعة الثانية 2006 .

25. نعيمة ثناء محمد، محاسبة شركات التأمين، الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، محمد إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 .

26. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر 2000 .

27. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2005 .

28. عز الدين فلاح،التأمين مبادئه و انواعه، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

29. أسامة الحارس، المحاسبة الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2004.

ب- الأطروحات و المذكرات:

30. شنوفي نور الدين تفعيل نظام أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز، جامعة الجزائر 2005 .

31.

32. علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، 1999 .

33. الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير (ONIMAX ، مذكرة ماجيستير جامعة الجزائر،2008 .

34. محمد عدنان بابا سليمان، العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية دراسة قياسية وتحليلية، دراسة حالة CAAR ، رسالة ما جيستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 2003 .

35. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 2007 .

36. بومعزة حليمة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير 2003 .

37. بن عمروش فائزة، واقع تسويق الخدمات التأمينية دراسة حالة CNMA مذكرة ما جستير، جامعة بومرداس 2008 .

38. بالي حمزة، تأمين الأخطار الصناعية، دراسة حالة خطر الحريق على مستوى شركة LA CAAR جامعة ورقلة، 2007 .

جـ- المجلات:

39. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ندوات ومؤتمرات، وقائع لقاء الخبراء حول قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، جامعة الدول العربية القاهرة، العدد 13 .

د- الجرائد الرسمية:

40. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43 ، الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27-05-66.

41. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادرة في 8 مارس 1995.

ب - باللغة الفرنسية:

A- Livres :

42. Messaoud BOUALEM Tafiahi, **Le contrôle de gestion dans une entreprise Algérienne d'assurance**, office des publications universitaires, 1986.
43. Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise**, Esslam Cheraga
44. C. Botun, **Diagnostique et changement d'organisation**, Paris 1991
45. T.P Thibaut, **le Diagnostic d'entreprise, guide pratique**, Ed Sidefor, Paris 1989
46. Christain Michon, **Le diagnostic commercial de l'entreprise,** Edition EDUDON, 1997.
47. Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise**, Rissala Alger 1995
48. Piere Ramage, **Analyse et diagnostic financier**, Edition d'organisation, 2001
49. Khalifat Nour, **introduction l'organisation et au diagnostic de l'entreprise**, Berti Edition, rance
50. Serge EVRAERT, **analyse et diagnostic Financiers** Méthodes et ca, Edition EYROLLES Paris, 1991

51. Beatrice et Francis grandguillot, **l'essentiel de l'analyse Financiers**, 3éme Edition, Gualino édition, Paris 2001

52. Luc Bernet- Rollande, **Diagnostic Economique et financier,** Edition Dunod, Paris, 91

53. Brahim Sansri, **Analyse Financier**, Edition Chihab, 1994

54. Alain Marion, **Le diagnostic d'entreprise méthode et processus**, édition Economica, Paris 1999.

55. Pierre Vernimman, **Finance d'entreprise**, 6éme édition, édition Dalloy, 2005.

56. Paul Jacques Lehmann, **Finance d'entreprise**, édition DUNOD, Paris 1992.

57. Criselda Deelstra et Guillaume Plantin, **theroier du risque et réassurance**, edition ECONOMICA,Paris, 2006.

B- Revues :

58. Nouvari Moktar .reçueL Actuel N°37 ma 97

C- Rapports :

59. La CAAR, Rapport d'activité 2006-2007 .

60. La CAAR ,Rapport de Gestion du Conseil d'Administration Exercice 2007.

61. La CAAR Rapport Annuel 2005

62. La CAAR Rapport Annuel 2007

63. La CAAR prévisionnel d'activité 2007

64. La CAAR prévisionnel d’activité 2008

المواقع الإلكترونية:

www.almouradia.dz-

www.finance-algeria.org

WWW.acc4arab.com